

العبارات المصطلحية الإطنابية في تَرْجَمَةِ "المَقَالَاتِ الْخُمْسِ" الْعَرَبِيَّةِ

إبراهيم بن مراد

1 - في "المَقَالَاتِ الْخُمْسِ" قَامُوسًا مَخْتَصًّا :

"المَقَالَاتُ الْخُمْسُ" كتابٌ في الأدوية المفردة ألفه طبيبٌ صيدلانيٌّ يونانيٌّ من القرن الأول الميلاديّ، مشهورٌ بين العلماء العرب والمسلمين بكتابه، هو بدانيوس ديوسقوريدس (Pedanios Dioscorides). والكتابُ - كما يدلُّ عليه عنوانه - في خمسِ مقالات، وهو في الحقيقة قاموسٌ مختصٌّ في الأدوية المفردة، أي في مواليد الطبيعة الثلاثة التي تكونُ أدويةً مفردةً، وهي النباتُ والحيوانُ والمعادنُ. ولم يتبع ديوسقوريدس في تأليف قاموسه ترتيبَ المداخل القاموسية على حُرُوف المعجم، بل اتبع الترتيبَ بحسب المواضيع. وقد نبّه إلى ذلك في مقدمة كتابه : "وَأَنَا مُلْتَمِسٌ أَنْ أُسْتَعْمَلَ التَّرْتِيبُ عَلَى قَلْبِ اتِّفَاقِ الْأَجْنَاسِ وَالْقَوَى وَأَنْ أُخْتَلَفَ فِي تَرْتِيبِ حُرُوفِ الْمَعْجَمِ" (1)، وهو إذن قدّ جمع في مقالات كتابه الأدوية المفردة النباتية والحيوانية والمعدنية بحسب اتّفاقها في الأجناس والأفعال ؛ فكانت المقالة الأولى في الأفاويه والأدهان والطّيب والصمُورغ والثّمار والشّحر الكبار؛ والمقالة الثانية في الحيوان والحبوب والبُقُول والأدوية الحريفة من الثّبات ؛ والثالثة في أصول الثّبات وأصناف العُشب

(1) د) ديوسقوريدس : المقالات الخمس، (ط)، ص 9 ؛ (خ) ، ص 2 و ؛ وكان قبل ذلك قد انتقد سابقه من المؤلفين في الأدوية المفردة، وقد ذكر منهم جماعة : "وأخطأوا أيضا في الترتيب، فإن بعضهم لم يجعل تأليفها فيما وضع من القول فيها على اتّفاقها في الجنس، بل فرق بين [المختلفة] أجناسها؛ وبعضهم رتبها على ترتيب حروف المعجم وفرّق بين المتفقة في الأجناس والأفعال" - المقالات الخمس، (ط)، ص 8 ؛ و(خ)، ص 1 ط .

والمصارات والبرور؛ والرابعة في الحشائش والأصول النباتية البسيطة؛ والخامسة في أصناف الشراب والأدوية للعدينية (2).

وقد قسم كل مقالة إلى مواد أو مداخل قاموسية استقل كل منها بدواء؛ وأتبع في التعريف بالأدوية طريقة قد عمت الكتاب كله تقريباً. وأهم الأركان التي تكون التعريف في تلك المداخل ثلاثة تكاد تكون قارة: (1) التعريف اللغوي الموجز بالدواء، وغالباً ما يذكر في هذا الركن مختلف التسميات التي يعرف بها الدواء في أماكن مختلفة من بلاد اليونان، وقد يذكر في بعض الأحيان مرادفات أو مقابلات غير يونانية، مثل التسميات السريانية واللاتينية؛ (2) الوصف العلمي الدقيق لبنية الدواء وخاصة إذا كان من النبات، وقد يضيف إلى هذا الوصف معلومات موسوعية عن المحيط الطبيعي الذي يؤثر في الدواء وخاصة من حيث الزمان والمكان؛ (3) خصائص الدواء ومنافعه العلاجية (3).

وقد كان لكتاب المقالات الخمس ومنهج ديسقوريدس في تأليفه تأثير مبكر واسع في علم الأدوية المفردة عند العرب، وخاصة في طريقة التأليف فيه، بفضل الترجمة العربية التي وضعت للكتاب. فقد نقل الكتاب من اليونانية إلى العربية اصطفاً بن سبيل - أحد تلاميذ حنين بن إسحاق العبدي - في بغداد، في عصر جعفر المتوكل العباسي (232 هـ/ 847 م - 247 هـ/ 861 م)؛ وقد نظر حنين في الترجمة فراجعها ثم أجازها. لكن مصطلحات الكتاب تختلف عن مصطلحات الفلاسفة أو مصطلحات الرياضيات التي تكون غالباً ذات مفاهيم معقدة فلا يصعب على المترجم نقلها بمعانيها. فإن مصطلحات المقالات الخمس تنتمي إلى علم المواليذ، أي إلى النبات والحيوان والمعادن، وذلك يعني أن "المقالات" مثل كتب المواليذ الأخرى تصف الأشياء، وخاصة أعيان النبات والحيوان؛ وقد وجد اصطفاً المترجم وأستاذه المراجع - وسنسميهما المترجمين على التعميم - نفسيهما، وهما يتقلدان مصطلحات الكتاب أمام ثلاث حالات من "قابلية التناقل" (transmissibilité)

(2) ينظر المرجع نفسه، (ط)، ص 127، 237، 309، 373؛ وينظر إبراهيم بن مراد: المعجم العلمي العربي المختصر، ص 132.

(3) ينظر حول التعريف وأركانه في كتاب المقالات الخمس وبعض النماذج من مواد إبراهيم بن مراد: المعجم العلمي العربي المختصر، ص 33 - 37.

بين اليونانية، اللغة المصدر، والعربية، اللغة المورد، هي الحالات التي يجد مترجم هذا الصنف من الكتب نفسه عادةً أمامها : الأولى أن توجد في العربية مصطلحات يعرفها لمقابلة المصطلحات الأعجمية ؛ والثانية أن توجد في العربية تلك المقابلات، لكنهما لا يعرفانها ؛ والثالثة ألا يكون في العربية مقابلات البتة للمصطلحات الأعجمية. وقد كانت الحالتان الثانية والثالثة أغلب وأعمق تأثيراً في عملهما وفي أعمال المترجمين في عصرهما عامة.

فلقد كانت العربية - قبل عصر الترجمة، أي حتى أواخر عصر بني أمية - لغة بدوية في جوهرها، تصف واقعاً حَضَاريّاً تغلب عليه البداوة؛ ثم هي كانت لغة أدبية مُعَبَّرة عن ملكة العرب الشعرية خاصة، ولذلك فإن المترجمين عندما أقبلوا على ترجمة كتب المواليد - مثل كتاب المقالات الخمس لديوسقوريدس، وكتاب الأدوية المفردة للجالينوس، وكتاب الحيوان لأرسطو - كانوا ينقلون إلى لغة فيها الكثير من الخانات الفارغة، نتيجة الاختلاف بين البيئتين الطبيعيتين اللتين تصفهما اللغتان اليونانية والعربية؛ يُضاف إلى ذلك أن عجمة جل المترجمين وقلة اختصاصهم في العلوم التي يترجمون تُصِرُّها تجعلهم يجهلون كثيراً من الخانات المليئة أيضاً، أي كثيراً من المصطلحات التي توفرها العربية لمقابلة تسميات المواليد اليونانية. على أن العجمة وقلة الاختصاص قد جعلتاهم يعجزون عن إيجاد المقابلات العربية لمصطلحات لا ترتبط بأشياء ذات أعيان وأشخاص مثل المواليد، بل ترتبط بمفاهيم قابلة للتخريد، مثل الأمراض التي تُصيب البدن (٤).

وهذا كان شأن اصططن بن بسيل وحُنين بن إسحاق في نقل مصطلحات المقالات الخمس اليونانية ؛ فلقد عجزا عن إيجاد مقابلات عربية كثيرة لمصطلحات ديوسقوريدس. وقد لحص لنا أبو داود سليمان بن حسان بن جُلجل هذه الحالة بقوله، واصفاً عمل اصططن : "فما علم اصططن من الأسماء اليونانية في وقته له اسماً فسرّه بالعربية، وما لم يعلم له في اللسان العربي اسماً تركه في الكتاب على اسمه اليوناني، اتكلاً منه على أن يثبث الله بعده من يعرف ذلك ويُفسره باللسان العربي، إذ التسمية لا تكون إلا بالتواطؤ من أهل

(4) ينظر حول الحالات الثلاث وأثرها إبراهيم بن مراد : المصطلح العلمي في التراث العربي المخطوط، إشكالات الماضي وأفاق المستقبل، ص ص 298 - 299.

كَلَّ بَلَدٍ عَلَى أَعْيَانِ الْأَدْوِيَةِ بِمَا رَأَوْا، وَأَنْ يُسَمَّوْا ذَلِكَ إِمَّا بِاشْتِقَاقٍ وَإِمَّا بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ تَوَاطُطِهِمْ عَلَى التَّسْمِيَةِ. فَاتَّكَلَ اصْطَفَى عَلَى شَخْصٍ يَأْتُونَ بَعْدَهُ مِمَّنْ قَدْ عَرَفَ أَعْيَانَ الْأَدْوِيَةِ الَّتِي لَمْ يَعْرِفْ هُوَ لَهَا اسْمًا فِي وَقْتِهِ فَيُسَمِّيْهَا عَلَى قَدْرِ مَا سَمِعَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَيُخْرِجُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ" (٥).

ولقد ظهرت في العربية بالفعل بين القرنين الرابع والسابع الهجريين / العاشر والثالث عشر الميلاديين حركة مُصطلحيّة قويّة تركزت على الترجمة العربيّة لكتاب المقالات الخمس، وتمثّلت في إعادة ترجمة الكتاب، وفي مراجعة الترجمة الأولى، أي البغدادية، وتأليف شروح وتفسير لها؛ وقد كانت الغاية الأساسية من تلك الحركة إيجاد المقابلات العربيّة لما عجز اصططن وحثن عن إيجاد مُقابلٍ له من المصطلحات اليونانية، وتوسيع دائرة التعريف بالمصطلحات التي وُجد لها مُقابل، بذكر مرادفات لها، قد تكون عربيّة خالصة، وقد تكون مُقتَرضة من "اللغات الإسلامية" المستعملة في بلاد الإسلام، وخاصة الفارسيّة والسريانيّة في المشرق، واللاتينيّة والبربريّة في بلاد المغرب والأندلس (٦).

2 - في ألوان المصطلح في "المقالات الخمس" العربيّة :

2-1 . في "المقاربة المعجمية" لعلم المصطلح :

نحن نزل المصطلح ضمن "مقاربة معجمية" (approche lexicaliste) لعلم المصطلح كما قد وضعنا لها أساسها النظري منذ بداية السّنوات التسعين من القرن العشرين (٧)، متجاوزين بها المقاربة النظرية التقليدية التي كانت سائدة لعلم المصطلح، ممثلة خاصة في

(5) ينظر قوله عند ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، 46/2 - 47 .

(6) ينظر حول تلك الحركة إبراهيم بن مراد : انتقال مقالات ديوسقوريدس إلى الثقافة العربية ترجمة ومراجعة وشرحها، في حوليات الجامعة التونسية، 24 (1985)، ص ص 247 - 291، وقد أعيد نشره منقحا في إبراهيم بن مراد : دراسات في المعجم العربي ، ص ص 227 - 270.

(7) ينظر إبراهيم بن مراد : "المصطلحية وعلم المعجم"، في مجلة المعجمية، 8 (1992)، ص ص 5 - 16؛ وينظر النص نفسه في إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم، ص ص 30 - 44 ؛ وينظر له أيضا : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 99 - 101 ؛ نفسه : "المقولة الدلالية في المعجم" ، في مجلة المعجمية، 16 - 17 (2000 - 2001) ، (ص ص 34 - 76) ، ص ص 42 - 45 .

"المدرسة النمساوية" (8)، وهي مقارنة تُخرج علم المصطلح من علم المعجم وتُعدّه مبحثاً مُستقلاً تُشارك في تكوينه مجموعة من العلوم مثل علم المنطق وعلم الكائن (ontologie) وعلم التوثيق، دون إغفال اللسانيات. وقد ظهرت بعد مقارنتنا مقاربات أخرى تُؤكد صلة علم المصطلح باللسانيات، مثل مقارنة "المصطلحية الاجتماعية" (socioterminologie) (9)، ومقارنة "المصطلحية العرفانية" (sociocognitive terminology) (10)، ومقارنة "النصية" (terminologie textuelle) (11). وقد نزلت هذه المقاربات كلها علم المصطلح تزيلاً لسانياً مهماً لكنها لم تُؤكد علاقته الوطيدة بعلم المعجم. والمقارنة المعجمية التي أبقناها تُرجع علم المصطلح إلى أسسه اللسانية، لكنها تنزله ضمن لسانيات المعجم، باعتبار "المعجم" علماً شاملاً يكونه مبحثان كبيران هما "المعجمية العامة" (lexicologie) و"المعجمية المختصة" (terminologie)، ولكلٍ منهما مبحث تطبيقي متصل به : "القاموسية العامة" (lexicographie) بالنسبة إلى الأول و"القاموسية المختصة" (terminographie) بالنسبة إلى الثاني.

والمصطلح في هذه المقاربة وحدة معجمية، وهي تُسمى "وحدة مُصطلحية" (unite terminologique) أيضاً، وتُسميها "وحدة معجمية مُخصّصة" في مقابل "الوحدة المعجمية

-
- (8) ينظر مثلاً : A. Roy : *La terminologie. Noms et notions*, PUF, Paris, 1979 ; H. Felber : *Terminology Manual*. Unesco – Infoterm, Paris, 1984 .
- (9) ينظر خاصة : F. Gaudin : *Socioterminologie : du signe au sens, construction d'un champ*. In : *Meta*, 38/2 (1993), pp. 293 – 300 .
- (10) ينظر خاصة : R. Temmerman : *Towards New Ways of Terminology Description. The Sociocognitive Approach*. John Benjamins, Amsterdam – Philadelphia, 2000, pp.219 – 233 .
- (11) ينظر خاصة : M. Slodjian : *L'émergence d'une terminologie textuelle et le retour du sens*. In : H. Béjoint et Ph. Thoiron (éds.) : *Le sens en terminologie*. Presses Universitaires de Lyon, Lyon, 2000, pp.61 – 85 . والمقاربة التي تدعو إليها هذه الباحثة تنزل ضمن "السانيات النص" وخاصة ضمن "السانيات المدونة النصية"، وأهم مصادرها في ذلك مقاربات فرانسوا راستييه (François Rastier) للسانيات النص ومتعلقاتها. وأهم ما يميز هذه المقاربة النصية لعلم المصطلح الميل إلى إزالة الحدود والفواصل بين المصطلح – من حيث هو وحدة تعينية متعلقة بمفهوم قابل للتحديد والضييق – واللفظ اللغوي العام من حيث هو وحدة معجمية عامة قابلة للدخول في شبكات من المعاني حسب ما يسمح لها به "الاشتراك الدلالي" (polyémie). فليس هناك ما يمنع من أن يشارك المصطلح اللفظ اللغوي العام في وظائفه الدلالية. ثم إن المصطلح – مثل اللفظ العام – يستمد وجوده من النص الذي يوجد فيه ويستخرج منه ومن السياق الذي يكون له فيه ؛ وكأنه لم يكن – قبل أن يوجد في النص – ذا مفهوم ثابت قابل للتحديد ضمن المجال العلمي الذي ينتمي إليه، وذ بنية صرفية قابلة للتحديد الدقيق مثلاً تحدد بنية أي وحدة معجمية أو أي وحدة مصطلحية .

العامة" التي تكون لفظاً لغوياً عاماً. والوَحدَتان - المعجمية العامة والمعجمية المخصصة - تَشْتَرِكَانِ في المكونات المباشرة الأساسية - وهي الصوت والبنية الصرفية والدلالة - وفي الخصائص التمييزية الضرورية التي تُؤكِّدُ نسبتَهُما إلى المعجم، وهي التأليف الصوتي والبنية الصرفية والمغزى المعجمي والانتماء المقولي.

وللوحدة المعجمية - من حيث "البنية الصرفية الخارجية" التي تُعَوِّضُ بها "الخاصية التركيبية" في الوحدة المعجمية بمفهومها العام، ويُقَابِلُ "البنية الصرفية الداخلية" التي تكون في المفردة الواحدة - أربع حالات تكون عليها في المعجم : الأولى أن تكون بسيطة، أي مفردة بالمفهوم المتداول لهذا المصطلح، المقابل لمصطلح "جُمْلَةٌ"، ومثالها "كُتِبَ" من مقولة الفعل، و"كُتِبَ" من مقولة الاسم، و"كُتِبَ" من مقولة الصفة ؛ والحالة الثانية أن تكون مركبة، أي متكوّنة من مُفْرَدَتَيْنِ، تُربط بينهما علاقة إضافة مثل "أُمُّ الْكِتَابِ" و"أَهْلُ الْكِتَابِ"، أو علاقة وصفيّة مثل "إِبْرَةٌ مَغْنِطِيّةٌ" و"أَثَرٌ رَجْعِيٌّ" ؛ على أن "المركب المعجمي" قد يكون مزجياً مثل "بَيْنَ بَيْنَ" و"لَيْلَ نَهَارَ"، وقد يكون ظرفياً - وخاصة في المصطلحات العلمية والفنية الحديثة المترجمة - مثل "دَاخِلَ الشَّدَقِ" لترجمة "interbuccal" و"بَيْنَ عَظْمِيٍّ" لترجمة "intermuscular" ؛ وقد يكون أدوياً، مبدوعاً بأداة، ومثاله من المصطلحات المترجمة أيضاً "غَيْرُ بَالِغٍ" لترجمة "impubère"، و"فِي الْوَرِيدِ" لترجمة "intravenous" ؛ والحالة الثالثة أن تكون الوحدة المعجمية مُعَقَّدة، أي متكوّنة من ثلاث مفردات أو أكثر - وقد تكون إحداهما من مقولة الأداة - ومثالها من أسماء النباتات "بَقْلَةٌ حَمَقَاءُ بَرِّيَّةٌ"، و"أَوُّ ثَلَاثِ حَبَاتٍ" ؛ والحالة الرابعة أن تكون عِبَارِيَّة، أي أن تكون عبارة ذات طبيعة تركيبية نحوية عادية لكنها ذات وظيفة معجمية نتيجة حملها لوحدة دلالية، وإحالتها إلى تجربة الجماعة اللغوية في الكون؛ وهذه قد تكون تحليلية قائمة على محاز قابلٍ للترجمة الحرفية، ومثالها "ضَرَبَ السَّكَّةَ" أي صاغها، و"اقتفى الأثرَ" أي تبعه؛ وقد تكون اصطلاحية أي مُعَبِّرة عن خصوصية ما من الخصوصيات الدلالية في معجم الجماعة اللغوية، وتكون عندئذ قائمة على محاز غير قابلٍ للترجمة الحرفية، ومثالها "لَبَّى دَاعِي رَبِّهِ" أي توفّي، و"حَنَكُهُ التَّجَارِبُ" أي أحكمته. على أن الحالات الأربع التي ذكرنا تسمي إلى

ثلاث حالات أخرى أهم منها : الأولى هي "حالة الأفراد"، وهي حالة الوحدة المعجمية إذا كانت بسيطة، أي مفردة ؛ والثانية هي "حالة التضام"، وهي حالة الوحدة المعجمية إذا كانت مركبة أو كانت معقدة ؛ والثالثة هي "حالة التلازم"، وهي حالة الوحدة المعجمية إذا كانت عبارة (12).

والمفردات مشتركة بين ألفاظ اللغة العامة المكونة للمعجم اللغوي العام، والوحدات المعجمية المتخصصة أو المصطلحات المكونة للمعجم المختص، لكنها تمثل قوام المعجم اللغوي العام لغبتها فيه، وليست كذلك في المعجم المختص ؛ والمتضامات مشتركة بين المعجم العام والمعجم المختص أيضا لكنها في المعجم المختص أغلبا، لأن أكثر استعمالها يكون للتعبير عن المفاهيم التي ترتبط بالمصطلحات وليس بألفاظ اللغة العامة ؛ والمتلازمات تكاد تكون من خصائص المعجم اللغوي العام لارتباطها بالخصوصيات الدلالية في معجم الجماعة اللغوية العام ؛ ومن هنا ينشأ الإشكال الذي نريد الاهتمام به في هذا البحث : إذا كانت "المقالات الخمس" قاموسا مختصا، مشتقلا على مصطلحات تنتمي إلى المعجم المختص، وكانت الوحدات المعجمية العبارة من خصائص المعجم اللغوي العام، فمن أين لما سميته "اصطلاحا عباريا" أن يظهر في "المقالات الخمس" العربية ؟

2-2. في النص العلمي ومستوياته المصطلحية في المقالات الخمس :

ننطلق في تحليلنا للاصطلاح العباري في المقالات الخمس من "النص الشاهد" التالي الذي اجترأناه من مادة واردة في آخر المقالة الثالثة، هي "خامافيطس" (13) : "وبعض من في البلاد التي يقال لها بونطس (14) يسميه ألقورون (15)، وأهل البلاد التي يقال لها أونونا (16)

(12) قد حللنا من قبل الظواهر التي تحدثنا عنها في بحث عنوانه "الوحدة المعجمية بين الأفراد والتضام والتلازم" قدم في الندوة العلمية الوطنية الثالثة التي نظمتها جمعية المعجمية العربية بتونس يومي 2 و 3 ماي 2003 حول "التلازم اللفظي والتضام"، ونشر بعد ذلك في مجلة "الدراسات المعجمية" المغربية، 5 (2006)، ص ص 23 - 31.

(13) المقالات الخمس : (ط) : ص ص 307 - 308 (ف 3 - 151) ؛ (خ) : ص ص 80 و (ف 3 - 155) ؛ (و) : 2 / 164 - 165 (ف 3 - 158) ؛ واسم النبات اليوناني هو *khamaipitus*، ومعناه الحرفي "صنوبر الأرض". وقد اعتمدنا في إثبات النص نصر المقالات المطبوع (ط) ، ونصها المخطوط (خ)، ونصها اليوناني (و)، وفي النص المطبوع سقط أتمناه من (خ) بوضعه بين معنيين []، كما أن فيه بعض التحريف في كتابة المصطلحات أصلحناه اعتمادا على (خ) و (و).

(14) أي (Pontos) Πόντος.

يُسَمَّوْنَ [سِيدِيرِيطُس (17)، وَأَهْلُ الْبِلَادِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا أَثِينَة (18) يُسَمَّوْنَ] أَيُونِيَا (19). هُوَ مِنْ هَذَا النَّبَاتِ الْمُسْتَأْنَفِ نَبْتُهُ فِي كُلِّ عَامٍ، وَهُوَ يَسْعَى فِي الْأَرْضِ فِي نَبَاتِهِ، إِلَى الْإِنْخِءَاءِ مَا هُوَ؛ وَلَهُ وَرَقٌ شَبِيهُ بَوْرَقِ الصَّغِيرِ مِنَ النَّبَاتِ. الَّذِي يُقَالُ لَهُ حَيَّ الْعَالَمِ، إِلَّا أَنَّهُ أَدْقُ مِنْهُ، وَفِيهِ رُطُوبَةٌ تَذْبُقُ بِالْيَدِ، وَعَلَيْهِ زَعْبٌ، وَوَرَقُهُ كَثِيفٌ عَلَى أَغْصَانِهِ، وَرَائِحَتُهُ شَبِيهُةٌ بِرَائِحَةِ شَجَرِ الصَّنَوْبَرِ؛ وَلَهُ زَهْرٌ دَقِيقٌ أَصْفَرٌ، وَأُصُولُ شَبِيهُةٌ بِأُصُولِ النَّبَاتِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ قَيْخُورِيُون (20). وَإِذَا شَرِبَ وَرَقُ هَذَا النَّبَاتِ مَعَ الشَّرَابِ سَبْعَةَ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَةً أُبْرَأَ الْبَرَقَانُ؛ وَإِذَا شَرِبَ [مَعَ الشَّرَابِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ إِيدِرُومَالِي (21) أَرْبَعِينَ يَوْمًا مُتَوَالِيَةً أُبْرَأَ عَرَقُ النَّسَا؛ وَقَدْ يُسْقَى مِنْهُ] أَيْضًا لَعَلَّةُ الْكَبِدِ وَعُسْرُ الْبَوْلِ وَوَجَعُ الْكُلَى وَالْمَعْصِرِ. وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ هَذَا النَّبَاتُ كَثِيرًا أَهْلُ الْبِلَادِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا إِرْقَلِيَا بِنَطِيقِي (22)، وَقَدْ يَسْقُونَ طَبِيعَتَهُ لِضَرَرِ السَّمِّ الَّذِي يُقَالُ لَهُ أَقُونِيَطُن (23).

وَالْمِصْطَلَحُ فِي النَّصِّ الَّذِي قَدَّمَاهُ قَابِلٌ لِلتَّصْنِيفِ إِلَى ثَلَاثَةِ مُسْتَوِيَّاتٍ يُتَنَاوَلُ مِنْهَا : أَوَّلَاهَا هُوَ "الْمُسْتَوَى الْمَحَالِّي" (niveau domanial)، بِالنَّظَرِ فِي "الْمَحَالَّاتِ الْعِلْمِيَّةِ" الَّتِي يَنْتَمِي إِلَيْهَا، وَهَذِهِ الْمَحَالَّاتُ هِيَ الَّتِي تُحَدِّدُ الْمَحَالَّاتِ الْمِصْطَلَحِيَّةَ الَّتِي تَنْتَمِي إِلَيْهَا مُصْطَلَحَاتُ النَّصِّ، وَالْمَحَالَّاتِ الْمَفْهُومِيَّةَ الَّتِي تَتَوَزَّعُ عَلَيْهَا. وَالْمَحَالَّاتُ الْمِصْطَلَحِيَّةُ الظَّاهِرَةُ فِي النَّصِّ ثَلَاثَةٌ : أَوَّلَاهَا وَثَانِيهَا لَصَبِقَانِ بِالْغَايَةِ مِنْ تَأْلِيفِ الْكِتَابِ بِاعْتِبَارِهِ كِتَابًا فِي الْأَدْوِيَةِ الْمَفْرَدَةِ، وَبِاعْتِبَارِ الْأَدْوِيَةِ الْمَفْرَدَةِ "وَسَائِلَ" عِلَاجِيَّةً. فَالْأَوَّلُ هُوَ "الْمَحَالُّ النَّبَاتِيَّةُ" (botanique) لِأَنَّ جُلَّ النَّصِّ قَائِمٌ عَلَى وَصْفِ نَبَاتٍ بَعِيْنُهُ هُوَ الْمُسَمَّى "خَامَافِيطُس"؛ وَقَدْ ذُكِرَتْ مَعَهُ أَسْمَاءُ نَبَاتِيَّةٍ أُخْرَى؛ وَثَانِيهَا هُوَ "الْمَحَالُّ الْعِلَاجِيَّةُ" (thérapeutique)، إِذْ تُحَدِّثُ النَّصُّ عَنْ نَبَاتٍ "خَامَافِيطُس"

(15) هُوَ (holokuron) ὁλόκυρον .

(16) هِيَ (Euboa) Εὐβοα .

(17) هُوَ (sidēritis) σιδηρίτις .

(18) هُوَ اسْمُ مَدِينَةِ أَثِينَا، وَهُوَ (Athēna) Ἀθῆναι .

(19) هُوَ (iōnia) ἰωνία .

(20) هُوَ (kikhorion) κικχόρριον .

(21) هُوَ (hudipmēlitos) ὑδρομέλιτος .

(22) هِيَ (Hērakleia tē Pontikē) Ἡρακλεία τῇ Ποντικῇ .

(23) هُوَ (akoniton) ἄκονιτον .

باعتباره "دواء مفرداً" وذكر بعض منافع العلاجية ؛ وأما المجال الثالث فُسَمِيَ "المواقعية" (toponymie) - وهو ينتمي إلى "الأسمائية" (onomastique) - وتمثله أسماء المواقع المذكورة في النص، وقد ارتبطت بها كما يلاحظ إشارات إلى أسماء الأقوام التي تقطنها.

والمستوى الثاني هو "المستوى المقولي" (niveau catégoriel)، و"المقولي" الذي يعنينا في هذا المقام هو "المقولي المعجمي". ويلاحظ أن النص، مثل أي نص آخر علمي أو إنشائي أدبي، يتكون من مختلف المقولات المعجمية : فالمقولات الظاهرة فيه خسر، هي الاسم، ومنه العربي الخالص مثل "تبات" و"أرض" و"ورق" و"شراب"، ومنه الأعجمي المقترض مثل "فيخوريون" و"إيدرومالي" و"أقويطن" ؛ ثم الفعل، مستعملاً للمعلوم وللمجهول، وفي زمني الماضي والمضارع، مثل "يسمي" و"يقال" و"تدبّق" و"أبرأ" ؛ ثم الصفة مثل "المستأنف" و"أدق" و"كثيف" و"شبيهة" ؛ ثم الظرف، ولم نجد في النص إلا وحدة معجمية واحدة يمكن أن تُعدّ ظرفاً هي "كثيراً" ؛ ثم الأداة وهي أنواع كثيرة في النص، منها العاطفة مثل "و"، ومنها الجارة مثل "في" و"من"، ومنها "الواصلّة" مثل "من" و"التي". لكن الأداة والظرف والفعل كلها تقوم في النص بدور الوسائل أو الوسائط التي يتوصل بها إلى التعبير عما يُراد التعبير عنه من المفاهيم ؛ وأما الصفة فذات وظيفة متممة لوظيفة الاسم التعيينية لأنها مرتبطة في النص بتحديد خصائص التبات مثل "المستأنف" في "المستأنف ثبته"، و"الصغير" في وصف "حي العالم"، و"كثيف" في وصف الورق. وأما الاسم فادر بعد مصطلحي خالص لارتباطه في كامل النص بالجماليات المفهومية التي حدّدناها في المستوى الأول.

والمستوى الثالث يُسميه "المستوى الصرّي" (niveau morphologique)، وهو مستوى شكلي يعنينا منه "بنية المصطلح" الذي تُكوّنه الأسماء في النص. ويظهر لنا النص ثلاثة أنواع من المصطلحات : أولها المصطلحات البسيطة، أي المفردات، ومثالها "ألوقورن" و"أويثيا" و"اليرقان" و"الغص" ؛ ومنها المصطلحات المركبة، المتكوّنة من عنصرين معجميين، ومثالها "عرق النساء" و"عسر البول" و"وجع الكلى" ؛ وأما النوع الثالث فتمثله مصطلحات ذات طبيعة تركيبية خاصة تُخرجه عما يُسميه في المستوى الصرّي مصطلحاً معقّداً،

وعندها عشرة، هي : "البِلَادُ التي يُقَالُ لها بَنُطُسٌ"، و"البِلَادُ التي يُقَالُ لها أُونُوبَا"، و"البِلَادُ التي يُقَالُ لها أَثِينِيَّةٌ"، و"التِّبَاتُ المستأنفُ نبتة في كلِّ عامٍ"، و"إلى الاثْنَاءِ مَا هُوَ"، و"الصَّغِيرُ من التِّبَاتِ الذي يُقَالُ له حَيُّ الْعَالَمِ"، و"التِّبَاتُ الذي يُقَالُ له قِيحُورَثُونٌ"، و"الشَّرَابُ الذي يُقَالُ له إِيذِرُومَالِي"، و"البِلَادُ التي يُقَالُ لها إِرْقَلِيَا بَنُطِقِي"، و"السَّمُ الذي يُقَالُ له أَقُونِيظُنٌ"، وهذا التَّوَعُّ من المصطلحات هو الذي نَعْتِرُهُ عِبَارِيًا، وسنرجع إليه فيما بعد.

على أن النتائج التي أَنهَأْنَا إليها تحليلُ المستوياتِ المصطلحيَّةِ في النصِّ الذي قدَّمناه لا تُظْهِرُ حَقِيقَةَ المَرَلَةِ التي يَتَنَزَّلُهَا "المصطلحُ العِبَارِي" في المقالاتِ الخمس. فإنَّ الغالبَ على مُصْطَلَحَاتِ المقالاتِ الخمسِ العَرَبِيَّةِ حَالَتَا الإِفْرَادِ والتضام، وتَنَزَّلُ الحَالَةُ العِبَارِيَّةُ التي أَشْرْنَا إليها في مَرْتَبَةِ ثَالِثَةٍ. أمَّا الإِفْرَادُ فَنَاتِجٌ عَنِ حَالَةِ الإِفْرَادِ المَغْلَبَةِ في أَصْلِ المقالاتِ اليُونَانِيَّةِ، لأنَّ مَوْضُوعَهَا "الأَدْوِيَّةُ المَفْرَدَةُ" التي تُسَمَّى أَيْضًا "الأَدْوِيَّةُ البَسِيطَةُ" أو "البَسَائِطُ"، لأنَّهَا تُحِيلُ إِلَى نَبَاتَاتٍ وَحَيَوَانَاتٍ وَمَعَادِنَ ذَاتِ أَعْيَانٍ وَأَشْخَاصٍ أَوْ ذَوَاتٍ مَادِّيَّةٍ مُفْرَدَةٍ. وقد بَلَغَ عَدَدُ المصْطَلَحَاتِ المَفْرَدَةِ أَوْ البَسِيطَةِ اليُونَانِيَّةِ المَدَاخِلِ التي تَرَجَّمتْ بِمَقَابِلَاتٍ عَرَبِيَّةٍ مُفْرَدَةٍ أَوْ أَتَّبَعِيٍّ عَلَيْهَا مُقْتَرَضَةً دُونَ ذِكْرِ مُقَابِلٍ عَرَبِيٍّ لَهَا اثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ (82) فِي المَقَالَةِ الأُولَى مِنْ جُمْلَةٍ 147 مَذْخَلًا، أَي بِنِسْبَةِ 55,78% (24)، وَمِنْ أَمَثَلَةٍ مَا لَهُ مُقَابِلٌ فِي العَرَبِيَّةِ - عَرَبِيٌّ أَوْ مُقْتَرَضٌ - نَذَكُرُ "القُورُونُ وَهُوَ الْوَجَّ" (25)، و"مِيُونُ وَهُوَ الْمُو" (26)، و"قِفَارُسُ وَهُوَ السُّغْدُ" (27)، و"قَرْدَامُومُنُ وَهُوَ الْقَرْدَمَانَا" (28)، و"نَارْدُسُ وَهُوَ النَّارْدِينُ" (29). لَكِنَّ الإِفْرَادَ

(24) نَتَنَظَرُ المقالاتِ الخمس، ص 11 - 125 ؛ على أن في هذه المقالة الأولى ثلاثا وثلاثين مادة تتعلق بالأذهان النباتية وطرق إعدادها قد ورنّت كلها مُرَكَّبَةً، ولا يمكن لها أن تكون إلا كذلك - ينظر المرجع نفسه، ص 37 - 60، (الفقرات 26 - 59).

(25) المرجع نفسه، ص 13 (ف 1 - 2)، و"القورون" هو (akoron) ἀκρον ؛ وأما الوج فمن السنسكريتية vača ، وقد دخل العربية فيما يبدو من الفارسية - ينظر إبراهيم بن مراد : المصطلح الأعجمي، 807/2 (ف 1988).

(26) المقالات الخمس، ص 13 (ف 1 - 3) ؛ و"ميون" هو (mion) μιον ؛ وأما "المو" فمقترض في العربية من الأصل اليوناني المذكور نفسه - ينظر إبراهيم بن مراد : المصطلح الأعجمي، 768/2 (ف 1885).

(27) المقالات الخمس، ص 14 (ف 1 - 4) ؛ و"قيفارس" هو (kuperos) κύπερος ؛ وأما مقابله - "السغد" - فـعربي خالص.

(28) المقالات الخمس، ص 15 (ف 1 - 5) ؛ و"قردامومُن" هو (kardamōmon) κάρδαμων وهو يطلق في العربية على نباتين مختلفين هما "القاقطة الصغيرة" و"القاقطة الكبيرة"؛ وأما "القردمانا" في العربية فليس مقترضا من الأصل اليوناني المذكور بل من مصطلح يوناني آخر يوافق في العربية "الكرونا الجبلية"

في العَيْنِ أو في الشَّخْصِ أو في الذَّاتِ لا يَعْنِي أَنْ يَكُونَ الاسمُ الذي يُطلقُ على السَّاتِ المفردِ وَحِدَةً مُعْجَمِيَّةً بَسِيطَةً، أي مُفْرَدَةً. ولذلك فَإِنَّ مِنْ مُصْطَلَحَاتِ الكِتَابِ مُتَضَامَاتٍ مُرَكَّبَةً أَيْضًا. ومن هَذِهِ المُتَضَامَاتِ المُرَكَّبَةِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

(1) مُرَكَّبَاتٌ يُونَانِيَّةٌ قَابِلَتُنَّا مُرَكَّبَاتٍ عَرَبِيَّةٍ، ومن أَمَثَلَتِهَا "قَالَامُسُ أَرُومَاطِيكُس" (30) وهو "قَصَبُ الذَّرِيرَةِ"، و"أَمِغْدَالِي بَكْرًا" (31) وهو "اللُّوزُ الْمُرُّ"، و"أَمِغْدَالِي عُلُوفِيَّا" (32) وهو "اللُّوزُ الْحَلْوُ".

(2) مُفْرَدَاتٌ يُونَانِيَّةٌ قَابِلَتُنَّا مُرَكَّبَاتٍ عَرَبِيَّةٍ، ومن أَمَثَلَتِهَا "أَمَالَاثَرُون" (33) وهو "لَسَادُجُ امْسِي"، و"فِيْطُرِيْدَاس" (34) وهو "قَمُّ قُرَيْشٍ"، و"طَرْمِيْثُس" (35) وهو "الحَبَّةُ خَضِرَاءُ".

(3) مُرَكَّبَاتٌ يُونَانِيَّةٌ قَابِلَتُنَّا مُفْرَدَاتٍ عَرَبِيَّةٍ، وهي قَلِيلَةٌ في المُقَالَاتِ، ومن أَمَثَلَتِهَا "قَارُوَا بَاسِلِيْقَا" (36) وهو "الْحَرْزُ"، و"فَانَاْقِسُ اِيْرِقْلِيُون" (37) وهو "الْجَاوَشِيرُ"، و"قُولُوقْتَا اَعْرِيَا" (38) وهو "الْحَنْظَلُ".

-
- هو (kardamon) κόρδαμον، وقد خلط المترجمان هنا بين النباتين، وتواصل الخلط بعدهما في كتب الأدوية المفردة العربية - ينظر كتابنا المصطلح الأعجمي، 608/2 - 609 (ف 1469، 1470، 1471) ؛ وينظر ابن البيطار المالقي - تفسير كتاب ديسقوريدوس، ص 112 (التطليق على ف 1 5) .
- (29) المقالات الخمس، ص 15 (ف 1 - 6) ؛ و"نارِدَس" هو (nardos) νάρδος ؛ وأما "الناردين" فمفترض منه - ينظر المصطلح الأعجمي، T17/2 (ف 1906) . ويلاحظ أن من المصطلحات الخمسة المستعملة مفايلات للمصطلحات اليونانية مصطلحًا واحدًا عربيًا هو "السعد"، وأما المصطلحات الأربعة الأخرى - وهي "وج" و"مؤ" و"قرنماتا" و"ناردين" - فهي ذاتها أعجمية مقترضة.
- (30) المقالات الخمس، ص 27 (ف 1 - 15) ؛ وهو (kalamos arōmatikos) καλαμος ἀρωματικός.
- (31) المرجع نفسه، ص 116 (ف 1 - 137) ؛ وهو (amugdala pikra) ἀμύγδαλα πικρά.
- (32) المرجع نفسه، ص 117 (ف 1 - 138) ؛ وهو (amugdalē glukēia) ἀμύγδαλῃ γλυκεία.
- (33) المرجع نفسه، ص 19 (ف 1 - 9) ؛ وهو (malabathron) μαλάβαθρον.
- (34) المرجع نفسه، ص 69 (ف 1 - 69) ، وهو (pituides) πιτιίδες.
- (35) المرجع نفسه، ص 71 (ف 1 - 71) ، وهو (temnithos) τέρμινθος.
- (36) المرجع نفسه، ص 118 (ف 1 - 140) ؛ وهو (karua basilika) καρὺα βασιλικά.
- (37) المرجع نفسه، ص 261 (ف 3 - 45) ؛ وهو (panakes Hērakleion) πάνακες Ἡράκλειον.
- (38) المرجع نفسه، ص 367 (ف 4 - 121) ؛ وهو (kolokuntha agria) κολόκυνθα ἀγρία.

والمصطلحات التي ذكرناها بأنواعها الثلاثة تمثل صفاً يُعَيَّن في اليونانية مثلاً يُعَيَّن في العربية نباتات مَوْحُودَةٌ بِأَشْخَاصِهَا، أي إن أسماءها في اللغة المصدر - وهي اليونانية - لا تقابلها بالنسبة إلى المترجمين خانات فارغة في اللغة المُرْد، وهي العربية. على أن في المقالات الخمس صنفاً آخر من المصطلحات المركبة قد نتج التركيب فيها عن لترجمة الحرفية. فإن المترجمين لم يجدوا في اللغة المُرْد مقابلات حقيقية توافق المصطلحات المركبة في اللغة المصدر فعندما إلى نقل المفاهيم التي تحملها الأسماء اليونانية نقلاً حرفياً، مُعْتَمِدِينَ في ذلك ما يُعْرَفُ بالاقتراس الدلالي (emprunt sémantique) الذي يُكْتَفَى فيه بنقل المدلول الذي يكون للدليل المعوي في اللغة المصدر دون نقل الدال، وهو كما يُلاحَظُ يَخْتَلَفُ عن الاقتراس المعجمي الحقيقي الذي يَتَقَلَّبُ فيه الدليل من اللغة المصدر إلى اللغة المُرْد بدالته ومدلوله معاً ومن أمثلة هذا الاقتراس الدلالي "أَفْتَنَّا لُوقَى" (39) ومعناه 'الشوكة البيضاء'، و"فَانَارَانِيْقَى" (40) ومعناه 'الشوكة العربية'، و"أَلْبُورُصُ لُوفُوص" (41) ومعناه 'الحرقى الأبيض'، و"أَنْبَالُسُ أَغْرِيَا" (42) ومعناه 'الكرمة البرية'. وهذه الترجمات الحرفية حسب لأمثه التي ذكرناها - قد وَرَدَتْ في الكتاب لمصطلحات مداخل، أي لمصطلحات رئيسية قد نُصِرَتْ مواد التي تُكوِّنُ نصوص الكتاب، هي أسماء أشياء أو مَوْجُودَاتٍ حِسِّيَّة، ذات وجود فعلي باعتبارها ذات أعيان أو ذات أشخاص، ولذلك فإن المصطلحات التي وَلَدَتْ في العربية بالترجمة الحرفية مثل التي ذكرناها هي مُتَضَامَاتٌ حَقِيقِيَّة، لأنها ذات وصفة تَفْصِيَّة ظاهرة مُسْتَمَدَّة من الوظيفية التعميية التي تَكْسِبُهَا المصطلحات اليونانية التي تولدت عنها؛ وإذ أن هذه المصطلحات اليونانية ذات مفاهيم دقيقة محدَّدة فإن المصطلحات العربية المولدة عنها بالترجمة الحرفية هي أيضاً ذات مفاهيم دقيقة محدَّدة لارتباطها بأصولها التي تولدت عنها.

(39) المرجع نفسه، ص 245 (ف 3 - 12) ؛ وهو *akantha leukê* ἀκανθα λευκή .

(40) المرجع نفسه، ص 245 (ف 3 - 13) ؛ وهو *akantha Arabikê* ἀκανθα Ἀραβική .

(41) المرجع نفسه، ص 354 (ف 4 - 106) ؛ وهو *helléboros leukos* ἑλλέβορος λευκός .

(42) المرجع نفسه، ص 368 (ف 4 - 126) ؛ وهو *ampelos agria* ἀμπέλος ἀγρία .

لكن في المقالات الخمس العربية صنفنا آخر من المولدات بالترجمة رأينا منها عشرة أمثلة في النص الشاهد الذي قذفناه في بداية هذه الفقرة، وقد عددناها "مُصطلحاتٍ عبارية" ؛ وهذا الصنف كما يلاحظ لا ينتمي إلى المتضامات، لأن نسبة هذه المولدات إلى العبارات أصدق، وهي ليست حَمَلًا نحويًا بالمفهوم التحويي للجملة لأنها واردة في النص مقالات لمصطلحات يونانية متعلقة بمراجع وحاملة لمفاهيم دقيقة، فهي إذن ذات طبيعة مصطلحية خالصة لكنها ذات تكونٍ عباري ؛ وهذا الصنف من المصطلحات هو الذي يعيننا في الفقرات التالية من هذا البحث ، وسنسميها "عبارات مصطلحية إطنائية".

3 - في "العبارات المصطلحية الإطنائية" في المقالات الخمس العربية :

3 - 1 . في مفهوم "العبرة الإطنائية" :

قد بينا في الفقرة (2 - 1) أن المصطلح وَحْدَةٌ مُعْجَمِيَّةٌ ؛ وذكرنا أن الوَحْدَةُ المعجمية قد تكون "عبرةً معجمية"، وأن "العبرة المعجمية" تكون إما "عبرةً تحليلية" وإما "عبرةً اصطلاحية"، وأن التوعين يقومان على المحاز، لكن المحاز الذي تقوم عليه العبرة التحليلية يقبل الترجمة الحرفية، والمحاز الذي تقوم عليه العبرة الاصطلاحية غير قابل للترجمة الحرفية، لارتباطه بخصوصية دلالية في تجربة الجماعة اللغوية التي تستعمل تلك العبرة. وعن نذهب إلى هذا التمييز باعتماد المحاز وقابلية ترجمته معياراً موضوعياً يحدد الفرق بين المتضامات والعبارات، والفرق بين العبارات التحليلية والعبارات الاصطلاحية، رغبة منا في التفريق الواضح بين مستويات التحليل فيما نقوم به من بحث، وتعمير انمائي بغصها عن بعض. فإن الخلط في الحديث الذي نقرؤه عن التلازمات كبير، ولا نرى في ما يقال اعتماداً على المعايير الموضوعية للتمييز بين المتضامات والتلازمات أو بين أنواع التلازمات ذاتها.

ونريد في هذا المقام أن نشوع في مفهوم "العبرة" في المعجم، فلا نخصرها في "العبرة التحليلية" و"العبرة الاصطلاحية"، بل نوسع نطاقها لتشمل نوعاً ثالثاً من العبارات قد وجدناه في النصوص العلمية المؤلفة أو المترجمة أثناء "حركة الإنشاء" العلمية في القرنين الثاني والثالث الهجريين، مثل كتاب "فردوس الحكمة" لعلي بن ربن الطبري، وكتاب "العشر مقالات في العين" لحنين بن إسحاق، أو "كتاب الحيوان" لأرسطو بترجمة يحيى بن

المصري، وكتاب المقالات الخمس لديوسقوريدس. ولا يقرم هذا النوع على الجاز مثلما رأينا في النوعين السابقين، بل يقرم على معانٍ حقيقية يتوصل إلى تبليغها باستعمال تعابير موسعة زائدة على الحاجة من حيث عدد العناصر المعجمية المكونة لها، ويُلجئ إليها عادة - كما سترى - إما عدم وجود مصطلح دقيق مُتم إلى حالتي الأفراد والتضام، قادر على تحديد المحتوى المفهومي الذي يراود الاصطلاح عليه، وإما الرغبة في زيادة المفهوم الذي يراود الاصطلاح عليه توضيحاً وتديقاً. ويندرج هذا المفهوم الجديد للعبارة ضمن ما نُسَميه "العبارة الإطنابية" التي يُقابِلها بالفرنسية مصطلح (expression périphrastique)، ويقابلها بالانجليزية مصطلح (periphrastic expression)، والأصل في التسميتين الفرنسية والانجليزية هو "الإطناب" (périphrase = periphrase)، وهو "التعبير عن معنى [كلمة] ما باستحسان عدد من الكلمات أكثر مما يُحتاج إليه في ذلك" (43)، أو هو "الاستعاضة عن المفردة الواحدة بمجموعة من المفردات أو بعبارة تُعرفها أو تُوسّع معناها" (44)، وهو يختلف في استعمالنا عما يُسمى "مقالة" أو "إعادة سبك"، وهو صوغ نص (texte) أو مقالة من مقالات الخطاب (énoncé du discours) صوغاً جديداً لا يُعبر المعنى، باعتماد واسمات (marqueurs) أو روابط (connecteurs) ذات طبيعة نحوية تركيبية، وتُسمى هذه الظاهرة بالفرنسية (paraphrase) (45) وبالانجليزية (paraphrase) (46)، وهي تُقترن عادة بما يُعرف بـ "إعادة الصياغة" (reformulation). فإن المقالة وإعادة الصياغة ظاهرتان نصيتان تركيبيتان - أو هكذا أريد لهما أن تكونا - تنتميان إلى "تحليل الخطاب" (analyse du discours)، والعلاقة فيهما تكون عادة بين الحملتين (ح 1) و(ج 2) أو بين النصين (ن 1) و(ن 2)، اللذين يكون لهما محتوى دلالي واحد أو هما ينتميان إلى أصل دلالي واحد (47). أما "الإطناب" بالمفهوم الذي قدمناه فظاهرة معجمية لأن العلاقة فيه لا تكون بين

(43) ينظر رمزي بنبر بلبيكي : معجم المصطلحات اللغوية، ص 90 و 369، وقد اقترح للمصطلحين الانجليزيين - وقد نسبهما إلى "الاسلوبية" - "إطناب" مقابلاً، ولورد له خمسة مرادفات هي إسهاب، وتطول، وتكنية، وحشو، ومواربة.

(44) ينظر J. Dubois et al . Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, p 354

(45) ينظر المرجع نفسه، ص 343.

(46) ينظر رمزي بنبر بلبيكي : معجم المصطلحات اللغوية، ص 358.

(47) ينظر خاصة C Fuchs : Paraphrase et énonciation, pp 45 55, 129 - 170 ! والمؤلفة نفسها كتابات كثيرة تؤكد المقاربة النظرية التي انطلقت منها في هذا الكتاب. وقد حاول بعض الباحثين

حُمَلَتَيْنِ (ج ١) و(ج ٢) أو بَيْنَ نَصَتَيْنِ (ن ١) و(ن ٢) بل تكون بين وَحْدَةٍ مُعْجَمِيَّةٍ بَسِيطَةٍ أو مُفْرَدَةٍ (م ١) وعِبَارَةٍ إِبْطَانِيَّةٍ (ع ١) تُتَوَسَّعُ فِي مَعْنَاهَا.

وهذه الظاهرة - أي العبارة الإطنائية - هي التي تُغْنِيْنَا إِذْنُ فِي هَذَا الْبَحْثِ، لِأَنَّ حَمِيعَ الْمَصْطَلَحَاتِ - أي المفردات المثلثة لـ(م ١) - التي كَوْنَتْ مُدَوِّنَاتِنَا الْمُعْتَمَدَةِ فِي هَذَا الْبَحْثِ تَنْتَحِي إِلَى مَا تُرْجِمُهُ اصْطَلْفَنُ بْنُ بَسِيلٍ وَحَنِينُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي الْمَقَالَاتِ الْخَمْسِ. فَهِيَ مُصْطَلَحَاتٌ يُونَانِيَّةٌ مُفْرَدَةٌ - وَقَدْ تَعَمَّدْنَا أَنْ نَكُونَ مُفْرَدَةً - قَدْ نَقَلَهَا الْمُتَرْجِمَانِ بِعِبَارَاتٍ أَيْ إِمَّا لَا يُقْلَانِ الْمَصْطَلَحُ الْيُونَانِي الَّذِي يَكُونُ وَحْدَةً مُعْجَمِيَّةً بَسِيطَةً بِوَحْدَةٍ مُعْجَمِيَّةٍ بَسِيطَةٍ تُقَابِلُهُ وَتَحْمِلُ مَفْهُومَهُ، بَلْ يُقْلَانِ بِعَارَةٍ لَيْسَتْ هِيَ بِالْمَصْطَلَحِ الْمُتَضَامِّ الْمُرَكَّبِ وَلَا هِيَ بِالْمَصْطَلَحِ الْمُتَضَامِّ الْمُعْقَدِ، وَلَيْسَتْ هِيَ بِالْعِبَارَةِ التَّحْلِيلِيَّةِ وَلَا هِيَ بِالْعِبَارَةِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ، بَلْ هِيَ عِبَارَةٌ مُتَكَوِّنَةٌ مِنْ عِبَاصِرٍ مُعْجَمِيَّةٍ تَنْصَبُّ كُلُّهَا عَلَى مَعْنَى الْوَحْدَةِ الْمُعْجَمِيَّةِ الْيُونَانِيَّةِ الَّتِي يُقْلَانَهَا أَوْ مَفْهُومِ الْمَصْطَلَحِ الْيُونَانِي الَّذِي يَتَرْجَمَانِهِ، مُحَاوِلِينَ بِذَلِكَ أَنْ يُقَرَّبَا هَذَا الْمَفْهُومَ وَذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ دَهْنِ الْقَارِئِ أَوْ الْمُسْتَعْمِلِ، دُونَ أَنْ يَكُونَ التَّقْرِيبُ فِي حَالَاتٍ كَثِيرَةٍ تَرْجُمَةُ حَرْفِيَّةٌ لَهَا أَوْ نَقْلًا أَمِينًا دَقِيقًا لَهَا.

هذه الحالة الثالثة من العباريات هي في الحقيقة الحالة التي تعبُّ في صَوْنِ مُصْطَلَحَاتِ الْعِلْمِ أَوْ الْقَرْنِ فِي مَرَحَلَةِ نَشْأَتِهِ إِذَا كَانَ مَنْقُولًا مِنْ مَصَادِرٍ أَعْجَمِيَّةٍ وَكَانَ التَّاقُلُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ الْمَصْدَرِ وَالْمَوْزِدِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَرْجِمِ صَعْبًا، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ شَأْنُ مُصْطَلَحَاتِ أَعْجَمِيَّةٍ كَثِيرَةٍ، وَحَاصَّةً فِي التَّنْصُوصِ الَّتِي تُنْقَلُ إِلَى لُغَةٍ مَوْزِدٍ مِثْلَ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ لُغَةٍ مَصْدَرٍ مِثْلَ الْيُونَانِيَّةِ. فَإِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي تُنْقَلُ نُصُوصُهُ وَتُنْقَلُ مَعَ نُصُوصِهِ مُصْطَلَحَاتُهُ يُعَدُّ

تطبيقات "إعادة الصياغة" (reformulation) على علم المصطلح متعلقات من "مقاربة غير تقليدية لعلم المصطلح تعتبر أن المفهوم (concept) يمكن أن يكون له تمثيلات متعددة (plurality of representations) منها التسمية المصطلحية، قابلة للاختبار في المدونات" - ينظر: M. C. Conceição. Concepts, termes et reformulations, p.117 وهو يرى أن "إعادة الصياغة في نطاق علم المصطلح التقليدي الذي كان يرى في المفاهيم كيانات موضوعية ومستقلة عن اللغة باعتبارها مقولة واتصالاً لا يمكن أن تُصوَّر" ؛ وهو بلا شك محق في أن علم المصطلح لا يمكن له أن يتفصل عن اللغة لأن اسمه في جوهرها لسانية، لكن هذا لا يمنع أن تكون المصطلحات - مثل غيرها من الوحدات المعجمية - "كيانات" يمكن لها أن توجد في اللغة مستقلة عن السياق. وقد اعتمد الباحث في حديثه عن "إعادة الصياغة" في المصطلحات مدونة مستخرجة من نصوص بَرْتَالِيَّةٍ أوردَهَا فِي بَحْثِهِ بِلُغَتِهَا الْأَصْلِيَّةِ، فَكَانَتْ إِفَادَتُنَا مِنْهَا ضَعِيفَةً.

علماً "ذخيراً"؛ وهو ذخيلٌ بالنسبة إلى البيئة الثقافية التي تستقبله - وهي البيئة العربية -
 ويرُ مستعملي اللغة التي يُنقلُ ذلك العلمُ إليها، ولم تكن هؤلاء المستعملين في عصرِ
 المترجمين ملامحٌ واضحةٌ لأن الغالب على مُستعملي اللغة العربية لغةٌ طبيعيةٌ آتت كانت
 "العلوم الإسلامية" التي ظهرت في إطارها "علوم اللسان" ومفاهيمها ومصطلحاتها الحاملة
 ها، ومنها مصطلحات النحو في الكتاب لسيبويه (٢١)؛ أما العلوم التي ينتمي إليها كتابُ
 "المقالات الخمس" فكانت تُعرف بـ "العلوم الذخيلة"، وقد كانت غالباً على جماعة من
 السريانيين الذين تعلموا في مدرسة جنديسابور بفارس وأرُككت إليهم السلطة العباسية -
 وخاصة في النصف الأول من القرن الثالث الهجري - بإنشاء الحركة العلمية في البيئة العربية
 عنماداً على ترجمةً لمصوص اليونانية وعلى الإفادة منها.

وكون العلم الذي تنتمي إليه المقالات الخمس "ذخيراً" يعني أنه يدخل البيئة والثقافة
 العربية حاملاً لكثير من مظاهر عجمته اللغوية والمفهومية. وإذ أن الحركة العلمية التي يتم
 في نطاقها نقل العلم ومُصطلحاته "حركة إنشائية" تأسيسية فإن الناقل أو المترجم يحاول
 قدرُ استطاعته إزالة مظاهر العجمة عن ذلك العلم بإزالة مظاهر العجمة عن مُصطلحاته.

(48) من الفروق الأساسية بين النص العلمي في الكتاب لسيبويه والنص العلمي في المقالات الخمس أن
 الأول قد ظهر في بيئة العربية الإسلامية ضمن "العلوم الإسلامية"؛ فالمفاهيم التي تحملها
 مصطلحات العلم الإسلامي مصطلحات تمت إلى الكتاب والسنة وإلى البيئة العربية البدوية بأكثر من
 سبب، ولذلك فإن المفاهيم التي تنشأ في العلم - وهي تنشأ عرفانياً قبل المصطلحات التي تعينها أو
 تطلق عليها - ليست بالمفاهيم الذخيلة في البيئة الثقافية العربية وليست هي بالعربية عن ذهن العربي
 أو عن مستعملي اللغة العربية لغة طبيعية لأنها لم تولد في بيئة اعجمية ولم تحملها في الأصل
 مصطلحات أعجمية قد استقرت في الاستعمال منذ زمن بعيد ولم تنقل إلى الثقافة العربية مترجمة، بل
 هي مفاهيم ناشئة ما زالت لم تستقر بعد ولم تولد لها مصطلحات نهائية يعز بها عنها، وهذا ما يفسر
 غياب ظاهرة الاقتراض في وضع المصطلح اللساني العربي في مرحلة نشأته، بخلاف المصطلح
 الطبي مثلاً فالمصطلح في كتاب سيبويه - مثل "ما يعمل فيه الفعل فينصب" وهو حالٌ وقع فيه الفعل
 وليس بمفعول" (الكتاب، 44/1) للدلالة على "الحال"، و"ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كم
 ينتصب إذا شعلت الفعل به، وينصب إذا شغلت الفعل بفعله" (نفسه، 228/1) - وقد اكتفى المحقق في
 تسمية الباب بـ "ما يكون من المصادر مفعولاً"، لكنه أتم التسمية في الفهارس العلمية (المرجع نفسه، 5/
 213) - للدلالة على "المفعول المطلق"، "حذ" لمفهوم لم يستقر مصطلحه بعد؛ والمصطلح في
 المقالات الخمس العربية مصطلحان: مصطلح يوناني ما زال حاملاً لقليل أو لكثير من مظاهر
 عجمته، ومصطلح عربي مقابله له ذو مظهرين: الأول أن يكون مصطلحاً عربياً قد يكون بسيطاً وقد
 يكون متصفاً مركباً وقد يكون متصفاً معقداً، وهو يمثل في كل حالاته مفهولاً حقيقياً لأن مفهوم
 المصطلح اليوناني ومفهوم المصطلح العربي المقابل له متطابقان، والثاني أن يكون مصطلحاً عابرياً
 اضالياً يمثل بما فيه من إضاب - محاولة لتقريب مفهومه ورفع العجمة عنه.

ولكن المشكلة التي تعترض عملية إزالة العجمة عن مصطلحات العلم أن المفاهيم التي نحملها، ومصطلحات الأعمجية ليست في الغالب مفاهيم معروفة مألوفة في البيئة الثقافية العربية، بل هي مفاهيم حاملة لآثار البيئة العلمية التي ظهرت فيها منذ ثمانية قرون هي البيئة اليهودية في القرن الأول الميلادي. ولذلك فإن نقل المترجم المصطلح اليوناني عبارة لا يكون نتيجة رغبته في "مناقلة" (paraphrase) نص بنص آخر يوضحه أو رغبته في 'إعادة صيغة' (reformulation) جملة أخرى توسع معناها بقدر ما هو نتيجة طبيعية موضوعية لما يغلب على المصطلح والمفهوم الذي يرتبط به من مظاهر العجمة.

وإذن فإن عجمة المصطلح وعجمة مفهومه في المقالات الخمس اليونانية هي التي أوجأت المترجمين في المقالات الخمس العربية إلى ترجمة المصطلح اليوناني المفرد بوحدة مصطلحية عربية هي عبارات إطنائية لا تنتمي إلى حالتها الإفرادية والتضام كما لا تنتمي إلى ما يسمى 'عدرة تحليلية' و'عبارة اصطلاحية'. فحتى أمام صنفين مختلفين من العبارات لوجود مجموعة من الخصائص التي يختلفان فيها - فإن من أهم ما يميز الصنف الأول - وهو مشتق عن عبارات التحليلية والعبارات الاصطلاحية، وسنسميه اختصاراً فيما يلي "عبارة معجمية" - خمس خصائص:

(1) تأسس على المجاز لأن المعنى الذي يُستفاد من "العبارة المعجمية" ليس معنى مباشراً، مثل المعنى الحقيقي الذي تعيده جملة نحوية عادية بل هو "معنى مشتق" أو 'معنى ثانٍ' يؤدي إليه استعمال عنصر معجمي أو أكثر في العبارة استعمالاً مجازياً. فإن معنى عبدة تحليلية مثل "ضرب السكة" أي "صاغها" - يُعد مجازياً لاستعمال 'ضرب' - ومعناها الحقيقي "أصاب (شخصاً) وصدمه صدمة فيه عتف"، وهو الظاهر في الجملة لتحويه مشهورة "ضرب ريد عمرًا" - استعمالاً مجازياً للدلالة على "طع مقعد نسك النقد منه" ؛ ومعنى العبارة الاصطلاحية "ضرب التوم على أدنه" بمعنى "غلبه التوم" يُعد مجازياً لاستعمال 'ضربه على أدنه' بمعنى "أفقد السمع إفاذاً تاماً".

(2) حمل العبارة المعجمية معنى معجمياً عاماً (signification lexicale) ينتمي إلى دلالة معجمية (sémantique lexicale)، وهي دلالة عامة لأن المعاني التي تدرسها هي

معاني الألفاظ اللغوية العامة؛ وهذه الخاصة مرتبطة في الحقيقة بالخاصة السابقة لأنَّ حَمَلَ
المجاز من خاصِّيات أَلْفَاظِ اللُّغَةِ العامَّةِ وتَحَمُّلُهَا العَمَّارِيَّةَ.

(3) التَّكُونُ التَّرَكِيبِيُّ الحَرَّ إذْ قَدْ تَكُونُ العبارةُ جملةً فعليةً وقد تكون جملةً اسميةً،
وقد تكون جملةً بسيطةً كما قد تكون جملةً مركَّبةً؛ لكنَّ الفرقَ الأساسيَّ بينها وبين الجملة
العادية الفعلية أو الاسمية، والبسيطة أو المركَّبة، أن استبدالَ عنصرٍ أو أكثرَ بعنصرٍ آخرٍ أو
أكثرَ في الجملة التحوُّية العادية ممكنٌ أمَّا الاستبدالُ في العبارة المعجمية فمستحيلٌ إن لم يكن
غيرَ مُمكنٍ.

(4) عُسْرُ الحذفِ من العناصرِ المكوِّنة للعبارة، لأنَّ الحذفَ مُؤَدٍّ إلى تَعْيِيرِ النَّصِّ
إِسْأَالاً قَدْ يُخْرِجُ العبارةَ عن معناها الذي أريد منها. فلو غيرْنَا "الفَهْرِيَّ" في العبارة
التَّحْلِيلِيَّةَ "يَمْشِي الفَهْرِيَّ" - بمعنى "يَرْجِعُ عَلَى عَقْبَيْهِ" - بِـ "الهُوَيْنِيَّ" فَقَلْنَا "يَمْشِي
الهُوَيْنِيَّ" - بمعنى يَسِيرُ سَيْرًا وَثِيذًا - لَقَبَرْنَا العبارةَ بعبارةٍ أُخْرَى، فالعناصر المعجمية المكوِّنة
لِلْعَبَارَةِ المعجمية لا تقبلُ الحذفَ.

(5) "التَّلَارُمُ" بين العناصرِ المكوِّنة للعبارة، نتيجةُ صِلَابَةِ اِتِّتْلَافِهَا وتَوَاطُرِ اسْتِعْمَالِهَا
وإِمْتِدَادِ تَوَارُثِهَا بين أفرادِ الجماعة اللغوية، تَلَازُمًا مُؤَدِّيًا إِلَى "تَكَلُّسِهَا" (figement).
وَأَمَّا الصَّنْفُ الثَّانِي الذي تُمَثِّلُهُ العبارةُ الإِطْنَابِيَّةُ فَإِنَّ مِنْ أَهَمِّ حَاصِيَّاتِهِ حَمْسًا تَنَافُضُ
الْحَاصِيَّاتِ الْخَمْسَ الَّتِي رَأَيْنَاهَا فِي الصَّنْفِ الْأَوَّلِ الذي تُمَثِّلُهُ "العَمَّارَةُ المعجمية"، وتجعله
مُتَّخِلًا عَنْهُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا، وَهِيَ :

(1) تَأْسِيسُهُ عَلَى المعاييرِ الْحَقِيقِيَّةِ كَمَا يَتَبَيَّنُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْعَشْرَةِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي
النَّصِّ الشَّاهِدِ الْوَاردِ فِي الْفَقْرَةِ (2-2)، وَكَمَا سَتَبَيَّنُهُ الْأَمْثَلَةُ الَّتِي سَنَذَكُرُهَا فِي الْفَقْرَاتِ
اتِّتَالِيَّةٍ مِنْ هَذَا الْحِثِّ، وَالْمَعَايِرِ الْحَقِيقِيَّةِ مُرْتَبِطَةٌ بِالْمَفَاهِيمِ الَّتِي تَحْمِلُهَا الْمِصْطَلَحَاتُ الْمَرَاجِعُ
الَّتِي تَتَأَسَّسُ عَلَيْهَا الْعَبَارَةُ الإِطْنَابِيَّةُ، وَهِيَ فِي الْمَقَالَتِ الْخَمْسِ إِمَّا أَسْمَاءُ الْأَدْوِيَةِ الْمَفْرَدَةِ -
وَهِيَ مِنْ أَسْمَاءِ النَّبَاتِ وَالْحَيَوَانِ وَالْمَعَادِنِ، أَيْ إِهْمَا أَسْمَاءُ مَوْجُودَاتٍ حِسِّيَّةٍ حَامِلَةٍ فِي أَصْلِ
اسْتِعْمَالِهَا لِمَعَانٍ حَقِيقِيَّةٍ - وَإِمَّا أَسْمَاءُ أَمْرَاضٍ. وَسَنَرَى فِي عَمَادِجِ الْعَبَارَاتِ الإِطْنَابِيَّةِ الَّتِي
سَنَحْلُلُهَا فِي الْفَقْرَتَيْنِ (3-2) وَ(3-3) أَنَّ حَمْلَ الْمِصْطَلَحَاتِ الْبُيُونَانِيَّةِ الْمَرَاجِعِ الَّتِي

تَأَسَّسَتْ عَلَيْهَا الْعِبَارَاتُ الْإِطَابِيَّةُ هِيَ أَسْمَاءٌ مُتَضَمَّةٌ أَوْ مُحْتَوَاةٌ (hyponymes) تَشْتَمِلُ عَلَيْهَا أَسْمَاءٌ مُتَضَمِّنَةٌ أَوْ مُحْتَوِيَةٌ (hyperonymes) هِيَ وَأَسِمَاتٌ دَلَالِيَّةٌ عَامَّةٌ أَوْ أَسْمَاءٌ أَجْنَاسٍ وَأَنْوَاعٍ عَامَّةٌ يَتَنَمَّى إِمَّا إِلَى مَوَالِيدِ الطَّبِيعَةِ مِثْلَ الثِّبَاتِ وَالْحَيَوَانَ وَالْمَعَادِنِ وَمَا يَشْعُهَا مِنَ الْأَخْرَاءِ وَالْمُسْتَحْصَرَاتِ كَالْأَذْهَانِ وَالْأَشْرِبَةِ، وَإِمَّا أَمْرَاضَ وَأَدْوَاءَ مِثْلَ "الْآثَارِ" وَ"الْقُرُوحِ" وَ"النَّالِيلِ" ؛ وَحُلَّ الْمِصْطَلَحَاتِ الْمَرَاغِمِ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا نَمَادِحُ الْعِبَارَاتِ الْإِطَابِيَّةِ هِيَ أَسْمَاءٌ مَوْجُودَاتٍ حَسِّيَّةٍ قَدْ اسْتَعْمِلَتْ بِمَعَانِيهَا الْحَقِيقِيَّةِ. لَكِنَّ هَذِهِ الْخَاصِيَّةَ لَمْ تَمْنَحْ ظَهُورَ مِصْطَلَحَاتٍ تَحْمِلُهَا مَوْجُودَاتٌ حَسِّيَّةٌ لَكِنِّهَا مُوَلَّدَةٌ بِالْمُجَازِ إِمَّا فِي اللُّغَةِ الْيُونَانِيَّةِ دَائِمًا وَإِمَّا فِي التَّرْجُمَةِ الْعَرَبِيَّةِ. وَمِنْ أَمْثَلَةِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ فِي الْيُونَانِيَّةِ مُصْطَلَحَا κηρία (kêria)، وَμυρμηκία (murmēkiai)، فَإِنَّ مَعْنَى الْأَوَّلِ الْحَقِيقِيَّ هُوَ "سَمْعُ النَّحْلِ" أَيْ "الشُّهُدُ"، لَكِنَّهُ يُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْقُرُوحِ الْمُنْتَشِعَةِ الَّتِي تَصْحِبُهَا رُطُوبَةٌ شَبِيهَةٌ بِالْعَسَلِ، وَقَدْ نُقِلَ الْمُرْتَجِّمَانِ الْمِصْطَلَحَ بِـ "الشُّهُدُ" أَيْضًا (تَنْظُرْ فِيمَا يَلِي الْأَمْثَلَةُ 23 - 25) ؛ وَمَعْنَى الْمِصْطَلَحِ الثَّانِي الْحَقِيقِيَّ هُوَ "النَّمْلِي" لِأَنَّهُ مُسْتَقٌّ مِنْ μύρμηξ (murmex) وَهُوَ النَّمْلُ، لَكِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى صَرْبٍ مِنَ النَّالِيلِ الَّتِي يَصْحَبُهَا أَكَالٌ يُشَبُّ دَيْبَ النَّمْلِ، وَقَدْ نُقِلَ الْمُرْتَجِّمَانِ الْمِصْطَلَحَ بِـ "نَمْلِيَّةٌ" أَيْضًا (يَنْظُرْ فِيمَا يَلِي الْمَثَالَانِ 33 وَ34) ؛ وَأَمَّا التَّوْلِيدُ بِالْمُجَازِ فِي التَّرْجُمَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَإِنَّ لَنَا مِنْهُ مَثَلًا جَيِّدًا هُوَ تَرْجُمَةُ الْمِصْطَلَحِ الْيُونَانِيِّ θύμος (thumos) الَّذِي يُطْلَقُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ النَّالِيلِ الْكَبَارِ، هِيَ زَرَائِدُ لَحْمِيَّةٍ فِي الْبَدَنِ، بِمِصْطَلَحِ "التَّوْتُ" فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيَبْدُو أَنَّ هَذِهِ النَّالِيلَ تَشَبَّهُ فِي حَجْمِهَا وَشَكْلِهَا التَّوْتُ فَأُطْلِقَ عَلَيْهَا اسْمُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ (يَنْظُرْ فِيمَا يَلِي الْمَثَالَانِ 26 وَ27)، لَكِنَّ وَحْدَ الْمُجَازِ فِي الْأَمْثَلَةِ الَّتِي دَكَّرْنَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِبَارَاتِ الْإِصَابِيَّةَ الَّتِي شَتَمَتْ عَلَيْهَا قَائِمَةٌ عَلَى الْمُجَازِ مِثْلَ الْعِبَارَاتِ الْمَعْجَمِيَّةِ.

(2) حَمَلُ الْعِبَارَةِ الْإِطَابِيَّةِ "مَفْهُومًا" (concept) هُوَ عَادَةً مَفْهُومُ الْمِصْطَلَحِ الْمُرْجِعِ لَدَيْ يُطَبِّقُ الْمُرْتَجِّمَانِ فِي التَّعْبِيرِ عَنْهُ، فَإِنَّهُ بِاتِّسَامَتِهِ إِلَى مَوَالِيدِ الطَّبِيعَةِ أَوْ إِلَى أَمْرَاضِ الْبَدَنِ يَتَنَمَّى إِلَى أَنْظِمَةِ الْمَفَاهِيمِ الْمَوَالِيدِيَّةِ الثِّبَاتِيَّةِ أَوْ الْحَيَوَانِيَّةِ أَوْ الْمَعَادِنِيَّةِ وَأَنْظِمَةِ الْمَفَاهِيمِ الْأَمْرَضِيَّةِ، وَهِيَ مِنَ الْمَحَالَّاتِ الْمَفْهُومِيَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ فِي الْمَقَالَاتِ الْخَمْسِ. وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الْمَفَاهِيمَ

التي تحملها المصطلحات المراجع إنما تنتمي إلى "الدلالة المفهومية" (sémantique) وليست إلى الدلالة المفاهيمية العامة. (conceptuelle)

(3) التكوّن التركيبى المقيد ذو الطبيعة الاسمية، لأن العبارات الإطائية الموجودة في المقالات الخمس كلها حمل اسمية، فهي ذات طبيعة اسمية حالصة، وذلك لسببين على الأقل : (أ) لأن المراجع التي تحمل إليها في الأصل اليوناني مسميات تحمل أسماء، كما يتنا سابقا، وقد تطلق عليها صغات أيضا لكن الصفات تقوم مقام أسماء محدوفة ؛ (ب) لتأسيس العارة في الغالب على اسمين : الواسم الدلالي الذي يتصدر العارة ويكون اسم نوع أو اسم جنس، والاسم المرجع الذي تحتّم به عادة العارة ويكون بالنسبة إلى الواسم الدلالي متصصا.

(4) قابلية حذف عناصر العارة والاحتفاظ بالاسم المرجع الذي كان مصدر الإطتاب. فن عبارات مثل "الصغير من الثبات الذي يقال له حي العالم" و"الثبات الذي يقال له قبحورثون" و"السم الذي يقال له أقوبيطس" - وقد مر ذكرها في "النص الشاهد" - بمكر أن يحذف من أولها "من الثبات الذي يقال له" ويحتفظ بـ "حي العالم الصغير"، وهو وحدة مصطلحية متصامة معقدة مستعملة في كتب الأدوية المفردة ؛ وأن يحذف من الثانية "الثبات الذي يقال له" ويحتفظ بـ "قبحورثون" اسما مقترضا ؛ وأن يحذف من الثالثة "السم الذي يقال له" ويحتفظ بـ "أقوبيطس" اسما مقترضا أيضا، دون أن يتغير مفهوم المصطلح المرجع.

(5) التعبير (variabilité) والتبدل (mutabilité) : ونعني بالتعبير تعبير نص العارة، وهو يكون في السبة التركيبية للعارة الواحدة إذ قد يتقصر منها عنصر أو أكثر فتقصر، أو يضاف إليها عنصر أو أكثر فتطول، كما يكون التغير في مواقع العناصر المعجمية المكوّنة لعارة الوحدة، إذ قد يتغير موقع العنصر الواحد أو موقع العنصرين في العارة الواحدة إذا استعملت في أكثر من موضع ؛ ونعني بالتبدل تفويض عنصر معجمي أو أكثر في العارة الواحدة بعنصر أو بعناصر أخرى، وقد يحدث عن هذا التبدل قصور في الإرجاع إلى المفهوم الذي تنقله العارة، لأن النص (ن 2) الذي عوض النص (ن 1) للعارة (ع أ) قابل

لأنَّ يُؤَوَّلُ تأويلاً مُختلفاً عن تأويل النصين (ن 1) و(ن 3) للعبارة (ع أ) نفسها. وهذه الخاصية كما يلاحظ مؤدبة إلى ما يُسمى "تسييحاً" (défigement) في العبارة، فهو نقبض 'التكلس' الذي تسم به العبارة المعجمة. وهذه الخاصية والخاصية (4) تُعتبران أهم الخاصيات الخمس المميزة بين الصنفين من العبارات.

ونريد أن نُخصّص العنصرين التاليين من هذا البحث لدراسة نوعين من العبارات الإطنائية : الأول ثمثله عبارات تكاد تكون مفردة في الكتاب، أي إما قليلة التواتر فيه، فإذا كان لها بعض التواتر حافظت في الموضع التي ترد فيها على بنيتها ؛ على أن التواتر فيها هو بنيتها التركيبية التي تشترك فيها مجموعة من العبارات ؛ فنحن إذن أمام مجموعة من العبارات التي تتحد في شكلها وتختلف في محتواها، وهذا راجع إلى أن المجموعة الواحدة لا تكون مرجعة إلى مصطلح يوناني بعينه، ولذلك يمكن تسميتها "عبارات إطنائية غير مقيدة مرجعية" تقييداً ظاهراً ؛ وقيمة هذا النوع الأول تكمن في تأكيدها الخاصيتين (1) و(3) المذكورتين من قبل، وهما التأسس على المعاني الحقيقية والتكوين التركيبي المقيد ذو الطبيعة الاسمية والنوع الثاني ثمثله عبارات قد تواتر استعمالها لكن الغالب عليها التغير والتبدل، فالعبارة من هذا النوع ترتبط بمصطلح يوناني مرجع بعينه لكن المترجمين يظنبان في التعبير عن مفهومه بطرق مختلفة، فتولد عن ذلك عبارات إطنائية لقل المصطلح اليوناني الواحد. ولذلك فإن هذا النوع الثاني يختلف عن النوع الأول في القيد المرجعي لأن المجموعة من العبارات فيه تشترك في المرجع الواحد.

3-2. العبارات الإطنائية غير المقيدة :

النوع الأول ثمثله إذن وحدات عبارية إطنائية، مولدة بالترجمة، قليلة التواتر، يغلب عليها الميل إلى توضيح الوحدة المعجمة أو المصطلحية اليونانية المترجمة ميلاً يؤدي إلى عدم الاكتفاء بالمقابل المقترح - سواء كان عربياً أو كان يونانياً مقترضاً - بل تدخل في الترجمة عناصر معجمة أخرى يمكن اعتبارها "عناصر مساعدة"؛ منها المستقر المتواتر ومنها المتغير، ومن أهم نماذج هذا النوع في الكتاب اثنان : الأول ثمثله وحدات اسمية مركبة على ما يمكن تسميته "نواة وصلية" هي أداة الوصل "الذي" أو "التي"، تكون في العادة نواة تفسيرية

تمثل صلة الوصل تفسيرها، يتقدمها في العبارة إما اسم مفردة معروفة وإما مركب اسمي قد يكون جملة - وهو نادر - وقد يكون شبه جملة، هو في الغالب اسم نوع أو اسم جنس يقوم بوظيفة "الواسم الدلالي" (semantic marker) ووظيفة المتضمن (hyperonym) ؛ وتلونها صلة الوصل التي تكون إما جملة فعلية تنصدها عبارة "يقال له" أو عبارة "يسمى" وتنتهي بالاسم الذي يراد نقله - ويسميه "الاسم المرجع" - ويكون إما مقترضا، أي على صورته اليونانية، وإما اسم غريب مقابل يعوض الاسم اليوناني، وهذا الاسم هو الاسم المرجع الذي يُلجأ من أجله إلى استعمال العبارة الإطنائية ؛ والتمودج الثاني يُختصر فيه العبارة فلا تتجاوز عناصرها الثلاثة : واسم دلالي هو اسم يكون اسم نوع أو اسم جنس، ثم صفة تعوض التواة الوصلية والمكون الفعلية من صلة الوصل، هي صفة المفعول المسمى "إذا كان سم بلجنس أو اسم لنوع مذكرا، و"المسماة" إذا كان الاسم ذاته مؤنثا.

3-2-1. التمودج القائم على تواة وصلية :

هذا التمودج الأول ذو أشكال، منها الأربعة التالية :

(أ) الأول يُسميه شكلاً بسيطاً لأنه متكوّن من [س + ن + و + م + ف + س أ]، حيث ترمز [س] إلى الاسم الواسم، و[ن و] إلى التواة الوصلية، و[م ف] إلى المكون الفعلية، و[س أ] إلى الاسم المرجع الذي يكون أعجمياً، وهو أكثر أشكال العبارات ظهوراً، وقد رأينا منه في النص الذي أوردناه في الفقرة (2-2) سبعة أمثلة منها الثلاثة التالية :

(1) "النبات الذي يُقال له فيخوريون"، ترجمة لـ $\kappa\iota\chi\omicron\rho\iota\omicron\nu$ (kikhorion).

(2) "الشراب الذي يُقال له ايندرومالي"، ترجمة لـ $\acute{\upsilon}\delta\rho\omicron\mu\acute{\epsilon}\lambda\iota\tau\omicron\varsigma$ (hudromelitos).

(3) "السّم لذي يُقال له أقونيطن"، ترجمة لـ $\acute{\alpha}\kappa\omicron\nu\iota\tau\omicron\nu$ (akoniton). وقد حصّ

هذا النبات السام بمدخل مستقل في الكتاب، ولم يذكر له المترجمان مقابلاً عربياً⁽⁴⁹⁾.

(49) مادته ماقطة من نصّ المقالات المطبوع (ط)، وهو في ص 91 و من النص المخطوط (خ)، ف 4 - 71 (و : 237/2، ف 4 - 76). على أن لترجمة هذا المصطلح شكلاً ثانياً يتكوّن فيه الاسم الواسم من اسم وصفة، وهو "الدواء القاتل الذي يقال له أقونيطون" - المرجع نفسه، ص 119، ف 1 - 142 (و : 115/1، ص 19، ف 1 - 126).

ومن أمثلة هذا الشكل أيضا :

(4) "الدواء الذي يُقال له قِسُوس" ⁽⁵⁰⁾، ترجمة لمصطلح (kissos) κισσός.

(5) "الشجرة التي يُقال لها أَقْسِيَاقَتِي" ⁽⁵¹⁾، ترجمة لمصطلح ὄξυάκανθα

(oxuakantha) ؛ وقد خُصَّ المصطلح في الكتاب بمادة مُستقلة وتُرجم بمقابل هو "أمرباريس" ⁽⁵²⁾.

(6) "التواليل التي يُقال لها إيلو" ⁽⁵³⁾، ترجمة لمصطلح ἡλούς (hélús)، ومعنى

المصطلح الحرفي "المسامير"، واحداها ἡλος (hēlos) أي "مسمار"، وهو يُطلق على كل زيادة لحمية تُولد في البدن تكون على شكل مسمار ⁽⁵⁴⁾.

(7) "السُّبُل الذي يُقال له نَارْدِين قَلِيطِي" ⁽⁵⁵⁾، ترجمة لمصطلح مُركَّب هو

Κελτική νάρδος (Keltikē nardos)، ومعناه الحرفي "السُّبُل السِّلَتي"، أو "السُّبُل القَلِطي" إذا تَبَعًا رسم المصطلح بحروفه اليونانية ؛ و"السِّلَتي" (Celticus) حسب القراءة اللاتينية و"القَلِطي" حسب القراءة اليونانية صفة نسبة إلى الشعوب القَلِطية أو السِّلَتيّة التي كانت نَعْمُ أوروبًا الغَربيّة.

(ب) والشكل الثاني لا يختلف عن الأول إلّا في كَوْن اسم الجنس أو النوع مُركَّبًا

من عنصرين : اسم وصفة؛ فهو متكوّن من [س + ص + و + م + ف + س أ]، أي إن هذا الشكل يَقُومُ على تَوَاقُفٍ وَصْلِيّةٍ يَسْبِقُهَا مُركَّبٌ اسْمِيّ متكوّن من اسم وصفة ويَتَلُوها مكوّن فعليّ واسم أعجميّ يُكوِّنُاد معًا صِلَةً الوَصْل؛ ومن أمثلته :

(8) "الدواء القائل الذي يُقال له أَفِيمَارُون" ⁽⁵⁶⁾، ترجمة لاسم نباتٍ سَمّ قد خُصَّ

بمُدخل مُستقل في المقالة الرَّابِعة هو (ephēmeron) ἐφήμερον ⁽⁵⁷⁾.

(50) المقالات الخمس، ص 18 ، ف 1 - 7 (و : 14/1 ، ص 6 ، ف 1 - 10)

(51) المرجع نفسه، ص 87 ، ف 1 - 97 (و : 83/1 ، ص 5 ، ف 1 - 90) .

(52) المرجع نفسه، ص 89 ، ف 1 - 100 (و : 85/1 ، ف 1 - 93) .

(53) المرجع نفسه، ص 138 ، ف 2 - 29 (و : 131/1 ، ص 10 ، ف 2 - 28) ؛ وقد رسم المصطلح

اليوناني في (ط) "هيلقا" ، وأصلحناه من نص المقالات المخطوط (خ : 32 ط ، ف 2 - 29)

(54) قد فسّر المصطلح في هامش نص المقالات المخطوط بما يلي : "إيلو المسامير، الواحد منها ييلس،

ومعناه المسمار" ؛ وينظر DGF, p.898

(55) المقالات الخمس، ص 17 ، ف 1 - 6 (و : 12/1 ، ص 22 ، ف 1 - 8).

(56) المرجع نفسه، ص 103 ، ف 1 - 113 (و : 100/1 ، ص 7 ، ف 1 - 106) .

(9) "الحيوان البري الذي يُقال له ميغالي" ⁽⁵⁸⁾، ترجمة لمصطلح *μυγαλή* (*mugalê*)؛ وقد حصّر هذا الحيوان بمادة مستقلة في المقالة الثانية ولم يُذكر له فيها مقابلٌ عربيٌّ، لكنه عُرِفَ في النص تعريفًا يبدو أنه ليس من أصل الترجمة هو: "نوعٌ من الفأر" ⁽⁵⁹⁾.

(ج) والشكل الثالث يتكوّن فيه اسم الجنس أو النوع من ثلاثة عناصر، قد تكون [س + س + س] وقد تكون [س + ص]، وأما بقية العناصر فهي التي رأيناها في الشكّلين السابقين: أي التّواة الوصلية [ن و]، والمكوّن الفعليّ [م ف]، والاسم الأعجمي المرجع [س أ]. ولنا من هذا الشكل مثالان:

(10) اتساعُ ثقبِ الحنقة الذي يُقال له ستفلمتس ⁽⁶⁰⁾، ترجمة لمصطلح *σταφυλωματος* (*staphulômatos*) الذي يعني ضربًا من الحنّيرات تُكوّن على قرنية العين ⁽⁶¹⁾.

(11) "شجرة الكُمثرى البري الذي يقال له أخراس" ⁽⁶²⁾، ترجمة لمصطلح *ἀχρας* (*akhras*)، وقد حصّر في المقالة الأولى بمادة مستقلة ولم يُعطَ مقابلًا عربيًّا، لكن قيل عنه إنه "صنف من أصناف الكُمثرى البري" ⁽⁶³⁾، على أنه في المثال الذي ذكرناه هو "الكُمثرى

(57) المرجع نفسه، ص 341، ف 4 - 69 (و: 244/2، ف 4 - 84). وقد ترجم في (ط) بـ "ايرسا"، لكن هذه الترجمة لم ترد في نص المقالات المخطوط (ص 92 و، ف 4 - 78) بل ورد فيه ما ورد في (ط) محرّفاً في بداية المادة: "ومن الناس من يسميه ايرس بري" [في ط: "ومن الناس من يسميه ايردين"]؛ ولم يذكر ديسقوريدوس في هذه المادة أن النبات من السمائم، لكنه حسب *DGF*, p. 669 من النباتات السامة بالفعل.

(58) المرجع نفسه، ص 249، ف 3 - 23 (و: 31/2، س 7، ف 3 - 23).
(59) المرجع نفسه، ص 149، ف 2 - 67 (و: 142/1، ف 2 - 68، ولم يرد التفسير الذي ذكرناه في نص المقالات المخطوط (ص 34 ط، ف 2 - 59) بل فسّر في هامشه بتفسيرين: الأول هو "يقال إنه ابن عرس"، والثاني تعقيب على هذا التفسير: "نوع من الفأر، عروس الفأر، وعروس الفأر غير ابن عرس"، ويسمى هذا الحيوان بالفرنسية *musaraigne*، والاسم من اللاتينية مركب من "inus" بمعنى "فأر" و "areneus" بمعنى "عنكبوت" - ينظر *DGF*, p. 1302.

(60) المقالات الخمس، ص 184، ف 2 - 105 (و: 179/1، س 3، ف 2 - 105)؛ وقد كتب المصطلح في النص المطبوع "اتساع ثقب الحنقة التي يقال لها ستفلمتس"، برّجوع الضمير على الحنقة؛ وقد ورد في النص المخطوط (ص 43 و، ف 2 - 99) "اتساع ثقب الحنقة النوع الذي يقال له..."، وقد تلبّاه عند ابن البيطار في كتاب الجامع. وقد نقل نص ديسقوريدوس كاملاً - فوجدنا "اتساع ثقب الحنقة أعني الذي يقال له...". ينظر ابن البيطار المالقي: الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، 77/1 (سطر 25 - 26).

(61) ينظر *DGF*, p. 1785؛ والحنّيرات جمع حنّيرة، من حنّرت العين أي رمدت فغلظت وتولد في أجفاتها حبّ أحمر، ويقال للمفردة بالفرنسية *grumeau*.

(62) المقالات الخمس، ص 89، ف 1 - 100 (و: 85/1، س 8، ف 1 - 93).

(63) المرجع نفسه، ص 114، ف 1 - 129 (و: 109/1، ف 1 - 116).

البرّي "نفسه"، وهو المقابل المعروف للمصطلح اليوناني بالفعل (64) ؛ فانتزحان يعرفان أن "أخراس" هو "الكثري البرّي" لكتهما يلحاح مع ذلك إلى العبارة الإطنابية في ترجمته.

(د) والشكل الرابع يُشبه الشكل الأول، لكن فيه مكوّن زائدًا تُسمّيه 'مكوّنًا تفسيريًا' لأن العبارة من ذكره هي الريادة من توضيح المصطلح الأعجمي المرجع، وهو يردّ في الحالات التي استخرجناها جملةً خاليةً يتصدّرها واوٌ أحالٍ والضمير "هو"، وقد تكون الجملة جملةً اسميةً بسيطةً مشتملةً على اسم مرادفٍ للاسم المرجع لأنه المقابل الطبيعي له، وقد تكون جملةً مركبةً مشتملةً على مُصافٍ ومُضافٍ إليه يكونان معاً مرادفًا للاسم المرجع لأنه المقابل الطبيعي له أيضاً، وقد يكون المكوّن التفسيري جملةً معقّدةً مشتملةً على جملةٍ حاليةٍ ونواةٍ وصليةٍ ومكوّنٍ فعليٍّ واسمٍ مرجعٍ أعجميٍّ جديد. وبدن فإن هذا الشكل الرابع يكون على ثلاثة ضروب :

لأوّل يكون فيه المكوّن لتفسيريٍّ جملةً اسميةً حاليةً بسيطةً، ومن أمثله :

(12) "النبات الذي يُقال له ثومس وهو الحاشا" (65)، والوحدة ترجمةً للمصطلح اليوناني θύμος (thumos)، وله - كما يُلاحظ - مقابله العربي الذي وضعه له المترجمان، وهو "حاشا"، وهو المقابل الذي ورد له في موضعٍ من المقالات أيضاً (66) ؛ كما أنه لمصطلح المعروف المشهور المقابل لمصطلح اليوناني في كتب الأدوية المعرّدة العربية (67). ولا شك أن سبب حوّه المترجمين إلى العبارة الإطنابية هو أن المصطلح العربي ما رآل في وقتيهما يستمدّ مرجعيته من المصطلح اليوناني الذي يُقابله.

(13) 'النبات الذي يُقال له بوقسوس وهو الشمشثار' (68)، ترجمةً لمصطلح πύξος (puxos)، ولم يُخصّ هذا النبات عمادةً مُستقلةً في المقالات، بل ذكّر مرّةً واحدةً في مقدّمة الكتاب (69)، وقد ورد في النصّ العربيّ منه برسم آخر ودون مُقابلٍ عربيٍّ في عبارة إطنابية

(64) ينظر مثلاً ابن البيطار : تفسير كتاب دياسقوريدوس، ص 150 ، ف 1 - 124 .

(65) المقالات الخمس، ص 313 ، ف 4 - 9 (و : 175/2 ، ص 2 ، ف 4 - 9).

(66) المرجع نفسه، ص 256 ، ف 3 - 34.

(67) ينظر مثلاً ابن البيطار : الجامع ، 2/1 ب 1 : 391/1 ت (ف 348) .

(68) مقالات الخمس، ص 281 ، ف 3 - 84 (و : 104/2 ، ص 3 ، ف 3 - 89).

(69) المرجع نفسه، ص 11 (و : 5/1 ، ص 10).

أيضاً هي "الحَشَبُ الذي يُقالُ له فُكْسُس". على أن المصطلح قد عُرِبَ بعد القرن الثالث فيما يبدو إذ أصبح في كُتُب الأدوية المفردة "بَقْس" ؛ وأما مُقابله - 'الشَّمشَار' - ففارسي (70).

والضرب الثاني تكون فيه الحملة الحالية جملة اسمية مركبة مُشملة على مُصاف ومُضاف إليه، ومثاله :

(14) "الشَّرَابُ الذي يُقالُ له قَدْرِيُوس، وهو شَرَابُ السَّرَو" (71)، ترجمة لمصطلح (kedrinos) κέδρινος، و"شَرَابُ السَّرَو" المذكور في العبارة هو المقابل المقترح لمصطلح "قَدْرِيُوس" اليوناني، وهو مأخوذ من (kedros) κέδρος الذي نقله المترجمان ها بـ "السَّرَو"، رغم أن "السَّرَو" عدما هو المقابل لمصطلح (kyparissos) κυπάρισσος (72)؛ وأما "قادرُس" - وهو ذاته (kedros) κέδρος - فقد تُرجماه مصطلح آخر هو "الشَّرْبِين" (73)، وهو المقابل المعروف له في كُتُب الأدوية المفردة العربية.

والضرب الثالث يتكوّن من عبارتين إطنائيتين، تأتيهما تفسير للمصطلح الأعجمي مرجع الذي تنتهي به العبارة الأولى ؛ أي إن المكوّن التفسيري في هذا الضرب جملة مُعقّدة مُشملة على جملة حالية ونواة وصلية ومكوّن فعلي واسم مرجع أعجمي جديد. فقد فسّرت العبارة الإطنائية إذ ذاك عبارة إطنائية أخرى. ومثاله :

(15) "الشَّرَابُ الذي يُقالُ له الأَطِينُوس وهو شرابُ الشَّخَرَةِ التي يُقالُ لها الأَطِي" (74)، ترجمة لمصطلح (clatmos) ἐλάτιμος ؛ وقد يكون للمترجمين في الحقيقة عذرهما في هذا "الإطباب المصاعف" في هذه العبارة، لأن المصطلح الأعجمي المرجع الثاني - 'الأَصِي' (clatē) ἐλάτη - الذي أُحْد منه المصطلح المرجع الأوّل، له في اليونانية

(70) ينظر «إبراهيم بن مراد : المصطلح الأعجمي» ، 502/2 - 503 (ف 1191).

(71) لمقالات الخمس، ص 390 ، ف 5 - 30 (و : 25/3 ، ص 17 ، ف 5 - 36).

(72) المرجع نفسه، ص 78 (ف 1 78) ؛ وينظر النص المخطوط (خ) أيضاً : 19 و - 19 ظ (ف 1 -

74) ؛ ومن المصطلح اليوناني أتى الاسم الفرنسي "cypres".

(73) المرجع نفسه، ص 80 (ف 1 81) ؛ وتنتظر (خ) أيضاً ، 19 ظ (ف 1 77).

(74) المرجع نفسه، ص 390 ، ف 5 - 30 (و : 25/3 ، ص 18 ، ف 5 - 36).

مفهومان ناسار (٩) : الأول هو الدلالة على نوع من شجر الصنوبر، وهذا هو الذي
 عنه ديوسقوريدس. قد تحدث عن استرات المتحد منه، لكنه لم يخص النبات ذاته
 عدده مستقنة في المقالات : والمفهوم الذي هو 'شمر' الذي يكون في جوف الكفري،
 أي الشئ الذي يوجد داخل وعاء صنع من شجر الذي يسمى 'الكفري'، وسمه بالعربية
 'ضبيع' (١٠)، وهذا حصه ديوسقوريدس بقرده في مادة 'فيئفس' (φοῖνιξ ἐλάτη) (phoenix)
 (Cald). أي فشر 'كفري' (١١)، وقد وقع في إصابت إد هو احتشية من شمس.

3-2-2 التمودح القائم على نواة وصفية .

نسبه نواة وصفية في مركزية في هذا التمودح الذي لنواة الوصلية في
 التمودح الأول، وهذه نواة هي صفة لمفعول 'استسمى' صفة بمسمى مذكر أو
 سميته 'صفة' لمسممة المؤنثة تعوض في هذا التمودح الثاني نواة الوصلية 'الذي' أو
 'التي' ويكون معني الذي فيها في التمودح الأول، ويكون المعني الذي تعوضه
 في الأصل 'يسمى' أو 'تسمى'، وهو مذكور لم يظهر في الأمثلة التي ذكرناها لأن لفعل
 الذي يستعمل فيها هو 'قال' في 'يقال له' أو 'يقال لها'، على أن 'يسمى' و'تسمى'
 قد يستعملان في نفس العبارات كما سرى فيما يلي من هذا السطح (٧٨) ؛ وقد
 فُتس مترحمان استعمال صفة لمفعول 'استسمى' أو سميته على استعمال صفة 'المقول'
 به 'أو' 'مقولها' من 'يقال له' و'يقال لها' ليسر الاستعمال لأول وساطته ولم نجد
 هذا التمودح الذي أكثر من تشكيل شئ في العبارات التي ستخرجها من الكتاب ؛
 وهو

(٩) لأول يتكوى من شمس ثم يده وصفية ثم 'سَمَّ عَجَمِي' مرّجع ؛ ومن أمثله :

(75) بنظر DGF p 640

(76) ينظر أبو حنيفة الديوري كتاب لباب، 244/2 (ف 96)

(77) امفالات الخمس، ص 107، ف 1، 7، 1، ويصر ابن البيطار : لجامع، 744، 75، ب، 186/3، ت (ف

(1955)

(78) تنظر في م. بلي في نص البحث الأمثلة 22، 30، 33، 38، 39

(16) "القَوْلَنْجُ الْمَسْمَى إِيْلَاوُس" ⁽⁷⁹⁾، ترجمة لـ εἰλεός (eilēos)، وهو نوعٌ من القَوْلَنْج حَادَّ ⁽⁸⁰⁾.

(17) "الْوَجَعُ الْمَسْمَى صُنْخْرِيْمَنُوس"، ترجمة لـ συγχριόμενος (sunkhriomenos) ⁽⁸¹⁾.

(18) "الطَيْرُ الْمَسْمَى سُوْفَلِيْس" ⁽⁸²⁾، ترجمة لـ συκαλλίδες (sukallides)، وأصلُ اسمِ هذا الطائرِ συκαλλίς (sukallis)، وهو "عَصْفُور التِّين" (bcc - figue) ⁽⁸³⁾.
على أن الاسمَ المَرْجَع قد يكون المقابلَ العَرَبِي الذي يُعَوِّض في العبارة الاسمَ الْأَعْجَمِي، ومثاله :

(19) "الْحَيَوَانُ الْمَسْمَى أَرْبَعَةٌ وَأَرْبَعِيْن" ⁽⁸⁴⁾، ترجمة لمصطلح πολύπους (polypūs)، والمعنى الحَرْفِي للمصطلح هو "كثير الأرجل"، وهو يَدُلُّ في اليونانية على حيوانين : على الحشرة المسماة بالعربية "أَمَّ أَرَبِع وأربعين" أو "حَرَبِش"، وعلى الأخطبوط ⁽⁸⁵⁾.

(ب) والشَّكْلُ الثَّانِي يكونُ فيه اسم الجنس أو النوع مُرَكَّبًا من عنصرين. قد يكونان اسمين وقد يكونان اسما وصفة ؛ أما التَّوَادُّ الوَصْفِيَّة والاسمُ المَرْجَع فيبقىان على ما هم عليه في العبارة. ومثاله :

(79) المرجع نفسه، ص 55 ، ف 1 - 52 (و . 52/1 ، ص 25 ، ف 1 - 56) ؛ وقد ورد للمصطلح اليوناني بالثنين أيضا في : "القَوْلَنْجُ الْمَسْمَى إِيْلَاوُس" - المرجع نفسه، ص 99، ف 1 - 111 (و : 96/1 ، ص 17، ف 1 - 104). على أن هذا التغيير في الرسم قد يكون من عمل التناسخ.

(80) ينظر DGF, p.588.

(81) المقالات الخمس، ص 136، ف 2 - 25 (و : 129/1 ، ص 15، ف 2 - 24). ولم نعتز على المصطلح في DGF.

(82) المرجع نفسه، ص 145، ف 2 - 51 (و : 138/1 ، ص 11، ف 2 - 56).

(83) ينظر DGF, p.1816.

(84) المقالات الخمس، ص 370 ، ف 4 - 29 (و : 334/2 ، ص 15، ف 4 - 128) ؛ وقد ورد بـ "يقال له" أيضا في عبارة "الحيوان الذي يقال له أربعة وأربعين" - المرجع نفسه، ص 133 ، ف 2 - 15 (و : 126/1 ، ف 2 - 14).

(85) ينظر DGF, p.1597. على أن التسمية المشهورة للحشرة المسماة "أَمَّ أَرَبِع وأربعين" في اليونانية هي σκολοπενδρα (skolopendra) - ينظر DGF, p.1763، وقد ذكر منه ديوسقوريدس النوع البحري وسماه باليونانية σκολοπενδρα θαλασσία (skolopendra thalassia) - ينظر المقالات الخمس، و : 126/1 ، ف 2 - 14 ؛ ط : ص 133، ف 2 - 15، وفيها "سالا مندريا اسقولوبندرا". وينظر أيضا : "بن البيطار : تفسير كتاب دياسقوريدوس، ص 160 (ف 2 - 14).

(20) القُرْحَةُ الخَيْثَةُ الْمَسْمَاةُ عَقْرَانًا، تَرْجَمَةُ لِمَصْطَلَحِ γόνυραῖνα (gangraina)

(86).

(ج) والشكل الثالث يُشَبِّهُ الشَّكْلَ الرَّابِعَ مِنَ التَّنَوُّعِ الْأَوَّلِ بِاشْتِمَالِهِ عَلَى "مُكَوَّنٍ تَفْسِيرِي"، وَلَمَّا مَهْ ضَرَبَانِ : الْأَوَّلُ يُشَبِّهُ الضَّرْبَ الثَّانِي مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ الَّذِي أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اشْتِمَالُ الْمَكُونِ التَّفْسِيرِيِّ فِيهِ عَلَى جُمْلَةٍ حَالِيَةٍ هِيَ جُمْلَةُ اسْمِيَّةٍ مُرَكَّبَةٍ مُكَوَّنَةٌ مِنْ مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ، وَمِثَالُهُ :

(21) "الدُّهْنُ الْمَسْمِيُّ قَيْقِيْنٌ وَهُوَ دُهْنُ الْحَرْوَعِ" (*)، تَرْجَمَةُ لِمَصْطَلَحِ κίκινον ἔλαιον

(kikinon elaion)، و"دهن الحروع" هُوَ الْمَعْنَى الْحَرْفِيُّ لـ "قَيْقِيْنٌ"، فَهُوَ إِذَنْ الْمَقَابِلُ الطَّبِيعِيُّ لِلْمَصْطَلَحِ الْمَرْجِعِ.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِثْلُ الضَّرْبِ الثَّلَاثِ مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ يَتَكَوَّنُ مِثْلَهُ مِنْ عِبَارَتَيْنِ إِطْبَائِيَّتَيْنِ، ثَانِيَتُهُمَا تَفْسِيرٌ لِلْمَصْطَلَحِ الْأَعْجَمِيِّ الْمَرْجِعِ الَّذِي تَنْتَهِي بِهِ الْعِبَارَةُ الْأُولَى ؛ أَيْ إِنَّ الْمَكُونِ التَّفْسِيرِيَّ فِي هَذَا الضَّرْبِ جُمْلَةٌ مُعَقَّدَةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ حَالِيَةٍ وَتَوَاقُفٍ وَضَلَّةٍ وَمُكَوَّنٍ فَعْلِيٍّ وَمُرَكَّبٍ اسْمِيٍّ إِضَافِيٍّ، لَكِنْ هَذَا الْاسْمُ الْمُرَكَّبُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ لَيْسَ الْمَصْطَلَحُ الْعَرَبِيُّ الْمَقَابِلُ لِلْمَصْطَلَحِ الْأَعْجَمِيِّ الْمَذْكُورِ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى، بَلْ هُوَ اسْمٌ لِأَحَدِ أَجْزَاءِ الثَّبَاتِ الَّذِي يَحْمِلُ الْاسْمَ الْمَرْجِعِ، وَهُوَ ثَمَرُهُ. فَالاسْمُ الْأَعْجَمِيُّ الَّذِي يُرَادُ تَوْضِيحُهُ بِالْعِبَارَةِ الْإِطْبَائِيَّةِ يُفَسَّرُ بِتَعْيِينِ اسْمِ أَحَدِ أَجْزَائِهِ ؛ لَكِنْ هَذَا الضَّرْبُ يَخْتَلِفُ بِعَنْصَرِهِ الْأَوَّلِ عَنِ الضَّرْبِ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورِ : فَإِنَّ الْاسْمَ الْمُتَضَمِّنَ - أَيْ اسْمَ الْجِنْسِ - الَّذِي يُشَمِّي إِلَيْهِ الْمَسْمِيُّ الَّذِي يَحْمِلُ الْاسْمَ الْأَعْجَمِيَّ الْمَرْجِعِ لَيْسَ اسْمًا مُفْرَدًا بَلْ هُوَ مَتَكَوَّنٌ مِنْ أَرْبَعَةِ عَنَاصِرٍ هِيَ [س + أ + س + م]، أَيْ اسْمٌ فَأَدَاةٌ ثُمَّ اسْمَانِ بَعْدَهَا. وَمِثَالُهُ :

(22) 'النَّوْعُ' مِنْ شَجَرِ الصَّنَوْبَرِ الْمَسْمِيُّ بِيَطُسَ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى حَمْلُهُ (*) قَضْمٌ

قُرَيْشٌ" (89)، تَرْجَمَةُ لِمَصْطَلَحِ (pituos) miruos. فَالْعِنَارَةُ الْإِطْبَائِيَّةُ فِي هَذَا الضَّرْبِ إِذَنْ تَفْسَرُهَا عِبَارَةُ إِطْبَائِيَّةٌ أُخْرَى.

(86) للمقالات الخمس، ص 375، ف 3 5 (و : 3/3، ص 18، ف 5 - 3).

(87) المرجع نفسه، ص 359، ف 4 - 113 (و : 306/2، ص 3، ف 4 - 161).

وهذا النوعُ كما دَكرنا من قَبْلُ تَرْتَبِطُ فِيهِ الْعِبَارَةُ بِمُصْطَلَحِ يُونَانِيٍّ بَعِيْهِ يَتَكَرَّرُ دَكرُهُ فِي لِكْتَابِ مُتَرَجِّمَاهَا ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَتَرَجِّمَ الْحَادِقَ يُؤَلِّدُ لِمِثْلِ هَذِهِ الْمُصْطَلَحَاتِ لَتِي تَتَكَرَّرُ فِي الْكُتَابِ مُصْطَلَحَاتٍ يَسْتَعْمِلُهَا وَيَتَقَيَّدُ بِهَا فِي كَامِلِ التَّرْجُمَةِ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ عَوْنًا لِنَقَارِيءٍ وَحَاصَّةً إِذَا كَانَ الْكُتَابُ مِنْ نَوْعِ الْمَقَالَاتِ الْخَمْسِ، طَبِيبًا صِيدَنِيًّا عَلَى إِذْرَاكِ الْمَفَاهِيمِ وَتَرْسِيخِهَا فِي ذَهْنِهِ ثُمَّ فِي ثِقَافَتِهِ، لَتَتَرَسَّخَ الْمُصْطَلَحَاتُ الَّتِي تَرْتَبِطُ بِهَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ لِلْمَتَرَجِّمِينَ مُصْطَلَحَاتَهُمَا الْمَوْلُودَةَ الْمُسْتَقَرَّةَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ كَمَا يَدُرُّ عَنِ ذَلِكَ تَوَاتُرُهَا فِي الْكُتَابِ، وَمِنْ أَمَثَلِهَا مُصْطَلَحَاتٌ دَالَّةٌ عَلَى الْمَصَابِيحِ بِأَمْرَاضٍ، مِنْ نَوْعِ "الْمَضْحُولُونَ" ⁽⁹⁰⁾ وَهُمْ الْمَصَابِيحُ بِمَرَضِ الطَّحَالِ، تَرْجُمَةُ لـ σπληνικοί (splênikois) ؛ وَ"الْمُخْبُونُونَ" ⁽⁹¹⁾، وَهُمْ الْمَصَابِيحُ بِ"الْحَبْنِ"، وَهُوَ دَاءٌ يَكُونُ فِي الْبَطْنِ، يَعْظُمُ مِنْهُ وَيَرِمُ، وَيُسَمَّى أَيْضًا بِـ "الْإِسْتِسْقَاءِ"، تَرْجُمَةُ لـ (hudrôpikois) ὑδρωπικοί ؛ وَ"السُّفْرُسُونَ" ⁽⁹²⁾، وَهُمْ الْمَرَضَى بِالنَّقْرِيسِ، وَهُوَ مَرَضٌ يَحْدُثُ فِي مَفَاصِلِ لَقَدَمٍ وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي إِهْمِهَا، تَرْجُمَةُ لـ ποδαγρικούς (podagrikūs). وَكُلُّ هَذِهِ الْمُصْطَلَحَاتِ صِفَاتٌ سَمْعُولٌ قَدْ اشْتَقَّتْ مِنْ أَسْمَاءٍ يُسْتَعْمَلُ مِنَ الْبَيْنِ مِثْلُ الْفِعْلِ لِأَرِمَا هِيَ "حَبْنٌ" وَافْعَلُ مِنْهُ "حَبِنٌ" وَالصِّفَةُ "حَبِينٌ"، وَ"طَحَالٌ" وَالْفِعْلُ مِنْهُ "طَحَلٌ" وَالصِّفَةُ مِنْهُ "طَحِلٌ" ⁽⁹³⁾، وَأَمَّا "بِقْرِيسٍ" فَلَا فِعْلَ لَهُ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَتِ الصِّفَاتُ فِي الْجَمْعِ وَمُ يُسْتَعْمَلُ مِنْهَا

(88) فِي الْأَصْلِ - (ط) - "جَمْلَةٌ" بِالْجِيمِ وَالْقَاءِ الْمَرْبُوطَةِ فِي أَحْرَهُ، وَالْإِصْلَاحُ مِنْ نَحْوِ الْمَقَالَاتِ الْمَخْطُوطِ : ص 103 وَ (ف 4 - 165).

(89) الْمَقَالَاتُ الْخَمْسُ، ص 364 ، ف 4 - 116 (و : 314/2 ، ص 5 ، ف 4 - 165).

(90) الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ، يَنْظُرُ مِثْلًا : ص 12 ، ف 1 - 1 (و : 7/1 ، ص 3 ، ف 1 - 1) ، 31 ، ف 1 - 21 (و : 1/1 ، 28 ، ص 13 ، ف 1 - 24) ؛ 151 ، ف 2 - 69 (و : 145/1 ، ص 17 ، ف 2 - 70) ؛ 189 ، ف 2 - 112 (و : 1/1 ، 187/1 ، ص 5 ، ف 2 - 112).

(91) الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ، يَنْظُرُ مِثْلًا : ص 98 ، ف 1 - 109 (و : 94/1 ، ص 21 ، ف 1 - 102) ؛ 189 ، ف 2 - 112 (و : 187/1 ، ص 4 ، ف 2 - 112) ؛ 224 ، ف 2 - 170 (و : 239/1 ، ص 2 ، ف 2 - 171) ؛ 225 ، ف 2 - 171 (و : 239/1 ، ص 20 ، ف 2 - 172).

(92) الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ، يَنْظُرُ مِثْلًا : ص 25 ، ف 1 - 12 (و : 21/1 ، ص 14 ، ف 1 - 15) ؛ 78 ، ف 1 - 77 (و : 73/1 ، ص 19 - 20 ، ف 1 - 73) ؛ 98 ، ف 1 - 109 (و : 94/1 ، ص 19 ، ف 1 - 102) ؛ 100 ، ف 1 - 111 (و : 96/1 - 97 ، ف 1 - 104).

(93) وَرَدَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ "طَحْلَةٌ يَطْحَلُهُ طَحْلًا وَطَحْلًا فَهُوَ مُضْحُولٌ : أَصَابَ طَحَالَهُ" (573/2 ، طح)، فَمِنْ لُضْلِ الْمُتَعَذِّي هَذَا مَعْنَى طَحْلَ الْإِزْمِ .

المفرد. ولكن في الكتاب مصطلحات أخرى كثيرة قد نقلها المترجمان باكثر من ترجمة واحدة، وتلك الترجمات عبارات إطنائية رغم أنها مُحيلة إلى مراجع مُحَدَّدة المفاهيم دقيقة، ولذلك عددناها عبارات مُقَيَّدة مَرَجِعِيًا، لأن المصطلحات المراجع التي تتعلق بها ذات تواتر في الكتاب. وهذا النوع الثاني هو المحسم لخاصية "التغير والتبدل" التي كنا اعتدناها مُمَيِّزة للعبارات الإطنائية. وقد احتسبنا ثمانية مصطلحات يونانية للنظر في العبارات الإطنائية التي تُرجمت بها. ويمكن تقسيم هذه العبارات إلى ثلاثة ضروب : (1) عبارات تُرجمت بها مصطلحات يونانية مراجع قد ذكر لها المترجمان مُقابلًا عربيًا ؛ (2) عبارات تُرجمت بها مُصطلحات يونانية مراجع لم يجد لها المترجمان مُقابلًا عربيًا فافتراضها ؛ (3) عبارات تُرجمت بها مصطلحات يونانية مراجع ليس لها مُقابلٌ عربي ولم تقترض.

3-3-1. عبارات تُرجم مُصطلحات ذات مُقابل عربي:

ولما من هذا الضرب ثلاثة نماذج من العبارات التي وردت في نص الكتاب إطنائية رغم أن المترجمين قد ذكروا لها - في العبارة الإطنائية نفسها - مُقابلها العربي.

(أ) النموذج الأول هو ترجمة مُصطلح κηρία (kēria)، وله في اليونانية معنيان : الأول هو "شمع العسل"، أي عسل التحل ما دام لم يُغصَّر من شمعهِ، وهو المعروف بـ "الشُّهد" ؛ والثاني هو "قَرَحٌ مُتَشَعَّبٌ" نُصِجَتْ رُطوبةٌ شَبِيهَةٌ بالعسل⁽⁹⁴⁾، وهذا المعنى هو المنصود في النموذج ؛ وقد نقله المترجمان معناه الحرِّي ، فقابلوه بمصطلح "شُّهد" ؛ لكنهما - رغم وجود المُقابل الصريح له - نقلاه بثلاث عبارات إطنائية : الأولى متواترة، والثانية والثالثة نادرتان، وهي :

(23) "القروح التي يُقال لها الشُّهد"⁽⁹⁵⁾.

(24) "الصنف من القروح التي يُقال لها الشُّهد"⁽⁹⁶⁾، بزيادة "الصنف من" إلى

العبارة.

(94) ينظر DGF, p. 1088 .

(95) المقالات الخمس، ص 182 ، ف 2 - 103 (و : 177/1 ، ص 10 ، ف 2 - 103) ؛ ص 203 ، ف 2 - 36 ،

(و : 207/1 ، ص 8 ، ف 2 - 135) ؛ ص 212 ، ف 2 - 155 (و : 222/2 ، ص 4 ، ف 2 - 155) . الخ

(25) "الفُروخُ التي نَسِيلُ منها رُصوةٌ شبيهةٌ بالعسلُ" (97) ؛ وقد استمدَّ استرجمان العبارة هنا من المادة التي نَسِيلُ من الفُروخ، فقَامَتِ العبارةُ كُلُّها مَقَامَ الاسمِ المرجعِ الذي عُيِّنَ.

(ب) والنموذج الثاني هو تَرْجُمةُ المصطلح اليوناني *thumos* (θυμός) ؛ وهو مصطلحٌ مُشترَكٌ لأنه يَعْنِي الثَنَاتَ المُسمَّى بالعربية "حَاشًا" الذي سَبَقَ في المثال (12)، و"زائدةٌ لحميةٌ" تكون في البدن (98) ؛ هي تُؤَلَّوْلُ كَثيرُ الحَجم، يُشَبَّه في شكله التَّوتُ، ولذلك سماه الأطباءُ العربُ في عَصْرِ حَتِّينَ واضْطَفَنَ كما يَتَبَيَّنُ من المثال (26) التالي بـ "التَّوت" (99). ورَعَمَ وُجودَ "التَّوت" مُقابلاً معروفاً مُنداولاً للمصطلح اليوناني في عصر المترجمين فقد نقلناه بأربعِ عباراتٍ إطنائيةٍ تَظْهَرُ في الأمثلة الأربعة التالية :

(26) 'لِحْمُومُ لَرِئْدَةُ' فِي لَأَنَدِ ابْنِ يُقْدَلْ لَهُ بِاليُونَانِيَّةِ ثُومُشُ وَتُسَمِّيهِمَا لِأَطْبَاءُ بِالْعَرَبِيَّةِ التَّوتُ' (100).

(27) 'لِحْمُومُ لَرِئْدَةُ' مَدِي يُقْدَلْ لَهُ ثُوبُ' (101).

(28) "الْمُتْرُ لَصُصْتُ" الِدي يُقْدَلْ لَهُ ثُومُشُ' (102).

(29) "الْحَمُّومُ لَدَتْنِي" الِدي يُقَالُ لَهُ ثُومُشُ' (103).

(96) المرجع نفسه، ص 82، ف 2 - 103 (و : 77/1، س 10، ف 2 - 103). على أن "الشَّهْدُ" قد أصبح "الشَّهْدِيَّةُ" عند ابن البيطار في كتاب الجامع، 91/1 ب، مطر 10 (مادة "بُزْرُ الكَثَّان").

(97) المقالات الخمس، ص 123، ف 1 - 145 (و : 119/1، س 19، ف 1 - 128).

(98) ينظر DGF, p.948.

(99) ذكر أبو القاسم الرهاوي في كتاب التصريف لمن عجز عن التأليف "التوتة" (ص 410) ضمن أمراض العين وقال "هو ورمٌ صلبٌ جالسٌ يشبه التوتة في شكلها، إذا ابتدأ هذا الورم أولاً احمرّ منه الجفن ثم يَسْوَدُ حتى يصير قرحةً ممجةً" ؛ وينظر R. Dozy : *Supplément aux dictionnaires arabes*, 32/3 (كتاب الجامع، 32/3) حيث ذكر عن السمك المسمى "سماريين" - وهو "السردين" - نقلاً عن ديومقرديس في هذه المادة نفسها "ويُقْلَعُ اللحم الزائد في الأبدان الذي يُقال له في اليونانية ثُومو [ثُومشُ] وتُسميه الأطباء بالعربية التوت [في الأصل البيوت]".

(100) المقالات الخمس، ص 138، ف 2 - 29 (و : 131/1، س 10، ف 2 - 28)، وفي النص المطبوع "اللحم الزائد في الأبدان التي يُقال لها ..."، وقد أصلحنا النص من (خ) : ص 32 ظ، ف 2 - 29.

(101) المرجع نفسه، ص 166، ف 2 - 77 (و : 160/1، س 16، ف 2 - 78) ؛ وص 168، ف 2 - 77 (و : 162/1، س 17، ف 2 - 80).

(102) المرجع نفسه، ص 260، ف 3 - 43 (و : 58/2، س 16، ف 3 - 45).

(103) المرجع نفسه، ص 362، ف 4 - 115 (و : 311/2، س 7، ف 4 - 164).

فاللحمُ يكون حيناً "زائداً" وحيناً آخر "ناقصاً"، و"اللحمُ الزائدُ" يُصبح "توتاً" [أي تنوعاً] صلّباً، و"ثومش" و"ثوت" يتبادلان الطهور في العبارة ؛ ولا شك أنه يصعبُ على غير المتخصص أن يُدرك أن العبارتين (27) "اللحمُ الزائدُ الذي يُقال له التوت" و(28) 'التوتُ لصبُ الذي يُقال له ثومش' عارِتان مترادفتان تُرجعان إلى مصطلح مَرَجِع واحد.

(ج) والسودجُ الثالثُ هو ترجمةُ مصطلح $\mu\upsilon\rho\mu\eta\kappa\iota\alpha\iota$ (murmēkiai) ومعناه الأصلي "النملي" لأنه مشتقٌ من $\mu\upsilon\rho\mu\epsilon\chi$ (murmex) وهو "التمل" ، لكنه يُلحقُ على ضربٍ من التآليل التي يصحبها أكان (démangeaison) يشبه ديبب التمل⁽¹⁰⁴⁾ ، وقد نقله المترجمان بمقابل عربي هو "تملية" ، لكنهما لم يحافظا على استعماله بل أوردّا المصطلحَ مقترعين أبصاً ورسماء "مَرْمِيقاً" حياً و"مَرْمَاقياً" أو "مَرْمَاقياً" في بعض المواضع، كما ترجماه بـ "شيء شبيه بذيبي التمل". والصيغ التي وردت عليها العبارات الإطباية التي تُرجم بِه المصطلحُ ستُ :

- (30) "التواليلُ التي تُسمى مَرْمِيقاً"⁽¹⁰⁵⁾.
- (31) "التواليلُ التي يُقال لها مَرْمِيقاً"⁽¹⁰⁶⁾.
- (32) "التواليلُ المسماة مَرْمِيقاً"⁽¹⁰⁷⁾.
- (33) "التواليلُ التي تُسمى باليونانية التملية"⁽¹⁰⁸⁾.
- (34) "التواليلُ التي يُقال لها التملية"⁽¹⁰⁹⁾.
- (35) "التواليلُ التي يعرضُ معها شيءٌ شبيه بذيبي التمل"⁽¹¹⁰⁾.

(104) ينظر DGF, p. 1306.
 (105) المقالات الخمس، ص 122، ف 1 - 144 (و 119/1، ص 2، ف 1 - 128)
 (106) المرجع نفسه، ص 260، ف 3 - 43 (و 98/2، ص 16، ف 3 - 45).
 (107) المرجع نفسه، ص 373، ف 5 - 1 (و 2/3، ص 3، ف 5 - 1).
 (108) المرجع نفسه، ص 147 - 148، ف 2 - 62 (و 141/1، ص 14، ف 2 - 64).
 (109) المرجع نفسه، ص 228، ف 2 - 174 (و 243/1، ص 13 - 14، ف 2 - 175).
 (110) المرجع نفسه، (خ) ص 102، و، ص 21، ف 4 - 158 (و 311/2، ص 7، ف 4 - 164) ؛ وقد سقطت المادة التي وردت فيها من نص المقالات المطبوع (ط).

وإذن فإنّ النماذج الثلاثة من العبارات التي نُقلت بها مصطلحات ذاتُ مقابلٍ عربيّ قد تَأَرَّجَحَ فيها المترجمان بين الأخذ بالمصطلح اليوناني مقترَضًا والأخذ بمقابلته العربيّ ؛ ورغمَ وجودِ المقابلِ العربيّ فقد أُشْرِكَا في نقلِ المصطلحات الثلاثة ثلاثَ عشرةَ عبارةً إطنائيةً.

3-3-2 عباراتٌ تُترجمُ بالاقتراضِ مُصطلحاتٍ لا مُقابل لها :

وهذا الضَّرْبُ يُحْتَمَطُ فيه بالمصطلح اليوناني المرجع في العبارات الإطنائية، فتكونُ العبارة ضَرْبًا من الشَّرْحِ أو التفسيرِ له. وقد وَجَدنا من هذا الصربِ نموذجًا واحدًا يتكررُ، هو ترجمة مُصطلح λευκώματα (leukōmata)، والأصل فيه λευκώμα (leukōma)، الدالّ على نُقعةٍ يَبْضَاءُ تُصِيبُ القَرْنِيَّةَ في العينِ نتيجةَ جرحٍ أو تَفْرِحٍ⁽¹¹¹⁾. وهو يُكْتَبُ "لُوقُومًا" أحيانًا، و"لُوقُومَاتًا" أحيانًا أخرى، دونَ تقيّدِ برسم واحدٍ له. ويشتمِلُ هذا التمودُّعُ على سِتَّةِ أَشْكَالٍ من العباراتِ، تُظهِرُها الأمثلةُ التاليةُ :

(36) "القَرَحَةُ التي يُقالُ [لها] لُوقُومَاتًا"⁽¹¹²⁾.

(37) 'القَرَحَةُ التي يُقالُ لها لُوقُومًا التي تُكونُ في العينِ'⁽¹¹³⁾.

(38) "القَرَحُ الذي يُسمّى لُوقُومًا العَارِضُ في العينِ"⁽¹¹⁴⁾.

(39) "قُرُوحُ العينِ التي تُسمّى لُوقُومًا"⁽¹¹⁵⁾.

(40) 'الأثرُ العَارِضُ في العينِ الذي يُقالُ له لُوقُومًا'⁽¹¹⁶⁾.

(41) "الأثرُ الأَتِصُّ الذي يُقالُ له [لُوقُومًا] قُومًا العَارِضُ في العينِ"⁽¹¹⁷⁾.

(111) ينظر DGF, p 1185 : DTM, p.734 ، ولم يذكر هذا المرجع المفهوم المرضي للمصطلح بل ذكر طريقتي كتابته وفسره بـ"لوحة مطلية باللون الأبيض تكتب عليها أسماء القضاة والمبشرين، إلخ"

(112) المقالات الخمس، ص ص 220 - 221 ، ف 2 165 (و : 233/1 ، ص 2 3 ، ف 2 - 166).

(113) المرجع نفسه، ص ص 147 - 148 ، ف 2 62 (و : 141/1 ، سطر 14 ، ف 2 - 64).

(114) المرجع نفسه، ص 132 ، ف 13 (و : 126/1 ، ص 12 ، ف 2 - 12).

(115) المرجع نفسه، ص 280 ، ف 3 79 (و : 101/2 ، ص 14 ، ف 3 - 84).

(116) المرجع نفسه، ص 350 ، ف 4 93 (و : 263.2 ، ص 7 ف 4 - 110).

(117) المرجع نفسه، ص 426 ، ف 5 94 (و : 83.3 ، ص 2 ، ف 5 - 112). وقد كتبت المصطلح في (ط) "قوما" فقط،

فهذا المرض الذي يصيب القرنية في العين يكون "قرحاً" (ulcère) أو "قرحة" أو "قروحاً" و"أثر" (cicatrice)، و"أثر أبيض" ؛ وقد ذكره حنين في كتاب العشر مقالات في العين في أكثر من موضع وسماه باليونانية "ألقوس ليوقوم" (halkous leukoma) (leukoma) وسماه بالعربية "أثر" وهو أثر عظيم عائر⁽¹¹⁸⁾ - وترجمه في موضع آخر بـ "البياض"، وهو هنا غير "الأثر" لقوله "الأثر والبياض يعالج كلاهما بكن ما يجعل ويقي"⁽¹¹⁹⁾ ، وقد ترجمه في موضع ثالث بمصطلح جامع للأثر والبياض معاً هو "بياض آثار القروح"⁽¹²⁰⁾ ؛ فقد أورده إذن مقترضاً، وترجمه بـ "الأثر"، وبـ "البيص"، وبـ "بياض آثار القروح" ؛ كما ذكر هذا المرض في كتاب له آخر هو "كتاب المسائل في العين" وسماه "البياض اعراض في القرنية"⁽¹²¹⁾. والتسميات العربية الأربع المذكورة هي مصطلحات حقيقية وليست هي بالعبارات الإطنائية مثلما رأينا في ترجمة المقالات الخمس.

3-3-3 عبارات تُترجم مصطلحات لا مقابل لها ولم تقتض :

وهذا الضرب لا يحتفظ فيه بالمصطلح اليوناني المرجعي، بل يحتفظ بالاسم المتخصص أي الواسم الدلالي متصديراً للعبارة التي تتكون أساساً من سرح المصطلح اليوناني المرجع انطلاقاً من مفهومه اللغوي العام أو من وصف الحالة التي يكون عليها شيء أو موجود الذي يحيل إليه المصطلح ولذلك فإن العبارة في هذا الضرب لا تقوم على ما قامت عليه في نصريين سابقين من مصطلحات يونانية مراجع - سواء كان المصطلح ذا مقابل عربي

(118) حنين بن إسحاق: عشر مقالات في العين، ص 136 (سطر 19)، وص 64 في الترجمة، ص 26.

(119) المرجع نفسه، ص 188 - ص 1 ؛ وص 119 في الترجمة، ص 30، وقد ترجمه مايرهوف إلى الإنجليزية بـ "white specks".

(120) المرجع نفسه، ص 216، ص 5 ؛ وص 147 في الترجمة، ص 9، وقد ترجمه مايرهوف هنا بـ "white scars"، أي "الأثر البيص".

(121) حنين بن إسحاق: كتاب المسائل في العين، ص 41 (سطر 115)، وتنتظر ترجمة الكتاب الفرنسية، ص 101، ص 16. وقد انتهى الأطباء العرب إلى التفريق بين نوعين من هذا المرض دون أن يختصرا من بعض الاضطراب في التحديد. فقد سماه أبو منصور الفمري في كتاب التنوير (ص 20، ف 35) بـ "البياض" وعرفه بـ "أثر الفرج إذا اندمج في الأكثر" ؛ وسماه أبو القاسم الزهراوي في كتاب التصريف (ص 431) بـ "الأثر" وعرفه بـ "بياض يحدث من اندمج البثر في طبقات القرنية"، وقسمه إلى "رفيق في ظاهر القرنية ويسمى غمام"، و"غليظ غائر في قعر القرنية ويسمى بياضاً" ؛ وهو عند ابن النفيس (المعجب في الكحل المعجب، ص 382 - 383) "البيص"، وهو يسمى النوع الرفيق الحادث في ظاهر القرنية "أثر" و"سحاباً" و"غماماً"، ويطلق على ما سواه اسم "البياض"، فالبياض هو اسم المرض علماً وهو اسم نوع منه !

يُشْتَأُ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُقَابِلٌ عَرَبِيٌّ فَيَقْتَرَضُ - بِنِ تَقُومُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الشَّرْحِ الْمَوْجِرِ أَوْ التَّأْوِيلِ الْمُقْتَصَبِ لِلْمَعْنَى 'الْمَاضِدِي' الَّذِي يَحْمِلُهُ الْفَرْدُ الْمُنْتَمِي إِلَى الطَّائِفَةِ الَّتِي يَشْمَلُهَا الْأِسْمُ الْمُتَضَمِّنُ، أَيْ اسْمُ الْحَمْسِ أَوْ اسْمُ التَّوَع. وَلِنَا مِنْ هَذَا الصَّرْبِ أَرْبَعَةُ نَمَازِجَ :

(أ) 'الْأَوَّلُ' هُوَ تَرْجُمَةُ الْمَصْطَلَحِ لِيُونَانِي (orthopnoia) ὀρθοπνοία، وَهُوَ مُتَكَوِّنٌ مِنْ عَنَصْرَيْنِ هُمَا (orthos) ὀρθος، وَهُوَ صِبْغَةٌ مَعْبَاهَا "قَائِمٌ" أَوْ "مُنْتَصِبٌ"، وَ (pnéō) πνέω، وَهُوَ فِعْلٌ مَعْبَاهُ "تَنْفَّسَ" (22)، وَيُطْلَقُ الْمَصْطَلَحُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الرُّبُو (asthme) لَا يَسْتَطِيعُ الْمَرِيضُ مَعَهُ أَنْ يَتَنَفَّسَ إِلَّا إِذَا انْتَصَبَ جِسْمُهُ قَائِمًا، وَمِنْهُ الْمَصْطَلَحُ الْعَرَبِيُّ orthopnée وَيُقَصَّدُ بِهِ فِي الطَّبِّ أَحَدِيثٌ عُسْرٌ فِي التَّنَفُّسِ يَمْنَعُ الْمَرِيضَ مِنَ التَّمَدُّدِ وَيُجْبِرُهُ عَلَى أَنْ يَجْلِسَ أَوْ أَنْ يَنْتَصِبَ وَاقِفًا (23). وَقَدْ تُرْجِمَ هَذَا الْمَصْطَلَحُ بِثَلَاثَةِ أَشْكَالٍ عِبَارِيَّةٍ هِيَ شَرْحُ لِمَفْهُومِهِ الْعَدَمُ، يَتَصَدَّرُهَا الْأِسْمُ الْمُتَضَمِّنُ 'عُسْرُ النَّفْسِ'، وَقَدْ ظَهَرَتْ فِي نصوصِ الْمَقَالَاتِ مُتَعَاوَنَةُ التَّوَاتُرِ، مُتَقَارِبَةٌ حَذًّا فِي صِبْغِهَا، إِذِ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الشَّكْلِ وَالْآخَرِ لَا يَتَجَاوَزُ عَادَةً اِخْتِلَافًا فِي اسْتِعْمَالِ فِعْلٍ أَوْ فِي اسْتِعْمَالِ حَرْفٍ جَرٍّ :

الشَّكْلُ الْأَوَّلُ - وَهُوَ نَادِرٌ - تَتَكَوَّنُ فِيهِ الْعِبَارَةُ مِنْ سَعَةِ عَاصِرٍ مُعْجَمِيَّةٍ (باعتبارِ حَرْفِ الْجَرِّ وَالضَّمِيرِ عَنَصْرَيْنِ يَتِمَّيَّانِ إِلَى مَقُولَةِ الْأَذَاة) ؛ وَمِثَالُهُ :

(42) "عُسْرُ النَّفْسِ الَّذِي يَقْرُضُ فِيهِ الْاِئْتِصَابُ" (24).

وَالشَّكْلُ الثَّانِي - وَهُوَ الْغَالِبُ - تَتَكَوَّنُ فِيهِ الْعِبَارَةُ مِنْ لِمَانِيَّةٍ عَاصِرٍ مُعْجَمِيَّةٍ، قَدْ عَوَّضَ فِيهِ شِبْهُ الْجُمْلَةِ يُحْتَاجُ فِيهِ شَيْءَ الْجُمْلَةِ يَقْرُضُ فِيهِ ؛ وَمِثَالُهُ :

(43) "عُسْرُ النَّفْسِ الَّذِي يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْاِئْتِصَابِ" (25).

(122) ينظر DGF, p 1400.

(123) ينظر DTM, p 902.

(124) المقالات الخمس، ص 34، ف 1 - 24 (و 1 - 33، س 4، ف 1 - 28) ؛ وينظر فيه أيضا ص 219، ف 2 - 164 مكرَّر (و 1 - 22، س 20، ف 2 - 165) ؛ ص 220، ف 2 - 165 (و 1 - 231، س 14، ف 2 - 166) .. الخ

(125) المرجع نفسه، ص 61، ف 1 - 60 (و 1 - 58، س 16، ف 1 - 64) ؛ وينظر فيه أيضا : ص 267، ف 3 - 56 (و 1/2 - 71، س 14، ف 3 - 59) ؛ و ص 274، ف 3 - 71 (و 2/2 - 79، س 2، ف 3 - 76) .. الخ

والشكل الثالث وهو أقل تواتراً في الكتاب من الثاني - يُشبه الثاني إلا أنه يختلف عنه في استعمال الحارّ والمحرور "فيه" إذ عوضاً بـ "معه" ؛ ومثاله :

(44) "عُسِرَ النَّفْسِ الَّذِي يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى الْإِنْصَابِ" (126).

وَرَغِمَ أَنْ الْإِخْتِلَافَ بَيْنَ الْأَشْكَالِ الثَّلَاثَةِ بَسِيطٌ فَإِنَّهُ يَمْتَلِئُ اخْتِلَافًا حَقِيقِيًّا بَيْنَ ثَلَاثِ عِبَارَاتٍ فِي تَرْجُمَةِ الْمَصْطَلَحِ الْيُونَانِيِّ الْوَاحِدِ.

(ب) والتمودج الثاني هو تَرْجُمَةُ الْمَصْطَلَحِ الْيُونَانِيِّ (opisthotonia) οπισθοτονία ومعناه الحرفي "ضَعُطٌ خَلْفِيٌّ"، وَمَفْهُومُهُ الْإِصْطِلَاحِيُّ "مَرَضٌ عَصَبِيٌّ يُصِيبُ فِيهِ الْأَعْضَاءُ تُصَلِّبُ إِلَى خَلْفٍ" (127)، وهو ضربٌ مما يُعرفُ بِالتَّقْفِيعِ يَمِيلُ فِيهِ الْجِسْمُ - وَخَاصَّةً الرَّأْسُ - إِلَى خَلْفٍ، وَقَدْ عَدَّهُ اصْطَفَى بْنُ بَسِيلٍ وَحْنِيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ "صَنْفًا مِنَ الْفَالَجِ". وَقَدْ تَرْجَمَاهُ بِأَرْبَعَةِ أَشْكَالٍ عِبَارِيَّةٍ هِيَ شَرْحٌ لِمَفْهُومِهِ الْعَامِّ، بِتَصْنِيفِهَا الْإِسْمُ الْمُتَضَمِّنُ 'الْفَالَجِ' فِي ثَلَاثَةٍ مِنْهَا، وَ"الصَّنْفُ مِنَ الْفَالَجِ" فِي أَحَدِهَا. وَالْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ هِيَ :

الأول عَرِّفَ فِيهِ الْمُتَرْجِمَانِ عَنْ الْحَالَةِ الْمَرْضِيَّةِ الَّتِي تُصَحِّبُ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْفَالَجِ بِـ "مِثْلِ الرِّقْبَةِ إِلَى خَلْفٍ"، وَهُوَ مُتَوَاتِرٌ فِي الْكِتَابِ ؛ وَمِثَالُهُ :

(45) "الْفَالَجُ الَّذِي يَعْرِضُ فِيهِ مِثْلُ الرِّقْبَةِ إِلَى خَلْفٍ" (128).

وَالشَّكْلُ الثَّانِي أَشَارَ فِيهِ الْمُتَرْجِمَانِ إِلَى أَنَّ الْمَرَضَ "صَنْفٌ مِنَ الْفَالَجِ" ؛ وَمِثَالُهُ :

(46) 'الصَّنْفُ مِنَ الْفَالَجِ الَّذِي يَعْرِضُ فِيهِ مِثْلُ الرِّقْبَةِ إِلَى خَلْفٍ' (129).

وَأَمَّا الشَّكْلُ الثَّلَاثُ فَقَدْ عَبَّرَ فِيهِ الْمُتَرْجِمَانِ عَنْ الْحَالَةِ الَّتِي تُصَحِّبُ الْمَرَضَ بِـ "مِثْلُ الظَّهْرِ إِلَى حَنْبٍ" ؛ وَمِثَالُهُ :

(47) "الْفَالَجُ الَّذِي يَعْرِضُ فِيهِ مِثْلُ الظَّهْرِ إِلَى حَنْبٍ" (130).

(126) المرجع نفسه، ص 251، ف 3 - 24 (و : 35/2، س 1، ف 3 - 24) ؛ وينظر فيه أيضا : ص 251، ف 3 - 25 (و : 36/2، س 2، ف 3 - 24) ؛ ص 256، ف 3 - 33 (و : 47/2، س 11، ف 3 - 35). الخ.

(127) ينظر DGF, p.1349 ؛ وينظر أيضا DTTM, p.897.

(128) المقالات الخمس، ص 54، ف 1 - 51 (و : 51/1، س 23، ف 1 - 55) ؛ وينظر فيه أيضا : ص 58، ف 1 - 55 (و : 55/1، س 2، ف 1 - 59) ؛ ص 427، ف 5 - 95 (و : 84/3، س 11، ف 5 - 113).

(129) المرجع نفسه، ص 307، ف 3 - 150 (و : 164/2، س 2، و من 3 - 4، ف 3 - 157).

(130) المرجع نفسه، ص 246، ف 3 - 16 (و : 22/2، س 14، ف 3 - 16).

والشكل الرابع استعمل فيه الاسم المتضمن نكرة وعوضت التوبة الوضعية 'الذي' التي ذكرت في الأشكال الثلاثة السابقة بـ "مع"، وزيد إلى عنصر وصف الحالة بـ "ميل الرقة إلى خلف عنصر ثانٍ سبقه هو انتصاب الرقة"، فأصبح هذا الشكل الرابع لذلك :
(48) "فالج مع انتصاب الرقة أو ميل الرقة إلى خلف" (131).

عسى أن لذي يُفسر ظهور لاسم المتضمن نكرة هو فيما يبدو موقعه التحويلي في الجملة، فإن العبارة قد وردت في سياق الجملة التالية في الحديث عن منافع 'شجرة الأثندان' العلاجية : "وقد يؤخذ منه مقدار [ثلاثة] أوبولوسات (132) ويخلط مع شمع، ويسعه من عرس له فالج مع انتصاب الرقة أو ميل الرقة إلى خلف". فالعبارة مشتملة في أصل الكتاب على "من عرس له" لأنها كلها ترجمة للصفة *opisthotonikos* وهو المصاب بهذا المرض ؛ ويلاحظ أن مصطلح قد طوع للنص والسياق الذي ورد فيه فنقل الاسم المتضمن من التعريف إلى التكرار. لكن هذا ليس مطرداً لأن المترجمين قد تقعّهما مثل هذه الحالة من "حركة" المصطلح في النص فلا يأخذان بها. ومن ذلك مصصح "عسر النفس الذي يحتاج معه إلى الانتصاب" الذي ورد في سياق يثبته السياق الذي ورد فيه المثال (48)، وهو - في الحديث عن نبات "بيخين" *βήχιον* (bêkhion)، وهو "حشيشة السعال" بالعربية - : "ورقة إذا تضمدت به مسحوقاً مع العسل أتر" (...). من كان به سعال أو عسر النفس الذي يحتاج معه إلى الانتصاب" (133)، ولو راعى المترجمان علاقة المصطلح بسياق النص لعبارة وقالاً "من كان به سعال أو عسر نفس يحتاج معه إلى الانتصاب".

(ج) والتسودح الثالث هو ترجمة مصطلح *proa* πρῶا، ومعناه في المقالات الخمس في الأمثلة التي استخرجناها 'عشب' (134) ؛ ومن خصائص العشب في علم النبات أنه

(131) المرجع نفسه، ص 277 ، ف 3 - 75 (و : 96/2 ، ص 10 ، ف 3 - 80).

(132) في الأصل "مقدار أوبولوسات" ، والزيادة من (خ) ؛ ص 70 ، و ، ف 3 - 78 ، وفيها "ثلاث أوبولوس"، و "الأوبولوسات" جمع "أوبولوس"، من اليونانية *ὀβολός* (obolos)، وهو عيار للوزن أثيني زلته مئتين درهم - ينظر DGF, p. 1349 ; DLF, p. 1056 .

(133) المرجع نفسه، ص 290 ، ف 3 - 107 (و : 124/2 ، ص 9 ، ف 3 - 112).

(134) ينظر DGF, p. 1578 .

"نبات رَحْوٌ تظلُّ أجزاؤه الهوائية، ومنها ساقه، خَضراء دالماً، ثم تَموتُ تلك الأجزاء في كلِّ سنة. وتكونُ العُشْبَةُ من حيث مدَّةُ حياتها حَوَيةً أو مَحْوِلةً أو مُعَمِّرةً ؛ والعُشْبَةُ المَعْمِرةُ تمكثُ حَيَّةً من سنة إلى أخرى بأجزاءها الأرضية" (135). والعُشْبَةُ المَحْوِلةُ أو الحَوَيةُ تكونُ إذن مَوْسِمِيَّةَ السَّاقِ والأُورَاقِ، أي إنَّ أجزاءها التي تُكونُ على الأرض تتحدَّدُ سنوياً. وهذا المعنى هو الذي أخذَ به اصْطُفَى وَحَبِيزٌ في تَرْجُمَةِ المصْطَلَحِ اليُونَانِي - وقد وَرَدَ في المقالتين الثالثة والرابعة من الكتاب، وهما المَحْصَصَتَانِ لأَصُولِ النَّبَاتِ وَأَصْصَافِ العُشْبِ والحَشَائِشِ - إنَّ أَكْثَرَ في تَرْجُمَتِهِ ظاهرةً "استِثْنافٌ" الظُّهُورِ كلِّ سَنَةٍ. وقد وَجَدْنَا لِلْعِبَارَاتِ الإِطْلَاقِيَّةِ التي تَقْلَبُ به المصْطَلَحُ سَبْعَةً أَشْكَالَ قَدْ بُنِيَتْ كَتَبَهَا عَمَى لِسْمَةِ الدَّلَالِيَّةِ الأَسَاسِيَّةِ في المعنى وهي "استِثْنافُ الكَوْنِ" أو "التَّجَدُّدُ"، وعلى "المَوْسِمِيَّةِ" الزَّمَنِيَّةِ وهي حَدُوثُ الاستِثْنافِ كُلِّ سَنَةٍ، وقد وَقَعَ التَّعْبِيرُ عَنْهَا بِأَكْثَرِ مِنْ طَرِيقَةٍ ؛ أَمَّا الاسْمُ الْمُتَضَمِّنُ فلا وَجُودَ لَهُ في بَدَايَةِ الْعِبَارَةِ إذْ هِيَ تُنْذِرُ بِمَرَكَّبٍ اسْمِي يُقُومُ مَقَامَ الاسْمِ اليُونَانِي المَرْجِعِ الَّذِي رَأَيْنَاهُ فِي التَّمَاذِجِ السَّابِقَةِ بِتَأَخُّرٍ فَيُظْهِرُ في آخِرِ الْعِبَارَةِ، وَالاسْمُ الْمُتَضَمِّنُ الَّذِي رَأَيْنَاهُ فِي التَّمَاذِجِ السَّابِقَةِ بِتَضَمُّنِ الْعِبَارَةِ، وَهَذَا الْمُرَكَّبُ مُتَكَوِّنٌ مِنَ الضَّمِيرِ "هُوَ"، وَمِنْ حَرْفِ الْبَحْرِ "مِنْ"، وَمِنْ الاسْمِ الْمُتَضَمِّنِ وَهُوَ "النَّاتُ" الَّذِي يَرِدُ بِمَجْرُورٍ بِـ "مِنْ"، لَكِنَّ الْعِنَاصِرَ الْمَكُونَةَ لِهَذَا الْمُرَكَّبِ قَدْ تَنَعَّرَ مِنْ شَكْلِ إِلَى آخِرٍ. وَالْأَشْكَالُ السَّبْعَةُ هِيَ التَّالِيَةُ :

الشَّكْلُ الْأَوَّلُ قَامَ فِيهِ الْمُرَكَّبُ "هُوَ مِنَ النَّبَاتِ" مَقَامَ الاسْمِ الْمَرْجِعِ وَالاسْمِ الْمُتَضَمِّنِ مَعاً، وَاسْتَعْمِلَتْ لِسِمَّةُ "الاستِثْنافِ" فِيهِ الصَّعَةُ الْمُتَعَدِّيَّةُ إِلَى مَفْعُولٍ : "المُسْتَأْنَفُ كَوْنُهُ"، وَأَهْمِلَ فِيهِ التَّعْبِيرُ عَنِ الْخَاصِيَّةِ الْمَوْسِمِيَّةِ ؛ وَمِثَالُهُ (فِي الْحَدِيثِ عَنْ "سَيْنَامُوَانِدَاسِ الْكَبِيرِ") :

(49) "هُوَ مِنَ النَّبَاتِ الْمُسْتَأْنَفِ كَوْنُهُ" (136).

وَالشَّكْلُ الثَّانِي يَشْبِهُ الْأَوَّلَ لَكِنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنْهُ فِي تَحْدِيدِ الْخَاصِيَّةِ الْمَوْسِمِيَّةِ بِذِكْرِ " فِي كُلِّ سَنَةٍ"، وَهَذَا هُوَ الشَّكْلُ نَثَوَاتُرٌ فِي الْمَقَالَاتِ الْخَمْسِ ؛ وَمِثَالُهُ (فِي الْحَدِيثِ عَنْ نَبَاتِ "بِرِيطَانِيَا") :

(135) يَنْظُرُ مِصْطَفَى الشَّهَابِي : مَعْجَمُ الْأَلْفَاظِ الزَّرَاعِيَّةِ، ص 333 - 334.
(136) الْمَقَالَاتُ الْخَمْسُ، ص 355، ف 107 - (و 292/2، ص 6، ف 4 - 149).

(50) "هو من النباتِ المستأنفِ كَوْنُهُ في كُلِّ سَنَةٍ" (137).

والشَّكْلُ الثَّلَاثُ يُشَبِّهُ الشَّكْلَ السَّابِقَ في ذِكْرِ الصِّفَةِ الدَّالَّةِ عَلَى 'الاسْتِنَافِ'
وَالْخَاصِيَّةِ الْمُؤَسِّمَةِ، لَكِنَّهُ يَحْتَلِفُ عَنْهُ وَعَنِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ في المَرْكَبِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْاسْمِ
الْمُتَضَمِّنِ ؛ وَمِثَالُهُ (في الحديثِ عَنْ ثَبَاتٍ "سَيْدِيرِطُس") :

(51) ' هو ثَبَاتٌ مِنَ الْمُسْتَأْنَفِ كَوْنُهُ في كُلِّ سَنَةٍ " (138).

وَالشَّكْلُ الرَّابِعُ يَخْتَلِفُ عَنِ الْأَشْكَالِ الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ في عِصَاصِ المَرْكَبِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ
مُرْتَبِطٌ بِحَدِيثٍ سَابِقٍ في النَّصِّ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ إِذِ الثَّبَاتُ الْمُتَحَدِّثُ عَنْهُ - وهو "فُلُوغُونُ" -
صِنْفَانِ عِنْدَ دِيُونَسَقْرِيدِسَ : 'مِنْهُ مَا يُقَالُ لَهُ الذَّكْرُ وَمِنْهُ مَا يُقَالُ لَهُ الْأُنْثَى' ، وَالْعِبَارَةُ الَّتِي
تَعْنِي فِي هَذَا الشَّكْلِ مَتَعَفَّةٌ بِالصَّنْفِ الْأَوَّلِ ، وَلَا يُسْتَعْنَى عَنِ السِّيَاقِ لِإِتْمَامِهَا ، وَتَمَامِهَا :

(52) "فَأَمَّا الذَّكْرُ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُسْتَأْنَفِ كَوْنُهُ في كُلِّ سَنَةٍ" (139).

وَالشَّكْلُ الْخَامِسُ يُشَبِّهُ الشَّكْلَيْنِ الْأَوَّلَ وَالثَّانِيَّ في المَكُونِ الْاسْمِيِّ الْأَوَّلِ ، لَكِنَّهُ
يَحْتَفِظُ عَنْهُمَا وَعَنِ لَشَكْلَيْنِ الثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ في مَفْعُولِ الصِّفَةِ 'اسْتِنَافٍ' ، فَهُوَ 'الْكَوْنُ'
مُعَرَّفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَلَيْسَ "كَوْنُهُ" ، مُعَرَّفًا بِالإِضَافَةِ ؛ وَمِثَالُهُ (في الحديثِ عَنْ "بَطْرُس") :

(53) "هو مِنَ الثَّبَاتِ الْمُسْتَأْنَفِ الْكَوْنُ في كُلِّ سَنَةٍ" (140).

وَالشَّكْلُ السَّادِسُ قَدْ عَوَّضَ فِيهِ 'كَوْنُهُ' بِـ "ثَبَّتَهُ" ، وَعَوَّضَتْ فِيهِ 'سَنَةٌ' الَّتِي عَلَتْ
اسْتِعْمَالُهَا فِي التَّمَاذِحِ الْأُخْرَى بِمُفْرَدَةِ "عَامٌ" ، وَمِثَالُهُ (في وصفِ "حَامِدِطُس" ، وَقَدْ سَقَى فِي
"النَّصِّ الشَّاهِدِ") :

(54) " هو مِنَ الثَّبَاتِ الْمُسْتَأْنَفِ ثَبَّتَهُ في كُلِّ عَامٍ " (141).

(137) المرجع نفسه، ص 310، ف 4 - 2 (و : 169/2، ف 4 - 2) . وينظر فيه أيضا : ص 314، ف 4 - 11 (و : 177/2، ف 4 - 11) ص 323، ف 4 - 35 (و : 198/2، ف 4 - 41) ص 329، ف 4 - 51 (و : 2 : 212، ف 4 - 59) ... إلخ .

(138) المرجع نفسه، ص 321، ف 4 - 29 (و : 193/2، ف 4 - 33).

(139) المرجع نفسه، ص 311، ف 4 - 4 (و : 171/2، ف 4 - 4).

(140) المرجع نفسه، ص 291، ف 3 - 110 (و : 127/2، ف 3 - 115).

(141) المرجع نفسه، ص 307، ف 3 - 150 (و : 164/2، ف 3 - 150).

والشكل السَّامِعُ قد لحقَ فيه التَّعْيِيرُ حُلَّ العَصَاصِ المكوِّنة لعبارة في الأشكال السَّامِعَة، إذ لم يبقَ منها إلاَّ تحييدُ لخاصية الموصيَّة - "كلُّ سَمَة" - في آخر العبارة : وأهمُّ مظاهر التَّعْيِيرِ استعمالُ الفعل "يَسْتَأْنِفُ" مكانَ الصِّفَةِ، واستعمالُ "الكَيْنُونَة" مكانَ "الكون" أو "كونه"، وبصفةٍ عصيرٍ جديدٍ إليه هو "النَّبات"، وهو هنا مصدرُ "نَتَّ" وليس مرادفٌ للاسْمِ المتضمَّن ؛ ومثل هذا الشكل (في الحديث عن "أرض ماسيا") :

(55) "هو نَبَاتٌ يَسْتَأْنِفُ الكَيْنُونَة والنَّاتِ فِي كُلِّ سَمَة" (143).

(د) ولتَمُوذُخُ الرَّاعِ هو ترجمة مصطلح (hurôria) υπωρία، وهو من مُصطلحاتِ أمراضِ العين، دلَّ على ما يَفْعُ تَحْتَ العَيْنِ من بُقْعٍ تكونُ سَوْدَاءَ خَاصَّةً. وقد تناوَلَ المُتَرَجِّمانِ هذا المصطلحُ تَناوُلًا لا يَخْلُو من الغَرابةِ إذ تَعَدَّدَتِ العَبارَاتُ الإطنائيةُ التي تُرجمتَ به مَفهُومُه حتَّى بلغتْ أشكده اثني عَشَرَ سَكَلًا، قد تَعَدَّدَ فيها الاسْمُ المتضمَّنُ أيضًا : فهو 'لَوْرُ'، وهو 'الأثرُ'، وهو 'اللَوْنُ سَفْسَحِي'، وهو 'الانارُ سَفْسَحِيَّة'، وهو 'كَمَة الدَّم'، وهو 'الدَّم المَيِّت'. ويمكنُ تَصنيفُ هذه الأشكالِ بحسبِ نَوْعِ الاسْمِ المتضمَّنِ إلى سَبْعَةِ ضُرُوبٍ :

أَوَّلُ قَامَ فِيهِ مَقَامَ لاسْمِ متضمَّنٍ مُركَّبٍ مَوْصُوفٍ مُتَكَوِّنٍ من 'مَا' وفعلٍ "يَعْرِضُ"، لكنَّ هذا المَرْكَبَ يُفسَّرُ في العَاصِرِ المُعْجَمِيَّةِ الَّتِي تَرِدُ بَعْدَهُ، ومثاله :

(56) "ما يَعْرِضُ تَحْتَ العَيْنِ من كَمُودَة لَوْنِ امَوْصِعِ، وتُسَمَّى بِالْيُونَانِيَّةِ أَفُوقِيَا" (143).

والتَّابِي قَامَتِ مَقَامَهُ فِيهِ الصِّفَةُ "العَارِضُ"، ولا تَدْرِي ما المَوْصُوفُ بِمَا لَأَها سَتَرِدُ فِي بَقِيَّةِ الأشكالِ مُتَعَلِّقَةً بِأَسْمَاءٍ مُخْتَلَفَةٍ ؛ ومثاله :

(57) "العَارِضُ تَحْتَ العَيْنِ الَّذِي يَتَّعِيرُ فِيهِ اللَوْنُ" (144)

(142) المرجع نفسه، ص 290، ف 3 - 108 (و : 125/2، ف 3 - 113)

(143) المرجع نفسه، ص 183، ف 2 - 105 (و : 179/1، ف 2 - 105)

(144) المرجع نفسه، ص 210، ف 2 - 152 (و : 218/1، ص 6، ف 2 - 152).

والثالث سُمِّي فيه لِمَرَضٍ "أَثَرًا" وُوصِفَ — 'الْعَارِضُ' ، لَكِنْ سَبَبُهُ لَيْسَ وَصَحًا. فَهُوَ
 بِمَا "كُمْنَةُ الدَّمِّ تَحْتَ الْعَيْنِ" ، وَإِذَا 'اجْتِمَاعُ الدَّمِّ تَحْتَ الْجِلْدِ'. وَقَدْ وَرَدَ فِي مِثَالَيْنِ :
 (58) "الْأَثَرُ الْعَارِضُ مِنْ كُمْنَةِ الدَّمِّ تَحْتَ الْعَيْنِ" (145) ؛

(59) "الْأَثَرُ الْعَارِضُ دُوَيْنَ الْعَيْنِ مِنْ اجْتِمَاعِ الدَّمِّ تَحْتَ الْجِلْدِ" (146).

وَالاسْمُ الْمُتَضَمَّنُ فِي 'الرَّابِعِ' هُوَ "الدَّمُّ" الَّذِي عَوَّضَ "الْأَثَرُ" ، وَقَدْ سَمِدَتْ إِلَيْهِ هُوَ
 أَيْضًا صَعَةً هِيَ 'الْمَيِّتُ' ، وَقَدْ وَرَدَ فِي ثَلَاثَةِ امْتِلَافَاتٍ قَدْ اسْتُعْمِلَ فِي أَحَدِهَا الْفِعْلُ 'يَعْرِضُ' ،
 وَعَوَّضَ لِفِعْلٍ فِي أَحَدِهَا بِصَفَةِ 'الْعَارِضِ' ، وَمَ يَرَدُ أَيُّ مِنْهُمَا فِي الْمَثَالِ الثَّلَاثِ .
 (60) "الدَّمُّ الْمَيِّتُ الَّذِي يَعْرِضُ تَحْتَ الْعَيْنِ" (147) ؛

(61) "الدَّمُّ الْمَيِّتُ الْعَارِضُ تَحْتَ الْعَيْنِ" (148) ؛

(62) "الدَّمُّ الْمَيِّتُ الَّذِي تَحْتَ الْعَيْنِ" (149).

وَالاسْمُ الْمُتَضَمَّنُ فِي الْخَامِسِ هُوَ "اللَّوْنُ" ، وَقَدْ وَرَدَ فِي مِثَالَيْنِ اسْتُعْمِلَ فِيهِمَا
 مَوْصُوفًا أَيْضًا ، لَكِنْ الصِّفَةُ فِي أَوَّلِهَا صَعَةً عَامَّةٌ هِيَ 'الْعَارِضُ' ، وَنَابَ عَنْهَا فِي الْمَثَالِ الثَّانِي
 مُرَكَّبٌ مَوْصُوفٍ هُوَ 'لَدِي يَعْرِضُ' ، وَقَدْ وَرَدَ لَصَفَةٍ فِي هَذَا الْمَثَالِ لَدِي مُحَدَّدَةٌ ، هِيَ
 "الْبِنْفَسَجِيَّةُ" :

(63) "اللَّوْنُ الْعَارِضُ تَحْتَ الْعَيْنِ" (150) ؛

(64) "اللَّوْنُ الْبِنْفَسَجِيَّةُ الَّذِي يَعْرِضُ تَحْتَ الْعَيْنِ" (51).

وَقَدْ وَرَدَ "الْآثَارُ الْبِنْفَسَجِيَّةُ" فِي السَّادِسِ ، وَهُوَ فِي مِثَالٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ قَامَ مَقَامَ اسْمٍ
 مُتَضَمِّنٍ آخَرَ هُوَ "اللَّوْنُ الْبِنْفَسَجِيَّةُ" الَّذِي سَقَى فِي الْمَثَالِ (64) :

(145) المرجع نفسه، ص 382، ف 5 - 11 (و : 15/3، من 8، ف 5 - 13).

(146) المرجع نفسه، ص 216، ف 2 - 161 (و : 227/1، من 2، ف 2 - 161).

(147) المرجع نفسه، ص 256، ف 3 - 33 (و : 48/2، من 8، ف 3 - 35).

(148) المرجع نفسه، ص 258، ف 3 - 37 (و : 52/2، من 7، ف 3 - 39).

(149) المرجع نفسه، ص 251، ف 3 - 25 (و : 36/2، من 9، ف 3 - 25).

(150) المرجع نفسه، ص 152، ف 2 - 70 (و : 146/1، من 6، ف 2 - 71).

(151) المرجع نفسه، ص 249، ف 3 - 22 (و : 29/2، من 19، ف 3 - 22).

(65) "الآثارُ السفسجيةُ التي تُعرضُ تحتَ العينِ" (152).

والسَّاعُ عَوَصَ فيه المصطلحُ المركَّبُ "كُمَةُ الدَّمِ" بقية الأسماء المنتصبة الواردة في الصروب السابقة، وقد وردَ في شكلين يُظهرهما المثالان التاليان :

(66) "كُمَةُ الدَّمِ العارِضةُ تحتَ العينِ" (153) ؛

(67) "كُمَةُ الدَّمِ العارِضةُ فيما دُونَ العينِ" (154).

وإذن فإنَّ "مصطلحَ" "أُفُوفِيَا" يطلقُ على مَرَضٍ يصيبُ قرنيَّةَ العينِ، مثل "لُوفُومَا" الذي سبق؛ وهو في فهم المترجمين يكونُ "أُتْرَا" و"أُتْرَا بِنَفْسَجِيَا"، ويكونُ "لُوتَا" و"كُمُودَةُ لُوتُنْ" - أي تعيراً في اللون - و"لُوتَا بِنَفْسَجِيَا"، ويكونُ "دَمًا مَيَّنَا" و"دَمًا كَامِيَا" أو "كُمَةُ دَمٍ" ؛ ثم هو يعرَّضُ "تَحْتَ الْعَيْنِ" و"دُونَ الْعَيْنِ" و"دُونِ الْعَيْنِ" و"تَحْتَ الْجِلْدِ" ؛ ويسغي أن تكون هذه البدائلُ في التسمية مترادفاتٍ، لكنَّ الفوئيرقات المفهومية التي تبدو في الظاهر يسها تجعلُ من الصعْبِ قبولَ الترادفِ فيها في ذهن غير المتخصص. ولا شك أن اقتراضَ "أُفُوفِيَا" مثلما اقتراضَ "لُوفُومَا" للدلالة على المرضِ كان أوفقَ للترجمة من إيرادِ اثنتي عشرة صيغةً سقُلَ مفهومه إلى العربية.

وقد ذكرَ حنين بن إسحاق هذا المرضَ في كتابه "العشرُ مقالاتُ في العينِ" و"المسائلُ في العينِ"، وكانَ حطَّ تسميتهَ فيهما أفضلَ من حطّه في المقالات الخمس، كما أن حطّه في كتاب "المسائل" أفضلُ من حطّه في "العشرُ مقالات". فقد أطلقَ عليه حنين في عشر مقالات ثلاثة مصطلحات مُعقَّدة هي "كُمَةُ المِدَّةِ خَلْفَ الْقَرْنِيَّةِ" (155) و"مِدَّةُ الْمُخْتَبَةِ دَاخِلَ الْقَرْنِيَّةِ" (156) و"المِدَّةُ الكَامِنَةُ في العينِ" - وهو أكثرُ استعمالاً - (157). فـ"المِدَّةُ الْمُخْتَبَةُ" في المصطلح الثاني صارت "مِدَّةُ كَامِنَةٍ" في المصطلح الثالث، وتحولت

(152) المرجع نفسه، ص 249، ف 3 - 23 (و : 31/2، من 31، ف 3 - 22).

(153) المرجع نفسه، ص 212، ف 2 - 154 (و : 221/1، من 3 - 4، ف 2 - 154) ؛ وينظر فيه أيضاً ص 223، ف 2 - 169 (و : 237/1، من 6، ف 2 - 170) ؛ ص 268، ف 3 - 58 (و : 73/2، من 15، ف 3 - 62).

(154) المرجع نفسه، ص 396، ف 4 - 126 (و : 330/2، من 14، ف 4 - 182).

(155) حنين بن إسحاق : "العشرُ مقالاتُ في العينِ"، ص 137، من 1.

(156) المرجع نفسه، ص 168، من 18.

(157) المرجع نفسه، ص 201، من 20 - 21 ؛ 205، من 2 ؛ 212، من 1 ؛ 215، من 16.

"كُمْنَةُ الْمِدَّةِ" الواردة في المصطلح الأول إلى "مِدَّةٌ كَامِنَةٌ" في المصطلح الثالث. أما في كتاب "المسائل" فقد اكتفى حنين باستعمال المصطلح الأول مُحَقَّقًا فَكَانَ المصطلحُ المركَّبُ "كُمْنَةُ الْمِدَّةِ" ⁽¹⁵⁸⁾، بل صَارَ المصطلحُ كَثَرَةً حَقًّا بَعْدَهُ عِنْدَ بَعْضِ لِأَصْنََاءٍ، بِذِ صَارَ "كُمْنَةُ" فَقَطْ ⁽¹⁵⁹⁾. وهذا الانتقال من ترجمة المصطلح بِأَثْنِي عَشَرَ شَكْلًا من العبارات الإطائية، إلى ترجمته بثلاثة مصطلحات مُعَقَّدَةٍ، وإلى ترجمته بمصطلح واحد مُركَّبٍ هو "كُمْنَةُ مِدَّةٍ"، ثم إلى تخصيص مصطلح واحد بسيط له هو "كُمْنَةُ"، دالٌّ دلالة جَيِّدَةٍ عَلَى مَا يُسَمَّى "إِعَادَةُ صِيَائَةٍ" مُصْطَلَحِيَّةً، إِذَا أُخْرِجْنَا "إِعَادَةُ الصِّيَاغَةِ" من إطارها النَّصِّيِّ التَّحْوِيِّ إلى إطارٍ مُعْجَمِيٍّ مُصْطَلَحِيٍّ حَقِيقِيٍّ.

4 - ملاحظات ختامية :

إذا اعتدنا انتماء التّماذج التي ذكرناها من العبارات الإطائية غير المقيّدة والمقيّدة إلى كتابٍ عِلْمِيٍّ نَقَلَهُ إلى الْعَرَبِيَّةِ مُرْتَجِمَانِ مُحْتَرَفَانِ، لهما مُشَارَكَةٌ مَعْرُوفَةٌ في تَرْجُمَةِ كِتَابِ الطَّبِّ الْيُونَانِيَّةِ الَّتِي تُسَمَّى إِلَيْهَا "المَقَالَاتُ الْخَمْسُ" وَمُصْطَلَحَاتُهَا - فقد كان حنين بن إسحاق رُئَسَ مَدْرَسَةٍ في التَّرْجُمَةِ قد عُرِفَتْ بِهِ، وَكَانَ اصْطَفَى أَحَدَ تَلَامِيذِهِ لِحَبِيبِ ⁽¹⁶⁰⁾ - جَارًا لَنَا أَنْ نُسْتَعْرِبَ وَجُودَ بَعْضِ الظَّوَاهِرِ فِيهَا، وَمِنْهَا :

(1) استعمالُ العبارةِ الإطائية لما لَهُ مُقَابِلٌ عَرَبِيٌّ صَرِيحٌ يُمْكِنُ لَهُ أَنْ يَعْبُرَ عَنِ الْمَحْتَوَى الْمَقْهُومِيِّ الَّذِي يَحْمِلُهُ المصطلحُ اليُونَانِيّ، وَمِثَالُهُ اسْتِعْمَالُ "شَجَرَةُ الْكُمْتَرِيِّ الْبَرِّيِّ" الَّذِي

(158) حنين بن إسحاق : كتاب المسائل في العين ، ص 52 (المسألة 122) ١ وص 63 (المسألة 169).
(159) بطرس مثلاً أبو القاسم الزهراوي في كتاب التصريف، فقد استعمل مصطلح "الكُمْنَةُ" فقط، سواء في المقالة الثانية : ينظر كتاب التصريف، ص 432، أو في المقالة الثلاثين المخصصة للجراحة : ينظر

. Abulcasis : On Surgery and Instruments, p. 250, 251

(160) قال عنه أبو داود سليمان بن حسان بن جليل في طبقات الأطباء والحكماء (ص 68 - 69) إنه كان "عالمًا بلسان العرب، فصيحًا باللسان اليوناني جدًا، بارعا في اللسانيين بلاغة بلغ بها تمييز علل اللسانيين (...)"، اختير للترجمة واتمن عليها، وكان المتخير له جعفر المتوكل على الله، ووضع له كتابا نحارير عالمن بالترجمة، كنوا يترجمون ويتصقح حنير ما ترجموا، كاسطيفن بن بسيل، وحنين...^١ وينظر صلاح الدين الصفدي : الغيث المستنم، ص 79، وفيه مقارنة بين صريقتين في الترجمة بمثلان مدرستين : طريقة يوحنا بن البطريق وطريقة حنين بن إسحاق. على أن حنين قد برع في ترجمة كتب جالينوس الطبية خاصة، وأكثرها في "الطب العام" - وهو عند جالينوس أدخل في الفلسفة - وليست في الأدوية المفردة التي يغلب انتمؤها بحكم غلبة مواليد الطبيعة فيها إلى العلوم الطبيعية، إضافة إلى انتمائها إلى الطب.

يقال له أخراس" في (م 11)، ترجمة لمصطلح ἀχράς (akhras) بدل استعمال "الكثري البري". بمفرده ؛ واستعمال "الثبات" الذي يُقَالُ له ثومس وهو الحاشا" في (م 12) بدل استعمال "حاشا". بمفرده لمقابلة θύμος (thumos) في مفهومه الثباتي ؛ واستعمال "الثبات" الذي يُقَالُ له بوقسوس وهو الشمتار" في (م 13)، ترجمة لمصطلح πύξος (puxos)، عوض استعمال "الشمتار" وحدها ؛ واستعمال "اللحوم الرائدة في الأبدان التي يُقال لها بالثيونانية ثومس وتُسميها الأطباء بالعربية التوت" في (م 26) عوض استعمال "التوت" الذي يستعمله الأطباء العرب - بشهادة المترجمين - لمقابلة "ثومس" في مفهومه المرضي.

(2) عدم التقيد بالترجمة الواحدة للمصطلح اليوناني الواحد، من ذلك استعمال "الشهد" في (م 23 - 24) و"رطوبة شبيهة بالغسل" في (م 25) لنقل مصطلح κηρία (kēria) ؛ واستعمال "التوت" في (م 27) ومقابلته اليوناني "ثومس" في (م 28 - 29) لنقل مصطلح θύμος (thumos) في مفهومه المرضي ؛ واستعمال "التملية" في (م 33 - 34) و"شيء شبيهة بدبيب التمل" في (م 35) واستعمال مقابلهما اليوناني "مُرمقيًا" في (م 30 - 32) لنقل مصطلح μурμηκία (murmēkiai).

(3) استعمال أكثر من عبارة إيطالية واحدة لنقل المحتوى المفهومي للمصطلح الواحد، وكانّ العبارة الإيطالية الواحدة غير كافية لـ "تجميع" محتوي المصطلح المفهومي. ومن أمثلة هذه الظاهرة ما رأيناه من استعمال سبّ عبارات في (م 36 - 41) لترجمة مصطلح λευκώμα (leukōma) الذي اقترص ؛ واستعمال سبع عبارات في (م 49 - 55) لترجمة مصطلح πόα (poa) ذي المقابل العربي المعروف وهو "عُشب" ، واستعمال اثني عشرة عبارة في (م 56 - 67) لترجمة مصطلح ὑπώπια (hypōpia) الذي اقترص أيضا ورسم "أفوميًا" كما رأينا، ولا شك أن إيرادَه مُقتَرَضاً أوفقٌ لمحتواه المفهومي من تجميعه في مجموعة من العبارات انتقل فيها مفهومه من جملة من المؤثرات التي لا تُعين على تحديده وترسيخه.

والظواهر الثلاث التي ذكرناها تؤكد في الحقيقة الخاصيتين (4) و(5) اللتين سبق ذكرهما ضمن الخاصيات التي تميز "العبارة الإيطالية" عن "العبارة المعجمية"، وهما "قابلية

حذف عناصر العبارة والاحتفاظ بها لاسم المترجم" إما بمقابلته العربي - مثل "الثوت" و"الشهد" و"الكثري الري" - أو مقترصاً مثل "لوقوما" و"أوفيا"، و"التغير" و"التبدل" في نص العبارة وفي العناصر المعجمية المكوّنة لها. لكن يمكن أن نستنتج من الظواهر المتقدمة أيضاً أن من "التجميع" ما كان مقصوداً متعمداً. ويمكن أن نرجع هذا التعمد إلى سببين :

الأول هو ما نسميه درجة العُجمة الغالبة على المصطلح اليوناني المنقول إلى العربية. فإن المصطلح العلمي اليوناني في المقالات الخمس مُصطلح ينتمي إلى القرن الأول الميلادي ؛ فهو إذن مُصطلح قديم مُتأصل في ثقافة علمية قديمة ينتمي إليها، وفي مُحيط مفهومي أعجمي يتّزل فيه ؛ وقد استعمله علماء سابقون من اليونانيين أنفسهم، مثل جالينوس في القرن الثاني الميلادي، أو مثل العلماء الاسكندرانيين والجنديسابوريين قبل أن يتنقل مركزُ العلم من الاسكندرية وجنديسابور إلى بغداد، وقد كان حنين بن إسحاق وتلاميذه مثل اصطفي بن بسيل من أهمّ المتّسبين إلى هذا المركز الجديد. وانتقل المصطلح اليوناني من القرن الأول الميلادي إلى القرن التاسع عبر مراكز كانت بغداد آخرها، لم يرفع عنه عُجمته، بل نراه قد رادها قوة لأنه قطع مسافات في المكان ومرّاحل في الزمان قبل أن يصل بغداد. فهو إذن لم يصل بغداد عندما وصلها مُصطلحاً جديداً مُتمياً إلى ثقافة حية قائمة يتّزل فيها، ويمكن من خلالها فهمه وتحديدُه واستعماله بمفهومه الدقيق "المُعاصر" الذي اصطلح به عليه دون خشية من الوقوع في الخطأ ؛ بل وصلها حاملاً لأنّار عُجمته التي قواها قديمه. وإذن فإن من أهمّ واجبات المترجم وهو يتناول مُصطلحات المقالات الخمس أن يرفع عنها عُجمتها. لكن العُجمة الغالبة عليها لا يكفي معها فيما يبدو نقل المصطلح اليوناني بمقابل عربي مؤلّد مثل "النمّية" و"الشهد" و"الثوت"، أو مقترص مثل "لوقوما" و"أفونيطن" و"إيدرومالي"، بل تقتضي مُقارنته ومُقدّرتَه مفهومه بأكثر من طريقة قصد تقريبه إلى فهم مُستعمل الكتاب، ومن تلك الطرق العبارة الإصاوية بمختلف الخاصيات والظواهر المتعلقة بها.

والسبب الثاني هو نوع المصطلح المترجم. فإن المقالات الخمس كتاب في الأدوية المفردة، وهي في الغالب أشياء أو موجودات حسية تنتمي إلى مواليد الطبيعة الثلاثة: النبات

والحيوان والمعادن ؛ والكتاب يُعرفُ بتلك الأدوية ويسمى منافعها العلاجية ومصارفها، ويذكر ما تصلح لمداواته من الأمراض. فهو إذن وثيق الصلة بصحة بدن الإنسان ومحصه، وهذا في حد ذاته يوجب على المترجم لتثبيت الاحتياط وهو ينقل مادة الكتاب، لأن أي خطأ في ترجمة اسم دواء أو اسم مرض قد يؤدي إلى إضرار كبير نتيجة سوء الفهم المؤدي إلى الخطأ في الاستعمال. وقد أكد ابن البيطار ذلك في كتابه "الجامع" بعد الذي لاحظته من خلط المترجمين : "واغلم أن العالم أولى الناس بالتثيت والاحتياط لنفسه ولغيره ؛ وقد قالت الحكماء لا يقال زلة العالم لأنه يربل برلته العالم" (161). ويبدو أن من مظاهر الاحتياط في نقل أسماء الأدوية وأسماء الأمراض التي بقيت محافظة على عجتها المثل إلى تقريب مفاهيمها بوضعها في سياقات مختلفة تشمل عليها عبارات إيطائية ذات وظيفة تفسيرية. ومن باب التقريب الذي أشرنا إليه نسبة المسميات إلى أجناسها وأتواعها يذكر الأسماء المتضمنة (hyperonyms)، وهي أسماء الأجناس والأنواع والضروب التي تقع تحتها، فهي متضمناتها (hyponymes)؛ سواء كانت من النبات أو الحيوان أو من أسماء الأمراض. ومن أمثلة ذلك نسبة "لوقوما" إلى "القروح" التي تكون في العين، و"أقوينطن" إلى "النواء لقتار"، أي إلى السمائم، و"ثومس" و"بوقسس" إلى "شبات"، و"مرمقيا" إلى "الثوليل"، و"إيلاوس" إلى مرض "القولج"، و"إيدرومالي" و"ألاطينوس" إلى "الشراب"، و"سوقليس"

(161) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، 40/2 ؛ وقد انتقد في هذا الموضع حنين بن إسحاق لخلطه وعدم تثبته في النقل إذ خلط بين نباتين فنصب إلى أحدهما ما هو من خصائص الآخر. ووجه الخلط الذي وقع فيه أن نسب إلى جالينوس - وهو يترجم كتابه "الأدوية المفردة" - قوله "إن من الحندقوقا نوعا مصرياً يتخذ من برزه الخبز"، متوقفا أن من الحندقوقا نوعا مصرياً، مكرراً في ما وهم فيه على أن ديوسقوريدس قد أطلق الاسم اليوناني (lotos) على أربعة نباتات ذكر أولها في المقالة الأولى (ص 114)، ف 1 - 130 ؛ و 110/1، ف 1 - 117) ولم يذكر له المترجمان مقابلاً، وهو "المنيس" و"النشم الأبيض" ؛ وذكر الثلاثة الأخرى في المقالة الرابعة وهي "لوطوس" الدال على الحندقوقا المسكاني (ص 350)، ف 4 - 93 ؛ و 263/2، ف 4 - 110)، و"لوطوس أغريوس" الدال على الحندقوقا البري (ص 350)، ف 4 - 94 ؛ و 263/2، ف 4 - 111)، و"لوطوس الذي يكون بمصر" (ص 351)، ف 4 - 96 [في الأصل 95، لأن رقم النبات السابق له وهو "قوطيسر" مكرر] ؛ و 264/2 - 265، ف 4 - 113) الذي لم يجد له مترجمان مقابلاً عربياً، وهو النبات المعروف بـ"البشنيين" ؛ وظن حنين أنه نوع آخر من الحندقوقا مصري، فنصب إلى الحندقوقا وهو يترجم الأدوية المفردة لجالينوس ما نصبه ديوسقوريدس إلى "لوطوس الذي يكون بمصر" أي إلى البشنيين إذ قال "في الرأس [منه] شبيه بالجاورس، وبجفاف، وأهل مصر يطبخونه ويعملون منه خبزاً"، ويقصد بالشبيه بالجاورس برره ؛ وقد أوقع حنين بوهية هذا جماعة كبيرة من الأطباء إذ تابعوه في وهمه، وقد ذكرهم ابن البيطار في مادة "حندقوقا بري" التي أشرنا إليها، وقد أعاد نقده في مادة "لوطوس"، 116/4 .

إلى "الطير" ؛ ومثل هذا في الكتاب كثير⁽¹⁶²⁾، ولكن هذا النوع من نسبة المسميات إلى أجناسها وأنواعها وضرورها نسبة تؤدي في التسمية إلى استعمال العبارات الإطنابية لا يوجد في الكتاب في تسمية المسميات المعروفة المنتمة إلى البيئة العربية والحاملة لأسماء عربية صريحة، وتذكر من أسماء الأدوية النباتية الواردة في المداخل الأربعة الأولى من الكتاب مفردة⁽¹⁶³⁾ "السوسن" و"الشبث" و"السعد" و"الكراث" و"الإذخر" و"الزيتون" و"الورد" ؛ ومن أسماء الأمراض الواردة في المداخل ذاتها "السعال" و"الغص" و"النافض" و"عرق النسا" و"الصداغ" و"الكلف" و"تقطير البول". فهذه أسماء لمسميات معروفة في البيئة الثقافية العربية وما كانت تثير للمترجمين إشكالات مفهومية، فوضعت مقابلات للمصطلحات اليونانية دون حاجة إلى وضعها في عبارات إطنابية. فلقد توفر في هذه المصطلحات بالنسبة إلى المترجمين أمران : (أ) وجودها في اللغة العربية لوجود المسميات التي تطلق عليها في البيئة الثقافية العربية ؛ (ب) معرفة المترجمين بها معرفة جيدة. وقد كان المترجمان مدركين للمشاكل المصطلحية التي تثيرها ترجمتهما حسب ما أشرنا إليه من قبل في تنبيه ابن جليل إلى ذلك⁽¹⁶⁴⁾ ؛ وبعض من تلك المشاكل هو الذي جعل "المقالات الخمس" لعربية موضوع حركة مصطلحية قوية بين القرنين الرابع والخامس للهجرة لإعادة ترجمتها ومراجعتها وشرح مصطلحاتها⁽¹⁶⁵⁾.

إبراهيم بن مراد

كلية الآداب والفنون والإنسانيات - جامعة منوبة

(162) نجد الظاهرة نفسها في ترجمة كتاب الحيوان لأرسطو ، وقد قام بها يحيى بن البطريق قبل أن ينجز لصطف بن حنين ترجمتهما للمقالات الخمس ؛ ومن أمثلة الظاهرة في طباع الحيوان "الحرق الذي يسمى باليونانية لوزملي" (ص 44) ترجمة لـ (aoré) αορή ؛ و"الحيوان الذي يسمى باليونانية أرقص" (ص 59)، ترجمة لـ (orux) ορυξ ؛ و"الحيوان الذي يسمى لونق" (ص 59)، ترجمة لـ (lux) λυξ ؛ و"الحيوان الذي يسمى باليونانية خماليون" (ص 71)، ترجمة لـ (khamailéon) χαμαιλέον ؛ و"الشنبه التي تسمى باليونانية قوطموني" (ص 145)، ترجمة لـ (kuisos) κυσιος. ومن هذه المصطلحات ما له مقابل عربي قديم مشهور مثل "أرقص" وهي "الأرخبية"، و"لونق" وهي "الضئع"، و"خماليون" وهي "الحرباء".

(163) هي مواد "إيرسا" و"القوقرون وهو الوج" و"ميون وهو المو" و"قيفارس وهو السعد" - تنظر المقالات الخمس، ص 11 - 15

(164) يراجع التعليق (5).

(165) يراجع التعليق (6).

مَظَاهِرُ مِنْ سُلُوكِ الْمُصْطَلَحِ فِي النَّصِّ الْعِلْمِيِّ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ

الحبيب النصراوي

1 - تمهيد :

يَتَّصِلُ التَّطَوُّرُ الْعِلْمِيُّ وَالتَّقَيُّ بِمَاجَاتٍ لِفَوْيَةٍ مُتَّحِدَةٍ وَبِمَاجَاتٍ فِكْرِيَّةٍ وَمَعْرِفِيَّةٍ أَكْثَرُ تَعْقِيدًا وَتَشَعُّبًا، يَرْتَبِطُ فِيهَا النَّشَاطُ الْمُصْطَلَحِيُّ بِالنَّشَاطِ الْعِلْمِيِّ وَالتَّقَيِّ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ سَابِقًا لِأَيِّ تَصَوُّرٍ نَظَرِيٍّ أَوْ مَنَهْجِيٍّ يَنْظُمُ هَذَا النَّشَاطَ الْعَضْوِيَّ الْمُتَكَامِلَ، وَمَا يُطْرَحُ فِي كَوْنِ لَعُلُومٍ عَادَةً مِنْ مَشَاكِلٍ فِي تَكْوِينِ الْخُطَابِ الْعِلْمِيِّ بَيْنَ مِيدَانِ الْمَعْرِفَةِ وَنِظَامِ النُّعَةِ (١). وَهَذَا يَبْدُو الْبَحْثُ فِي الْمُصْطَلَحِيَّةِ مَحَاوَلَةً لِرَبْطِ هَذَا الْعِلْمِ بِإِطَارِهِ الْمَعْجَمِيِّ الْعَامِ سِوَاهُ فِي مَسْتَوًى تَوَلِيدِ الْمُصْطَلَحَاتِ أَوْ فِي مَسْتَوًى اسْتِعْمَالِهَا الْعَمَلِيِّ.

مِنْ هَذَا يَأْتِي اسْتِقْصَاءُ الْجُهْدِ الْمُصْطَلَحِيِّ لِلْقِدَامِيِّ لِإِعَادَةِ بِنَاءِ تَصَوُّرٍ مَنَهْجِيٍّ كَثِيرًا مَا اسْتَعَاصَمُوا فِيهِ بِالتَّطَبُّقِ عَنِ التَّنْظِيرِ. فَإِنَّ مَا تَحْطَى بِهِ مَفْرَدَاتُ اللُّغَةِ الْعَامَّةِ مِنْ دَرَسٍ -عَتَارِهَا- مُتَمِيَّةٍ إِلَى الْمَعْجَمِ الْعَامِ، لَا يَسْغِي أَنْ يَحْجَبَ عَنَّا اشْتِرَاكُهَا مَعَ الْمُصْطَلَحِ فِي الْخَصَائِصِ الْعَامَّةِ كَالْتَأَلُّفِ الصُّورِ وَالْبَنِيَّةِ الصَّرْفِيَّةِ وَالذَّلَالَةِ وَالِانْتِمَاءِ الْمَقُولِيَّ، وَالتَّفَرُّدِ وَالتَّوَلَّدِ، لِيَتَأَكَّدَ انْتِمَاؤُهُمَا إِلَى الْمَعْجَمِ بِفَرْعِيَّةٍ : الْعَامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَفْرَدَاتِ الْعَامَّةِ، وَالْمَحْتَصِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُصْطَلَحَاتِ، وَلِجَعْلِ الْبَحْثِ فِي ظَهْوَرِ الْمُصْطَلَحِ وَنُغْوِهِ فِي الْخُطَابِ شَبِيهَا بِمَفْرَدَاتِ اللُّغَةِ

(1) عثمان بن طائب : علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، ص 69 - 103.

العامة، مع تميز المصطلح بذاتية الدلالة، وأحاديتها، وخصوصيتها، إضافة إلى الانتماء إلى حقل مفهومي قابل للضبط والتحديد، وقابلية التعريف المنطقي⁽²⁾.

وإذا كان المصطلح يعرف بأنه أحادي الدلالة، فهل يحافظ على صرامته تلك - عند معالجته من خلال سبجه اللغوي داخل النص - أم يتأثر بالفاظ اللغة العامة، فيتصل بمكان إضافية حادثة فيه بسبب تأرجحه بين الحقيقة والجهز بحسب علاقته ببقية مكونات النص اللغوية ؟

أمّا النص العلمي فهو نص لغوي تكوّنه من ناحية ألفاظ اللغة العامة بمختلف مقولاتها (الاسم والصفة والفعل والظرف والأداة) ؛ ومن ناحية ثانية المصطلحات المحصّصة لذلك المجال العلمي المدروس، وهي قائمة على مقولتي الاسم والصفة فحسب⁽³⁾. لكن إذا كان من شروط المصطلح أن يكون حاملاً لدلالة مفهومية واحدة تجعله غير قابل للدخول في علاقات دلالية كالترادف والاشتراك وغير ذلك مما تختص به دلالة ألفاظ اللغة العامة، فإن وروده في النص يمكن أن يغيّر من هذا السلوك ويخلق من حول المصطلح مجالا دلالياً وشكلياً قد يؤثر في بنيته ودلالته.

هذا ما سنحاول البحث فيه بتتبع ظاهرة مهمة في المعجمية عامة والمصطلحية خاصة، تتمثل في منهجية استخدام المصطلح داخل النص العلمي والتقني، والبحث في ما يثيره هذا الاستعمال من قضايا معجمية عامة ومصطلحية.

لكنّ بحثنا في هذه المسألة يجاوز بنا منهج إسداد المصطلح إلى النظر في حركته داخل سياقه النصّي واللغوي لمعالجة وظيفته في النص والوقوف على كيفية توظيفه في النصّور العلمية والفنية، من خلال ربطه بمختلف تمظهراته الاشتقاقية الصرفية والدلالية، حتى نصل عملنا بنوع من الاستقراء القائم على مباشرة النصوص العلمية واستخراج الظواهر المعجمية منها بعيداً عن التخمين والتوقع.

(2) ينظر حول هذه المقاربة المعجمية لعلم المصطلح بحث إبراهيم بن مراد "المصطلحية وعلم المعجم" في كتابه : مسائل في المعجم، ص 30 - 44 ؛ نفسه : مقدمة لنظرية المعجم ص 134 - 163 (الفصل الخامس : التوحد في المعجم).

(3) إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم ، ص 139.

وستنطلق في ذلك من مصدر يمكن اعتباره تأسيسياً في نشأة العلوم الطبية والصيدلية وتأسيس مصطلحاتهما عند العرب. وهو كتاب المنصوري في الطب⁽⁴⁾ لأبي بكر الرازي المتوفى سنة 313 هـ/925 م⁽⁵⁾. وهو كتاب قسمه الرازي إلى عشر مقالات، سهتم منها بالمقالة الثالثة، وهي "في تعرف قوى الأعذية والأدوية"، وتضم "مسرداً" في مصطلحات صيدلية مختلفة، مصحوبة بنصوص وصفية وتحليلية رأينا أنها تثل مادة مناسبة لدرس ظاهرة المجاز في المؤلفات الطبية والصيدلية العربية في القدم.

وفي هذا الإطار لا يمكن تجاهل وجوه العلاقة بين الحقيقة والمجاز بناء على علاقة احسي بالمجرد أو الخاص بالعام. وأيسر السبل إلى ذلك التجريد اللغوي، لأنه يسعى إلى أقلمة مفردات اللغة الحسية مع تطوّر العقل الإنساني، فيقل المعاني الحسية إلى دلالات مجردة.

على أن اهتمامنا بدلالة المصطلحات بما هي أفراد، يحدّ بحثنا في إطار معجمي حاليّ يُعتبر فيه هذه الوحدات المحصّصة أفراداً لغوية، ذات معانٍ مجازية (sens figurés) حاصلة من تحويل المعاني الحقيقية العامة (sens propres) تحويلاً مجازياً بعيداً عن المجاز البلاغيّ وصلاته بالبنى النحوية والدلالة المنطقية. فليس المقصود من هذه المعالجة الأبعاد الفنية، بل ما دعت إليه ضرورات الاصطلاح في العلوم والفنون.

وفي القدم صُمّت أغلب هذه الاستعمالات المجازية إلى رصيد اللغة المعجمي، ولم يعد شعر إجمالاً بالآثار المجازية. (سلاحظ ذلك في البحث في الدلالة المعجمية : ففيها خلط بين الحقيقة والمجاز) هذا ما دفع الدراسات اللغوية الحديثة إلى الاتجاه إلى المجاز بوصفه أساس التطوّر الدلاليّ.

لذلك تُرَوّل الدراسة المعجمية التحوّل المجازي بالضرورة ضمن حركة التوليد اللغوي، بما أن المجاز يدخل مدلولات جديدة في معجم لغة ما في زمن محدّد. وهذا يؤدي إلى تشابه وطبيعة المجاز والإبداع، لأن شرط وجودهما واحد، وهو الحاجة، فإن أمكن سدها

(4) كتاب المنصوري في الطب، لأبي بكر محمد بن زكريا الرازي، تحقيق : حازم البكري الصديقي، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، 1987.

بوسائل التوليد الداخلية عدّ إبداعاً، وإن أُلجأت الضرورة إلى تسمية المفهوم أو البضاعة من خارج اللغة عدّ افتراضاً. من هذه الزاوية يبدو المجاز ذا مكانة أساسية في تحويل التوازن الوقفي للمعجم. إنه عامل أساسي من عوامل تطوّر اللغات.

وقد استطاع القدامى أن يسندوا من خلاله المعاني الجديدة إلى الألفاظ القديمة في الاستعمال. فإنّ تجدد النشاط الإنساني لا يترره اللغة دائماً في شكل ألفاظ جديدة، بل إنّهُ يتمثل كذلك في قدرة اللغة على إنجاز انزياحات دلالية بتحويل دوالها عن مدلولاتها العامة المتواضع عليها إلى مدلولات جديدة.

وأهمية المجاز تكمن في كونه من أهمّ وسائل التوليد المصطلحي لآنه يمثل انتقالاً ضمن النظام اللغوي الواحد، بخلاف التوليد الشكلي الذي يتطلب إحداث دوال جديدة، ولهذا كان المجاز أيسر لقيامه في الغالب على الانتقال من الحقيقة إلى المجاز في مستوى تسمية المفاهيم أو المستحدثات العلمية أو التقنية المحددة.

على أنّ لطبيعة المولدات المجازية التي نريد أن نعالج في بحثنا خصوصية، وهي أنّها مصطلحات، أو وحدات ذات معان اصطلاحية، أصبحت جزءاً من الخطاب العلمي في اللغة العربية العلمية، فإذا كانت المصطلحات السائدة في علمي الطب والصيدلة أعجمية، وإذا كانت العربية تشكو في هذا المجال من الخانات المعجمية الفارغة، فإنّ المجاز يصبح الوسيلة المحدبة لحلّ مسألة نقل انصطلحات العلمية إلى العربية.

وهنا يمكن أن تمثل معالجة هذه المصطلحات في لغة العلوم عند العرب دليلاً مهماً لدرس وظيفة المجاز في توسيع المصطلحية العلمية العربية وإثراء معجمها.

2 - دراسة نماذج من المصطلحات :

2-1. المصطلحات المدروسة : (الملطف، الغليظ، البارد، الحار، اليابس، الرطب) :

ليس اعتماد هذه المصطلحات من باب الصدفة، بل هي نتيجة اختيار متعمّد، فإنّ هذه المصطلحات عربيّة مولدة بمجازاً، وهذا معناه أنّ أصولها العربيّة وطبيعة اشتقاقها تسمح بظهور مرادفات لها أو مقابلات أو اشتقاقات بيسر، وهو ما لا تسمح به مصطلحات

أخرى كالمولدة بالاقتراس مثلا وهي كثيرة. وما أن لکن محار حقيقة فسحاول الوقوف على حقيقة هذه المفردات اللعوية العامة في المعجم اللعوي العام قبل أن تتحوّل إلى مصطلحات حاملة لمفاهيم خاصة بمحار علمي معيّن هو محال الطبّ.

سعى من خلال مداخل من المصطلحات العلمية إلى معالجة المصطلح من جهة كيفية اسرّاجه وتصرفه وإعدادة صياعته ومظهره داخل النصّ العلمي، أي النظر إلى المصطلح لا باعتباره وحدة معرولة في قائمة بل باعتباره جزءا حيويّا داخل اللّغة العامة. وتكشف المعالجة أنّ المصطلح لا يزال في مرحلة التثبيت وهو في أواخر لقرن الثالث وبداية الرابع الهجريّ. وهذا ليس غريبا فحسّ يعرف أنّ وضع هذه المصطلحات ومن ثمّ استعمالها في النصوص العلمية كان عملاً شخصيّا تصديقاً احتيج إليه عند التّأليف، دون أن يُسقى عمل نظريّ معجميّ يمهّد القواعد لوضع المصطلحات وفق أسس منهجية وتصور نظريّ متكامل.

ودليلاً على ذلك أنّ الرّاي لم يسجّل في كتابه موقفا نظريّا من مسألة المصطلحات سواء من ناحية المستويات اللّغويّة، أو طرائق تصرفها في النصّ العلميّ، وما قد يتيح عن ذلك من قضايا دلالية وسيويّة في مجهوده المصطلحيّ. وهو ما يوحى ربّما سداهة المسألة عنده بما أنّ اهتمامه كان منصّاً على التطبيق لا التّطوير. فهل يمكن أن تتبيّن موقعه في المستوى الإجماليّ أي في ما وراء من مصطلحات ؟

هذا ما دفعنا إلى استتراح عدد من المصطلحات والنظر فيها من خلال سياقها النصّي عند الرّاي، وذلك بسبب صعوبة وصف الظواهر المتصلة بسلوك المصطلح من خارج سياقها العام. وهذه المصطلحات التي حترت تلتقي في كون الرّاي اتّحدها صفات للأعدية، وأسدها محاراً ومصطلحاً إلى طبائع الأعدية وقوى الأدوية ؛ وهي في الحقيقة وحدات من مفردات اللغة العامة تطبق في الواقع على طبائع الكائنات الحية كالإنسان والحيوان ووسات وعناصر الطبيعة.

وتقوم معاجتنا بسوك هذه المصطلحات على درس عدد من الأركان من خلال مظاهر ورودها الفعلي في النصّ، وهي :

- التعريف،

- وما يقتضيه التوسّع في شرحه من تحليل،

- وما يتفرّع إليه المصطلح من اشتقاقات،

- ومدى مراوحة الدلالة بين الحقيقية والمجاز، أو بين الدلالة الاصطلاحية والدلالة العامة.

على أن نعتبر 'الحقيقة' : هي الدلالة المعجمية العامة (اعتماداً على لسان العرب والمعجم الوسيط)، ونعتبر "المجاز" : هو الدلالة الاصطلاحية التي أتحدث لها حيناً في النصّ العلميّ المختصّ، (اعتماداً على كتاب المنصوري للرازي)، ومن ثمّ تتبع درجات الانزياح بين الاستعمال العام والاستعمال المختصّ، وهو ما نوجزه في هذا الجدول :

المصطلح / مشتقاته	الدلالة المعجمية العامة	المفهوم الاصطلاحي	I - التعريف	2- التحليل (أ- خصائص / ب- تنبيهات)	3 - التمثيل
1 - مصفّ	صفة الفاعل: لما يحول اللحم رقيقاً رقيقاً ناعماً	- الغذاء المولّد دماً مائياً خفيفاً. - الغذاء المخفف لبقايا الغذاء العليظ	- "مها (الأعدية) ما يتولّد منها دم لطيف فيقال لها ملصعة"، ص 111.	أ- "لأنّ الدم المتولّد منها إذا خالط الدم الذي في اليد صار الكلّ أرقّ وأطفّ بما كان	- "كباب جسم الخنطة المغسول.. وما لأنّ لحمه من صفار السمك ولم يكن فيه لزوجة، والقرع وما أشبه ذلك" ص 111.
يلطف	صفة مشبهة "دم لطيف"	- الغذاء المنزّل للمترسبات العليظة من الجسم.	- "... ومن الأعذية اللطيفة جس آخر يلطف ما بقي من الشيء العليظ". ص 111.	ب- "وهذا جنس من الطعام نافع لمن ليست له حركة .. ولم يأمن أن يتولد في بدنه كيموس عليظ أو يتولد	- "كالصبر والجزر والشلحمر والفحل وما أشبه ذلك" ص 112.
أنطف	فعل: "جنس آخر يلطف"				
التلطيف	صفة التفصيل: "صار الكلّ أرقّ وألطف"				

اللطافة	مصدر: "... يتقوته للأعضاء وترطبه وتلطفه لما فيها". -اسم: "... فأجود الأذنية له التوسط فيما بين اللطافة والغلظ" ص 114.	الأعدية اللطفة جنس آخر ثالث يكون الذي يتولد منه لطيفا ويطف ما يلتقي في البدن من الكيموس العليظ اللرح" ص112	في كبده أو طحاله سُد.. أو يكون في بعض مفاصله علة من اللغم". ص111.	- "كماء الشعر والبطيخ" ص 112. "كالخردل والخرف والنوم والكرث والكرص" ص 113.
2- الغليظة:	- صفة مشبهة لما اشتد وعشن واكتمل، والعليظ: الصعب، الشديد. -عمل: "فأجود الأطعمة له ما غلظ" -اسم: "ويُسلم من غلظ حرمها" -مصدر: "تولد سدا وتغلظ الطحال".. -صفة التفضيل: "كان أرعم وأغلظ وأكثر إعذاء.."	-..والأطعمة الغليظة إذا صادفت بدما حارا.. انقضت وغدت البدن غذاء كثيرا باقيا وقوته بقوة كثيرة .. " ص 113. - "من كان الطعام يفسد في معدته، فأجود الأطعمة له ما غلظ وتصلب وأبطأ في استحالته" ص 121. - "والبياد	أ- "والأطعمة الغليظة إذا صادفت بدما حارا كنم التعب قليل الطعام كثير الوم بعد الطعام، انقضت وغدت البدن غذاء كثيرا باقيا وقوته بقوة كثيرة.. " ص 113. ب- "وأجود ما تستعمل هذه الأعدية في الشتاء لاجتماع	- "الرمس : عليظ عسر المضغ، وإذا طُيب ثم أكل لم يُسعس.." ص 124. - "أما لحوم الخرفان والحصان فكلها رطب لزوج، ولغم فراخ الحمام والعصافير يولد دما أسخن وأغلظ من الدم المعتدل.." ص 114.

		-الالاد ع الحاد	-التصلب المرضي:		
	الحرارة في باطن البدن وطول النوم .. ص 113.	الحارة.. تحلل القولنج وتفش الرياح الغليظة المشبكة في الأعضاء 129. - "وبقي جرمه غليظا رديئا" 113. - "ما بقي من الشيء الغليظ نما فيه من الحدة والحرارة" .. 129. - "والتون إن أكل وحده زاد غلظ الكبد والطحال" 120			
3- البارد:	- صفة مشبهة لما هبطت حرارته فهو بارد، - فعل: "العدس بارد يطفئ ويبرد.." - صفة المفعول: "الماء المبرد بالثلج" - اسم: "والذي له من داته مثل	- الغذاء الذي لا يزيد في حرارة البدن حار البدن وفي الأوقات والسددان الحارة .. ص 116.	- "الأغذية الباردة يحتاج إليها من كان حار البدن وفي الأوقات والسددان الحارة .. ص 116.	- "أ- .. فما كان منها عمصا فهو بارد عصب، وما كان حامضا فهو بارد لطيف" .. ص 116. ب " .. وما كان من الشراب أيض عفصا فهو أقل	- " .. وهي الشعير والقرع والبطيخ والإحاص .. والخيار وما إلى الحموضة والعموصة من العص والريب .. ص 116.

البرودة: التبريد: ميرد:	هذا البرد.. "اللبس مائل إلى البرودة والرطوبة". -مصدر: "سوق الشعر أكثر تبريداً". -صفة الماعل: "الشعر منفع ميرد"	الكلى وحمد الملي وحلب أمرضا باردة.. ص 158.	الأشربة حرارة، فإن كان ذلك غليظا حديثا فهو بارد" ص 116.
4- الحار: تحمي: حرارة: إسحان: تسخن: أسخن:	صفة مشبهة لما: سخن، وعطش وبس أو حزن، -فعل مرادف: "تسخن العصب وتحمي". -اسم: "لحم الجزور شديد الحرارة" -مصدر بديل: "وأقله إسحانا هو الأبيض" ص 130. - "فعل بديل: الربباء تستش اليدن" ص 124. صفة تفضيل مرادفة: "لحم الجداء أسخن". 133.	- "الأغذية الحارة يحتاج إليها من كان عليه البرد في الأوقات الباردة" ص 116. - وأسحن الأشربة الحار للعتيق الأصفر" ص 116. - "حار حريف مقطع كالحردل " ص 117.	أ- "وكل شراب مسكر فإنه يسخن البدن، وأقله إسحانا هو الأبيض" ص 130. ب- "والشراب يسخن المعدة والكبد ويزيد في الدم واللحم والحرارة العريضة.. فيجود لذلك المضم كله.. ص 130.

5 -	اليابس:	- صفة مشبهة: لما جف بعد رطوبة، فهو يابس: صلب.	- المزالة لرطوبة اليدين .	والأعدية اليابسة: يحتاج إليها من كان العالمب على مدته الرطوبة، وفي الأوقات الرطبة والبلدان الرطبة .. ص 116.	أ- كل ما يشوى وكل ما يطحن وكل ما يقلى .. ص 116.	و هي كالعدس والكرونب والسويق الخاص، وكل ما يشوى وكل ما يطحن، وكل ما يطحن، وكل ما يقلى .. والخل واخردن والمري واللحم المسنة من جميع الحيوان .. ص 113.
	الييس:	- اسم: "اباذبحا حار" شديد الييس، بولد السوداء .. ص 146.	- ما خلا من الرطوبة	ب- "وإن كان بابس القوام جفف .. ص 111.	- "الرياح التي تقب من ناحية القطب الشمالي .. باردة يابسة" ص 162.	ب- "وإن كان بابس القوام جفف .. ص 111.
	تييس:	- الفعل: "تمسك البطن وتيسها".	- الأعدية القابضة للبطن - الجفاف	- "واتن رطه ويابسه يقي ويخلو الكلى .." ص 119.	- الأرز وسوى الشعر .. تمسك البطن وتيسها . 122.	- "أحيب نافع من السعال اليابس وحرقة البول .. يعذو الأبدان اليابسة .." ص

		141.			
6 -	صفة مشبهة لما	- التذية	- الأغذية	أ- "وكل ما	- "ومها ماء
الرطب:	رطب رطوبة :		الرطوبة يحتاج	يطبخ بالماء	الشعر والقرع
	ندي وابتل،		إليها من قد	ويطلق .. ص	والقناء
	ورطب : نعم،		أفرط عليه	117.	والبطيخ ...
	ولان		اليس، وفي		والحمص
رطوبة:	- اسم : الماء	- الغصن	الأوقات	ب- "كلما كان	الرطب واللويبا
	يحمض للبدن		والبلدان	الحيوان أطرى	الرطب "ص
	رطوبته		اليابسة" .. ص	فلحمه أرطب	117.
	الأصلية ..	- اللين الطري	117.	وهو عرم،	
	127.		- "والتين رطبه	وكلما كان	- "والتين رطبه
رطوبات:	جمع : "جيد		وياسه يقي	أس فلحمه	وياسه يقي
	للمعده التي فيها		ويجلو الكلى..."	أيس وهو	ويجلو الكلى..."
	رطوبات "149.		ص 119.	شر .. ص	ص 119.
أرطب:	- صفة مبالغة :		- "الماء يحفظ	133.	
	"كلما كان		للبدن رطوبته		
	الحيوان أطرى		الأصلية .. ص		
	فلحمه أرطب."		127؛ "كلما		
	ص 133.		كان الحيوان		
			أطرى فلحمه		
			أرطب" . ص		
			117.		

2-2 . المصطلح والاشتقاق :

لا شك أن معالجة سلوك المصطلح في السياق يمكن من تحديد مختلف مظهراته ودلالاتها. وهنا تظهر خصيصتنا المصطلح : الأولى باعتباره قيمة، والثانية باعتباره معنى وتتحدد القيمة بموقع المصطلح من النظام المفهومي الذي يندرج فيه، فإن تحول اللفظ من وحدة عامة إلى وحدة مخصصة (مصطلح) يحدث تغيراً في قيمته المعنوية حتى وإن حافظ

على بيته الدالية ؛ أما دلالاته فترجع إلى طبيعة العلاقة المرجعية الجديدة التي تحدّد للوحدة المصطلحية مفهوما خاصا لا يقبل الاشتراك أو الغموض. وعادة ما يتأسس هذه الدلالة بالمجاز، وأحيانا بالاشتقاق أو بالنحت.

على أن ظهور هذه المصطلحات في شكل أفراد لغوية يدلّ على أنها مولدة مجازا أو بانزياح دلاليّ لتنتقل من وحدة عامة إلى مصطلح، ولكنّ ذلك قد يؤدي إلى الاشتراك. يبيّن هذا ظهورها في شكل مركّب اسميّ من الاشتراك، لأنّ مدلول المصطلح المركّب لا ينسب على المعنى الحرفي أو المعجمي لمكوناته. والمصطلحات التي تتناول فردا في الغالب وقد ترد مركبات اسمية. وهي إن وردت مفردة جاءت في شكل صفات اكتسبت خاصية الاسمية بواسطة نقل مقوليّ من الوصفية إلى الاسمية (التمر الرطب/الرطب، الأغذية الملطّفة/الملطّفة..).

ويبدو أنّ المصطلحات الستة (الملطّف، والغليظ، والبارد، والحارّ، واليابس، والرطب) تثير في النصّ جملة من العلاقات الصرفية الاشتقاقية الناجمة عن دخول المصطلح في سياق نصّ يقوم على الوصف حيا وعلى التحليل والتمثيل حيناً آخر، وهو ما يُخوِّج الكاتب إلى استخدامه في سياقات تؤثر في بيته ودلالاته. ويثير ذلك تساؤلا عن صلة هذه المشتقات بالمعاهيم الاصطلاحية للمصطلحات الأصلية المدروسة، ومدى تداعل دلالاتها الاصطلاحية مع دلالاتها العامة.

فقد لاحظنا أنّ المصطلح يُستعمل في مستويين ، الأول : باعتباره مدخلا ذا مفهوم يُعرّف ويُشرح ويمثّل له، باعتباره مكوّنا من مكونات الرصيد المصطلحي لهذا العلم ؛ والثاني: باعتباره أداةً تُشرح مصطلح آخر. فنجد هذه المزاوجة مثلا بين (اليابس/الرطب)، و(الحار/البارد)، و(الملطّف/الغليظ). وهذه الثنائيات الاشتقاقية تتبادل فيما بينها وظيفتي المدخل والتعريف ويستدعي وجودها الاستفسار عن اختيارها : فلماذا تقابل : الغليظ الملطّف وليس اللطيف ؟ وإذا قلنا إنّ الرازي خير صيغة (مُفَعِّل) للدلالة على التأثير في غيرها بما أنّها أغذية أو أدوية لها فاعلية ، فلماذا لم يستعمل حينئذ (مغلّظ) بدل (غليظ) التي

تفيد صفة الشيء لا فاعليته في غيره ؟ ونفس الشيء يقال عن (بارد وحارّ ويابس ورطب) لتصبح (مبرّد ومحرّر ومبّس ومرطّب).

على أن انتقال هذه المصطلحات من شكلها الأصلي إلى أشكال اشتقاقية متعدّدة يروحي بنوع من المرور المتبادل بين التعميم والتخصيص. فقد ظهرت صيغ مختلفة اقتضاها سياق النصّ، حتى لا تكاد تتمايز عن الاستعمال اللّغويّ العام. فهل لهذه الصيغة أثر دلاليّ يراوح بين التعميم والتخصيص ؟ أم تظلّ جميعا حاملة لنفس المفهوم الاصطلاحيّ للمصطلح المركزيّ فلا تتغيّر بتغيّر اشتقاقها في النصّ ؟

1 - الاسم : (اللطافة، الغلظ، البرودة، البرد، الحرارة + مرادفه : اليبس، الرطوبة) : إنّ استخدام المصطلح في صيغة اسم يدلّ على أنّه قد اكتسب سمة المفهوم القارّ في الاستعمال الاصطلاحيّ باعتباره حالة متّفقا عليها يمكن الوصول إليها باعتماد الأعذية أو الأدوية المشار إليها.

2 - الصفة المشبهة (اللطيف، الغليظ، البارد، الحارّ، اليابس، الرطب) :

يأتي المصطلح في النصّ في صيغة الصفة المشبهة إمّا لتعبر عن صفة طبيعية في جس من الأعذية، "الأعذية اللطيفة" مثلا، "والشراب اللطيف ينقي العروق من الكيموس الغليظ" (5) وإمّا للتعبير عمّا وقع عليه حدث (التلطيف) : "يتولّد منها دم لطيف" (6). فالأولى صفة قارة دائمة، من مادة لطف: أي تصف بالرفقة؛ والثانية صفة مكتسبة مؤقتة لما آل إليه الدم بعد استخدام "الملطف"، من مادة لطفه فصار لطيفا. والمفهومان مختلفان لمصطلحين يعدّان من المشترك اللغويّ ؛

3 - الفعل (يلطف، غلظ، يبرّد، يبّس+مرادفين: تحمي، تسخن) :

ظهر في النصّ الفعل المشتقّ من المصطلح ليزيد دلالة مصطلح وصوحا، فمثلا : الفعل "لطف" ظهر في التعريف في أربع مناسبات : فاقترن في الأولى والثالثة والرابعة بالأفعال التالية : تحلو وتذهب بالسّد، ويفتح سدّد الكد : واقترن في الثانية بعارة

(5) نفسه، ص 120.

(6) نفسه، ص 112.

الكيموس العليظ، وهو دليل على ما في مصطلح (ملطف) من معان قد لا تكشفها صيغة المصطلح ويظهرها الفعل بسياقته المختلفة، إلى جانب استعمال الرازي أحياناً لأفعال مرادفة ساعدت على مزيد بلورة المفهوم المنشود للمصطلح.

4- المصدر : (التلطيف، التغلظ، التبريد) :

إن ورود المصطلح في شكل مصدر دليل على استقرار المفهوم وتداوله. فإن التلطاف أو التغلظ أو التبريد نتيجة حاصلة بفعل نجاح "الملطف" في القيام بوظيفته. ولهذا تحولت الوظيفة المفترضة إلى حدث ناجز.

5- صفة التفضيل (الطف، أغلظ، أرطب) :

تفيد صيغة التفضيل أن المفاهيم التي تدل عليها المصطلحات لا يمكن أن تكون على درجة واحدة من القوة، فهناك مثلاً : اللطيفة والألطف، شأنه شأن أي دواء إنما هو خاضع في تأثيره لطبيعة المستعمل وكيفية الاستعمال.. إلخ. كما لاحظنا استعمال الرازي لوسائل تفضيل أخرى باعتماد "أشد" أو "أكثر" مع المصدر عندما لا يسمح المصطلح باشتقاق صفة تفضيل منه : "سريق الشعر أكثر تبريداً" ؛ "لحم الجرور شديد الحرارة يتولد منه دم غليظ" (7).

6- صفة الفاعل (ملطف، مبرّد) :

اسم الفاعل يدل على اكتساب هذا النوع من الأغذية قوة فاعليته. والمصطلحان المعنيان مشتقان من فعلي "لطف" و"برّد" وصيغتهما دالة على وقوع حدث، ومن ثم تعديته إلى المفعول الذي وقع عليه.

7- صفة المفعول (المبرّد) :

تبدو أهمية هذه الصيغة في تأكيدها تدخّل الدلالة العامة بالدلالة الاصطلاحية، حتى أنه لا فرق بينهما في هذا الاستعمال.

(7) نفسه، ص 134.

وبصفة عامة نَحْنُ نَعْرِفُ أَنَّ المصطلحات تتكوّن من مقولتي الاسم والصفة، لكن هل يوحى تنوّع بنية المصطلح الصرفية وعدم تحمّدها في صيغة المصطلح الأصليّة (مصدر، اسم، صفات الفاعل والمفعول والمشبّهة والتفضيل إلى جانب الفعل) إلى إمكان تناوب هذه الصيغ في بلورة المفهوم الواحد، وفق سباقات متنوعة ؟ وهل إنّ حيويّة البنية ويسر اندراجها في الخطاب هما اللذان قرّبا نصّ الرازي من اللغة العامة حتّى أن القارئ لا يكاد يشعر بخصوصيّة الدلالات الدقيقة وربما المعقّدة التي يكرّسها النصّ العلمي ؟ إن صحّ ذلك فهو يُحتسب للرازي باعتبار أنّه وفّق إلى هذا التبسيط واليسر في توظيف المصطلح في مجال علميّ صارم، من المفروض أنّ تكون أدواته شديدة العسر على غير المختصّين، ومصطلحاته شديدة الانغلاق بنية ودلالة.

وشبيهه باعتماد مشتقات المصطلح في النصّ العلميّ دخوله في علاقات ائتلافية أو اختلافية مع مقابله أو مرادفه لتيسر شرحه توسّلاً بالأفاظ اللّغة العامّة، على أنّ بعض هذه الألفاظ قد نجد له امتداداً في النصّ العلميّ ليتحوّل هو نفسه إلى مصطلح مدخّل، ولكنّ أعلىها تظّل بمدلولاتها العامّة التي تُفقد المصطلح جاناً من صرامته العلميّة.

وفي ما يلي بعض الصيغ الصرفية التي ظهرت لهذه المصطلحات ودرجة تواترها :

المصطلح	اسم	ص. مشبهة	فعل	مصدر	ص. تفضيل	ص. فاعل	ص. مفعول	الجملة
ملطف	+	+	+	+	+	+	-	6
عليّظ	+	+	+	+	+	-	-	5
بارد	+	+	+	+	-	+	+	6
حارّ	+	+	+	+	+	-	-	5
يابس	+	+	+	-	-	-	-	3
رطب	+	+	-	-	+	-	-	3
المجموع	6	6	5	4	4	2	1	

2-3 . المصطلح والدلالة :

2-3-1 . الدلالة المعجمية (*) :

نلاحظ أنَّ المصطلحات الستة صفات مفردة (صفة الفاعل : الملطف، وخمس صفات مشبهة : الغليظ، والبارد، والحار، واليابس، والرطب)، ولكنها قد تستعمل في النص العلمي مركبة، فيراد إليها الاسم (العداء أو الأغذية أو الأصعمة أو الأدوية) فيقال مثلاً : "العداء الملطف"، أو "الأغذية الغليظة". أمّا دلالاتها العامة فتشير إلى وضوح تصنيفي عند الرازي اعتمد فيه على طائعات الأشياء في إسناد المفهوم ووضع المصطلح. فحمل حركة المصطلح الداحلية قائمة على نسق وتقابل وتراتب، فهناك : الثنائية والضدية والتسلسل : (الملطف/الغليظ، والبارد/الحار، واليابس/الرطب)، فإن عناصر الطبيعة التي استمدت منها هذه المصطلحات هي نفسها قائمة على ثنائية : القوة (الملطف أو اللطيف، والبارد، والرطب) والضعف (الغليظ، الحار، واليابس). بذلك يكاد يكون الاصطلاح وتصنيفه مستمداً من تصنيف طبائع الأشياء، وهو ما يسرّ حصر المفاهيم ويسهل إدراكها وضبطها. ويكشف تحوّل المفردة من التعميم إلى التخصيص ، بفصل الجاز وما يواكب ذلك في لاستعمال من حيوية دلالية وشكلية، عن نشاط لعويّ يفتح أمام المفردة آفاقاً معنوية تكسيها القدرة على التحوّل في علاقات دلالية وفق الحقول المفهومية التي توظف ضمنها، وهذه العملية تقوم أساساً على مبدأ التحريد الذي يحرّر المفردة من مجالها الدلالي المتفق عليه ويدخلها في مجال اصطلاحيّ وفق علاقة مجازية ما. فكيف يظهر المصطلح في نصّ الرازي ؟

2-3-2 . الدلالة الاصطلاحية :

لوحة المصطلحية علامة، وهي وحدة مفهومية في جدول مصطلحي، وهي وظيفة تصنيفية دالة على موقع المرجع في نظام استعماله وميدان استغلاله (الحقل المعرفي). ولن يتأتّى لنا إدراك ذلك إذا عاجلناها معرلة عن النصّ، فإنّ وظيفة التركيب التسقيّ المؤسّس

(8) عن قاموسي : لسان العرب والمعجم الوسيط.

للوحدۃ المصطلحيّة هو الأساس : لوسط الدّلالیّ. أيّ الدّقة في تحديد المضمون المفهوميّ لجاح الوظيفة المرجعيّة. فإنّ التّحديد الدّلالیّ في مستوى التّركيب المصطلحيّ يستند إلى صبط المفهوم وعمله عن مفاهيم مجاورة عاملة في حقول معرفية أخرى، وحصره بالنسبة إلى مدلول المعجميّ العامّ المؤسّس لوجود العلامة اللّغوية. فإنّ مرور المفردات من العموميّة المعجميّة إلى الخصوصيّة المصطلحيّة تحصر الحقل الدّلالیّ للمفردة في مدلول خاصّ يؤهلها لقيام بوظيفة اصطلاحية، أيّ يؤسّس علاقته الخاصة بالمفهوم العلميّ لتتحول المفردة إلى دلّ مدلول اصطلاحی جديد كعلامة على مفهوم لا تقبل الاشتراك أو الغموض. فهل يصحّ ذلك على هذه المصطلحات ؟

أ - الملطّف :

إنّ دلالة مصطلح "الملطّف" مختلف صيغه الواردة في النصّ لا تحيل إلى معناه العامّ الحقيقي، وهو في الغالب المعنى الحسيّ (أي الذي يحوّل الحشوة إلى نعومة). بل دلّت على معان محدّدة محدّدة محاوراً من الحسيّ إلى المحرّد ويبدو أنّ الصيغة الصرفيّة لمصطلح "الملطّف" وهي من فعل 'لطف' تحمل دلالة التأثير بما في الحمار الهضميّ إذا تشبّح، وبما في العداء إذا كان عسير : "ومن الأعداء الملطّفة جسّ آخر يلفّ ما بقي من الشّيء العليظ بما فيه من أحدّة والحراقة" (9)، تصحّ بدلت دلالة "الملطّف" : علاج الآثار السليّة للعداء العليظ في البدر.

ب - الغليظ :

يؤدّي مصطلح 'الغليظ' في هذا النصّ دلالات مختلفة وإنّ تقاربت صلاتها، ولكنّها جميعاً مبيّنة للدّلالة المعجميّة العامّة من ناحية التّحريد. فلعلّ من أبرز خاصيّات 'الغليظ' جاسه الحسيّ، (باعتبار 'الغلظ' أساساً صفة مادّية لما هو قويّ خشن شديد). وهذا دليل على أنّ الثقل المجازي انبنى على التّحريد، فأطلقت صفة (غليظ) تارةً على الغذاء الدسم المغذّي : 'والأطعمة الغليظة إذا صادفت بدناً حاراً .. انضمت وغذّت البدن غذاء كثير،

(9) نفسه، ص 112.

بقيا وقوته بقوة كثيرة" (10)، وتارة على اللاذع الحادّ : "ما بقي من الشيء العليط عا فيه من سخنة والجرفانة (11)، وتارة أخرى على الكثيف ذي الجرم الرديء : "وبقي جرمه غليظ رديئا" (2)، وطورا على الأطعمة القوية الشديدة : "ولبن البقر أغلظها وأوقفها لمن يريد أن يخصب بده، ولبن الأثني أرقها وإياه يُستقى في علل الرئة" (13) ... إلخ.

ج - البارد :

ظهر مصطلح "البارد" في النصّ العلمي بدلالات اصطلاحية يمكن تصنيفها كما يلي :

الخفيف المنكوبات : "الشعر قريب من الاعتدال إلى البرد. وهو قليل الإعداء" (14).

المحفّض لحرارة البدن : "العلس بارد يابس .. يطفئ ويردّ".

الطبيء : "الشعر (...) منفح مبرد ضارّ لمن يشكو الرياح والأمراض الباردة والقولح، صالح لمن هو محرور" (15).

مسكر للحرارة : "الخس بارد مسكن للهبب المعدة الحارة" (16).

د - الحارّ :

وحاء مصطلح "الحار" في النصّ العلمي بالدلالات الاصطلاحية التالية :

لمسحّ : "الأعدية الحارة يحتاج إليها من كان عليه البرد في الأوقات الباردة" (17).

المسّط : "والشراب يسخّس المعدة والكبد ويزيد في الدّم واللحم والحرارة العريية، فيجود لذلك الهضم كله" (18).

حادّ المذاق : [ومن الأغذية اللطيفة] "حارّ حريء مقطوع كالخرذل والحرف والثوم والكراث" (19).

-
- (10) نفسه، ص 113.
 (11) نفسه، ص 113.
 (12) نفسه، ص 113.
 (13) نفسه، ص 141.
 (14) نفسه، ص 122.
 (15) نفسه، ص 122.
 (16) نفسه، ص 145.
 (17) نفسه، ص 116.
 (18) نفسه، ص 130.
 (19) نفسه، ص 113.

هـ - اليابس :

- أمّا مصطلح "اليابس" فقد ورد في النصّ العلميّ بالدلالات الاصطلاحية التالية :
- مقاومٌ للرطوبة : "والأغذية اليابسة : يحتاج إليها من كان الغالب على بدنه الرطوبة" (20).
 - مصلّب عاصم : "البوط بارد يابس عاقل للطن ممسك للبول" (21).
 - مضادٌ للجفاف : "الحليب نافع ... يغذو الأبدان اليابسة أفضل إغذاء، ويميل بها إلى الاعتدال" (22).

و - الرطب :

- وظهر مصطلح "الرطب" في النصّ العلميّ بدلالات اصطلاحية هي كما يلي :
- النديّ : "الأغذية اليابسة يحتاج إليها من كان الغالب على بدنه الرطوبة، وفي الأوقات الرطبة والبلدان الرطبة" (23).
 - العصر الطريّ : "الباقليّ قريب من الاعتدال إلا أنّه مائل إلى البرد، والرطب منه يولد أخلاطاً نيّة" (24).
 - اللين الناعم : "كلما كان الحيوان أطرى فلهمه أرطب وهو خير" (25).

4-2 . التعريف :

ليس المقصود بالتعريف الركن الثاني من أركان الوضع في المعجم، فليس كتاب المصور في الطبّ للرازي معجماً، لكنّ مسألة تعريف المصطلحات ضمن سياقها النصّي جعلت الكتاب في أبواب منه، ومنها المقالة الثالثة، ينحو منحى معجمياً فيتحوّل التأليف إلى مدخل، وإن حلت من الترتيب، مشفوعة بصوص اشتمت على عناصر من التعريف تمثّل في الحقيقة لبّ المسألة المصطلحية في الكتاب لأنّ هذه التعريفات مثّلت تناول العمليّ حياة المصطلح في النصّ، ففيها يتجسّد سلوك المصطلح في النصّ من ناحية تولّده الاشتقاقي

(20) نفسه، ص 116.

(21) نفسه، ص 154.

(22) نفسه، ص 141.

(23) نفسه، ص 116.

(24) نفسه، ص 123.

(25) نفسه، ص 133.

ودخوله في علاقات تقابلية أو اتحادية مع مصطلحات أخرى، وما يشيع كلّ ذلك من مظاهر دلالية وأبعاد مفهومية مرجعية تصل المصطلح، من ناحية، بالمجال العلمي الذي استعمل فيه ومن ناحية ثانية، بحقله الدلالي العام. وهذه المروحة ليست في الحقيقة ناتجة عن قراءة خارجية بقدر ما هي منصهرة في طبيعة خطاب الرازي.

فإنّ التعريف هنا لم يقم في الحقيقة على خصائص التعريف المعجمي اللغوي العام القائم على العلاقة بين المصطلح المعروف باعتباره وحدة مصطلحية وتعريفه في القاموس، بل هو قائم على صرب من الخطاب التحليلي يردّ فيه التعريف في إطار جدولة مصطلحية خاصة بالمجال العلمي المدروس.

ولهذا نجد الرازي يقتصر على عدد محدود وضروري من أركان التعريف، فاستغنى عن التديقات اللغوية المتعلقة بالموجود المعروف، وقد يكون ذلك لاعتقاده أن المعاني المقصودة بديهية وأنها مستقرة في الاستعمال العلمي (كالأصل الاشتقاقي، والدلالة الحقيقية)، وعن ذكر مكان وجوده (إن كان نباتاً أو حيواناً أو معدناً) وذكر زمانه، ومصادر المعلومات التي استقاها عنه ؛ بل إنّ الرازي لا يركّز إلا على ماهية الشيء المعروف وخصائصه وظروف استعماله ونوع الاستفادة منه وما يميّزه عن غيره ؛ ثم هو يُلحق بذلك التمثيل له بنوعين من النماذج : الأول : إيجائي يمثّل فوائد استعماله، والثاني : سلبي يمثّل مضار استعماله، فيحذّر منه. وذلك كله يسمح بتحويل التعريف إلى بناء دلالي للمفهوم المحصّص للمصطلح، يبيّن خصائص المرجع ويحدّد موقع المصطلح في النظام المصطلحي. فليس التعريف حوصلة تطول أو تقصر للمضمون المدلولي فحسب، بقدر ما هو بناء مركّب من معلومة وتحليل خاضع لنوع من الترتيب التدرجي للسّمات التي تمكّن من تحديد المصطلح في إطار مجموعة من العلامات ومبدأ حصر العناصر السياقية المكوّنة لمرجعه. ويتأسس التعريف على يحمل هذه العناصر. وهي في مستوى البنية القاموسية تؤسّس علاقة بين المصطلح باعتباره علامة لغوية (ذات مرادفات، ومقالات، واشتقاقات يستدعي النص ظهورها)، وعدد من العناصر

الخارجية الضرورية لتحديد وجوده (محال استعماله، كيفية استعماله، آثار استعماله، صلته بمصطلحات محاورة، ترجمته، توثيقه...).

فالتعريف حينئذ شكل من الأشكال الأساسية في إعداد صياغة المصطلح وإدراجه في الخطاب إذ لا يمثل التعريف عادة بذاته كما هو في القاموس، بل هو وجه من وجوه الإمساك بالمصطلح قصد توطيئه توطيئاً يمثل في الحساب ثم في العدم ذاته.

وسحاول في هذا العمل تتبع اصطلاحات التي حدّدا، وكيفية تمظهرها الشكلي والدلالي في النصّ العلمي المرسوم، لتعرّف على سلوكها في النصّ ومدى إيجابها عن دلالتها الحقيقية إلى دلالات اصطلاحية حادثة فيها بسبب تعيّر استمائها من ألقاط عامة إلى مصطلحات :

2-4-1 بنية التعريف .

ورد مصطلح 'اسطّاف' أو مشتقاته أو مرادفاته ومقالاته ٠ اثنين وعشرين مرة، منها اثنا عشرة 'للملطف' ومشتقاته، وسبع لمقالاته، وثلاث للتوصيح، وواحدة للمرادف.

أما مصطلح 'عبط' : فقد عُرّف بذاته في خمس حالات ؛ ومشتقاته (علط...) في ماستين ؛ ومرادفه (لرح...) ستّ مرات ؛ ومقالبه (لصيف...) أربع مرات ؛ وخواصه (عسر الحصى والاحساس) في السب في ماستين .. فيكون المجموع تسعة عشر استعمالاً سبعة منها فقط لأصل المصطلح وما يشق منه، والباقي وهو اثنا عشر استعمالاً مكتملاً لوظيفة تعريف.

واشتمل تعريف مصطلح 'الارد' على عشرين استعمالاً للمصطلح منها أربعة في تعريف المصطلح بذاته (ارد)، وخمسة بمقالبه (حارّ)، وعشرة بخواصه (حامض، عقص...).

وصمّ تعريف مصطلح 'الحارّ' عشرة استعمالات منها اثنان للمصطلح نفسه وواحد لمشتقاته وثلاثة لمقالاته وأربعة بخواصه التوصيفية.

وصمّ تعريف مصطلح 'الباس' ثمانية استعمالات، منها واحد فقط للمصطلح المرسوم، وأربعة مقالاته وثلاثة لخواصه التوصيفية.

واشتمل تعريف مصطلح "الرطب" على تسعة استعمالات، منها أربعة للمصطلح المدروس، واثنان لمقابلاته وثلاثة لخواصه التوضيحية.

وكل هذا دليل على أن إدراك مفهوم المصطلح ليس بديهياً وأن تعريفه يمرّ بعميقات لغوية شديدة التعقيد يستدعي فيها العالم مقدرات اللغة العامة لتيسير مفهوم المصطلح وتقريب مرجعه من الأذهان، قصد حصر حدوده ومنع الالتباس عنه. ولذلك فالرازي عرف المصطلح بذاته : (ملطف)، وبصرفه (لطيف/يلطف...)، وبمقابله (غليظ)، وبمرادفه (أرق)، وبخواصه (قوي، متوسط)، إلخ.

وتبدو جميع هذه المظاهر دليلاً كذلك على ديناميكية المصطلح وقدرته على التفاعل داخل النصّ. بما يبدّد تلك الصورة القارّة لنا عنه وهو أنّه ذو مفهوم ثابت شديد الاستقرار جامع مانع. وهذه واحدة من خصائص معالجة المصطلح داخل النصّ. وما ظهور هذا العدد الكبير من الألفاظ المتصلة بالمصطلح في تعريفه إلا دليل على مصاعب صط المصطلح وتحديد مراجعه بالدقة التي يقتضيها العلم.

ممكن إذا كان استخدام المقابل والمرادف والخواص التوضيحية مفهوماً في نصّ تعريف، فإنّ التساؤل يبقى قائماً حول كثرة المشتقات حتى لكأنّ النصّ أحياناً يعرق في التكرار، فهو أردنا أن يحمل التعريف لقلنا : (الملطف هو نوع من الغذاء يصنّف حسب قوته إلى لطيف ومتوسط وغليظ، يهتمنا منها الغذاء اللطيف لأنّ وظيفته تتمثل في أنّه يلطّف الشيء الغليظ ليردّه ألطف أو أرق) وهنا نعود إلى الدلالة المعجمية الأصلية وهي الرقة.

إنّ هذا الدوران في نفس الحلقة الاشتقاقية لم ييسّر في الحقيقة عملية الفهم بقدر ما ييسرها المصطلح المقابل (غليظ). ولهذا لاحظنا لدى الرازي تغليباً لتكرار المصطلح المقابل (سبع مرات) حتى كاد يضاهي درجة تكرار المصطلح المعرف نفسه (أربع مرات)، تضاف إليها ثمانية مشتقات ومرادف واحد). وهو ما يفسّر وظيفة "الملطف" وزادها، إيضاحاً، إصانة إلى وحدات ذات وظيفة تفسيرية مثل : (قوي، متوسط) وهي للدلالة على درجة مفعول الغذاء المدروس.

وعلى هذا المتوال من استخدام الترادف والتقابل والتعاقد بمضي الرازي في تعريف بقية مصطلحاته.

وتبدو جميع هذه المظاهر دليلاً كذلك على أن للمصطلح قيمة لا تبدو إلا من خلال تفاعله داخل النص، وهي عملية إعادة صوغه والتصرف فيه من التعميم إلى التخصيص، والمراوحة في كل ذلك من المصطلح إلى التعريف ومن التعريف إلى المصطلح. وما ينتج عن ذلك من بدائل قالمة على استعادة التعريف بطرق مختلفة، إضافة إلى ما يصحب المصطلح في كل مرة من تعابير توصيفية، لمريد التحكم في المفهوم وتمييزه عما يجاوره من مفاهيم قد تنبش به.

والطريف هو استخدام الرازي نفس المنهج مع كل مصطلح من المصطلحات التي عالجناها. وهو ما يؤكد منهجه التصنيفي المبني على فكرة الثنائيات الطبيعية وما يتولد عنها في مستوى الأغذية من قوى تراتبية تنتظم طبيعة الأشياء نفسها كالبارد والحار واليابس والرطب، إلخ.

وهكذا فالتعريف يمكن أن يقوم على عدة أركان نظرية وتحريية. وقد اعتمد الرازي تقريباً نفس المقاييس في جميع التعريفات وهي :

- أساس لغوي : اعتماد مشتق من نفس الجذر، أو المقابل، أو المرادف.
- خصائص الغذاء ومنافعه ومخاطره.
- التمثيل له ، بذكر : قوائم من أسماء الأغذية، أو بحارب معينة، أو شروط الاستعمال.

ومع ذلك يظل كل تعريف من هذه التعريفات في حاجة إلى مزيد توضيح وهو ما سيحوزه الرازي في المرحلة التي سمينها التحليل.

2-5 . المصطلح والتحليل :

إن الخصائص المرجعية للمصطلح تعطيه موقفاً خاصاً في النظام المعجمي، إذ لا يكون تحديده كافياً إلا إذا اقترن تعريفه وتحديد مضمونه بواقع مادي معين. فلا يمكن مثلاً تحديد المضمون المصطلحي إلا داخل نية السياق : فتحلل عناصره الأساسية المكونة له،

وينظر في علاقته بمصطلحات مقابلة أو مرادفة، وفي كيفية استعماله في النص، وفي بيته الاشتقاقية، وبنيته المفهومية.

فما سميناه تفسيرا هو ما جاء في شكل إضافات لجوانب مكملّة للتعريف مما لا تسمح بنية التعريف بظهوره بسبب نزعتها الشمولية والتجريدية. فالرازي احتاج في مساسات كثيرة لمزيد توضيح مفهوم المصطلح بتبرير خصائصه العلاجية أو تنبيه إلى آثاره الأخرى، أو باللجوء إلى ذكر أمثلة عنه، أو بتقريب مدلوله بالمقابل أو بالمرادف، أو بتوليد مشتقات منه.

وفيما يلي محاولة لتتبع ذلك في مستوى النص.

2-5-1. الخصائص :

- أ - المنافع : لا تخلو أغلب الأغذية من فوائد، ولكن سبل الانتفاع بها ومعرفة طرق استعمالها والأسباب الحاملة عليها هي ما سيعمل الرازي على إظهاره في ما سميناه "منافع الغذاء". وقد تكون هذه الفقرة مطولة، وقد لا تجاوز الجملة في مواطن أخرى :
- الملطف : "لأنّ الدم المتولّد منها إذا خالط الدم الذي في البدن صار الكرّ أرقّ وألطف ممّا كان"⁽²⁶⁾. فمن خصائص هذا الملطف أنّه يولد دما رقيقا لطيفا ؛ ويمكن تبين ذلك من جهة معرفة مفعول الغذاء الملطف، فهو: يرقق الدم: أي يصيره مائيا. بمعنى غلبة الخفة على الكثافة، حتى يصير ضعيف التغذية، فلا يؤدي إلى فاضل أو نعام وسدد.
- الغليظ : "وهو في نفسه غليظ مولد للكيّموس الغليظ"⁽²⁷⁾. ومن خصائص هذا الملطف أنّه غليظ مولد لكيّموس غليظ يملّط ما بقي من الشيء الغليظ في المعدة.
- البارد : "فما كان منها عفصا فهو بارد غليظ، وما كان حامضا فهو بارد لطيف"⁽²⁸⁾.

(26) نفسه، ص 111.

(27) نفسه، ص 112.

(28) نفسه، ص 116.

- الحارّ : "وكلّ شراب مسكر فإنّه يستخّن البدن؛ وأقلّه إسّخانا هو الأبيض. والشراب يستخّن المعدة والكبد ويزيد في الدم واللحم والحرارة العريضة، فيجود لذلك الهضم كلّهُ" (29).

- اليابس : "وكلّ ما يشوى وكلّ ما يطبخ وكلّ ما يقلّي" (30).
الرطب : "وكلّ ما يطبخ بالماء ويسلق ويقلل فيه من الأبرار والخلل والمرى والسداب ولحوم الصغار من كلّ الحيوان" (31).

ب - التنبّهات : يقدّم الرازي ملاحظات غالباً ما تعقب مرحلة الفوائد، ينّه فيها إلى مخاطر المبالغة في استعمال أغذية بعينها، فقد تتحوّل فائدتها إلى مضرّة. وقد يعدّها : كيموس غليظ، سدد في الطحال أو في الكلى، صعوبة هضم ؛ كما يمكن أن تكون هذه التنبّهات مجرد تعريف بقيمة الغذاء وأحسن السبل في الاستفادة منه :

- الملتطف : "وهذا جنس من الطعام نافع لمن ليست له حركة، وكانت الحرارة العريضة في بدنه ضعيفة ولم يأمن أن يتولد في بدنه كيموس غليظ أو يتولد في كبده أو طحاله سدد أو في كلاله أو دماغه أو يكون في بعض مفاصله علة من البلغم" (32).

- العليظ : وأجود ما تستعمل هذه الأغذية في الشتاء لاجتماع الحرارة في باطن البدن وطول النوم. ومتى أحسن أحد في بدنه نقصاً يئاً، أو أكلها أحد كانت الحرارة في بدنه قليلة وخاصة في المعدة" (33).

- البارد : "وما كان من الشراب أبرد عنفاً فهو أقلّ الأشربة حرارة، فإن كان ذلك عليظاً جديثاً فهو بارد" (34).

- الحارّ : "والشراب يستخّن المعدة والكبد ويريد في الدّم واللحم والحرارة العريضة" (35).

(29) نفسه، ص 130.

(30) نفسه، ص 116.

(31) نفسه، ص 117.

(32) نفسه، ص 111.

(33) نفسه، ص 113.

(34) نفسه، ص 116.

(35) نفسه، ص 130.

- اليباس : "وإن كان يابس القوام جفّ" (36).

- الرطب : "كلّما كان الحيوان أطرى فلهمة أرطب وهو خير، وكلما كان أَسْرَ فلهمة أيبس وهو شرّ" (37).

2-5-2 التمثيل : ليس التمثيل هنا مجرد تقريب فكرة ولكنّه من صلب رسالة العلم. فالحقيقة أنّ التمثيل هنا تقصد به نماذج من الأغذية أو الأدوية التي تتناسب مع طبيعة الحلة التي يتناولها الرازي بالدرس. وقد يخضع لاختلافات حسب الممثل له، فأحيانا يكون في شكل مسرد وأحيانا يتطلّب العنصر الممثل به تدقيقا (شروط الاستعمال، والظرف، وطبيعة المستعمل..):

- الملطّف : "ككتاب جسم الخنطة المغسول غسلا، ولحم الفراريج والدراج، والحجل، وأجحة الطيور، وما لان لحمه من صفار السمك ولم يكن فيه لزوجة، والقرع وما أشبه ذلك" (38).

- العليط : "وأما لحوم الخرفان والصان فكلها رطب لرح، ولحم فراح الحمام والعصافير يولد دما أسحر وأعلط من الدم المعتدل" (39).

- البارد : "...وهي الشعير والقرع والبطيخ والإحّص.. والخيار وما إلى الحموضة والعفوصة من العنب والريبس. وأما الخلّ فهو بارد لطيف صارّ للعصب" (40).

- الحارّ : "لحم الجروور شديد الحرارة يتولّد منه دم عليط" (41). 'الكبد حارّ كثير الإغذاء وثقيل بصيّء امضم' (42).

- اليباس : "...وهي كالعنس والكرنب والسويق الجاف، وكلّ ما يشوى وكلّ ما يطحّ، وكل ما يقلّي.. والخلّ والخردل والمرّيّ واللحوم المسنة من جميع الحيوان..". (43).

(36) نفسه، ص 111.

(37) نفسه، ص 113.

(38) نفسه، ص 114.

(39) نفسه، ص 114.

(40) نفسه، ص 116.

(41) نفسه، ص 134.

(42) نفسه، ص 136.

(43) نفسه، ص 113.

الرَّطْب : "ومنها ماء الشعير والقرع والقثاء والبطيخ والخيار والبقلة واليمانية والباقلِي الرطب والحمص الرطب واللوبيا الرطب" (44).

2 - 5 - 3 المقابل / المرادف : كثير، ما يحتاج الرازي لتوصيحه مفعول الغداء وخصائصه أو لبيان تأثيره إلى استحضار مقابله أو مرادفه سوء في الخصائص أو في المفعول:
- المَلَطَف : "أجود الأغذية له المتوسطة فيما بين اللطافة والغلظ، لأنها لا تنهك البدن وتضعفه كالأغذية اللطيفة ولا تولد خاما ولا سدا غليظة" (45). في هذا النص اقترن 'التلطيف' بالرقّة والخفة، وقابل في نفس الوقت مصطلح "الغليظ" المؤدّي إلى 'الخام' و"السّد".

- الغليظ : "الترمس : غليظ عسر الهضم، وإذا طَيَّب ثم أكل لم يُسَخِّن" (46).
- البارد : "الأغذية الباردة يحتاج إليها من كان حارّ البدن وفي الأوقات والبلدان الحارة" (47).

- الحارّ : "وكلّ شراب مسكر فإنّه يسخّن البدن، وأقلّه إسحانا هو الأبيض" (48).
اليابس : "والأغذية اليابسة : يحتاج إليها من كان الغالب على بدنه الرطوبة" (49).
الرطب : "كلما كان الحيوان أطرى فحمه أرطب وهو حار، وكلما كان أَسْ فحمه أيبس وهو شر" (50).

لكنّ هذه المصطلحات التي تقدّم اقتضى ظهورها في النصّ ظهور مشتقات من جذوعها يتبس بعضها مع وطائعها الاصطلاحية حتى لتبدّر كأنّها مرادفات لها. وهذه المشتقات هي: أفعال وصفات وأسماء. وردت في الغالب في نطاق تعريف المصطلح وتحليله داخل النص العلمي (مثلا: لَطَف، اللطيف، ألطف، اللطافة، والتلطيف) ووجودها وجود

(44) نفسه، ص 117.

(45) نفسه، ص 114.

(46) نفسه، ص 124.

(47) نفسه، ص 116.

(48) نفسه، ص 130.

(49) نفسه، ص 116.

(50) نفسه، ص 133.

مساعد لأنها تزيد في تعريف المصطلح وييسره من ناحية وتكسبه خاصية المفردات العامة في تصرفها داخل الاستعمال.

3 - الخاتمة :

لا شك أن المصطلح وحدة لغوية ذات أبعاد .

- لغوية تمكن من تحديد دلالتها العامة وخصائصها باعتبارها منتمة إلى إحدى المقولتين اللتين ينتمي إليهما المصطلح وهما مقولتا الاسم والصفة ؛

- مرجعية تحدد مفهومها ومجال استعمالها العلمي ؛

- ومنطقية تدل على مقدرة الإنسان على التجريد للسيطرة على واقعه بفضل تصنيف فكري لعالم الأشياء يسمح بإيجاد صلة بين مفهوم الوحدة المصطلحية ومرجعها من عالم الأشياء.

وللمصطلح وظيفة أساسية في بناء المعرفة والتحكم في أنظمة المفاهيم وتسهيل استغلالها والتحكم العملي فيها. غير أن إشكالية المصطلح تظل في صعوبة تخلصه من دلالاته العامة وتأرجحه بين الدلالة الأصلية والمفهوم الاصطلاحي مما يحد من وظيفته إلى جانب ما تطرحه الوظيفة المرجعية من غموض أو اشتراك بين الحقول المعرفية لصعوبة تحديد المفاهيم من محال دلالي إلى آخر. ويرجع ذلك في الغالب إلى تطور العلوم وما ينجر عنه من وجوب تطوير بنية المفاهيم ومراجعة تعريفاتها تبعاً لتغير نظام المصطلحات.

من هنا كان اهتمام اللسانيين بقضايا المصطلح وإدراجه ضمن البحث اللساني المعجمي، بعد أن ظلّ ردحا من الزمن مقطوع الصلة بمجواره اللغوية مقتصر على اجتهادات العلماء المصطلحيين باعتبار تعارض علاقته المفهومية القائمة على مرجع خارجي يعبر عنه بمصطلح داخلي، مع علاقة الدلالة اللغوية القائمة على دال ومدلول. ولهذا يندرج عملنا ضمن تأكيد العلاقة العضوية بين المصطلحية (terminologie) باعتبارها علم المصطلح نظرياً وتطبيقاً، فهي معجمية مختصة ؛ وبين المعجمية (lexicologie)، باعتبارها علم المفردات نظرياً وتطبيقاً، فهي معجمية عامة. وكلا الفرعين يكونان حينئذ علم المعجم

(51). فهما يشتركان في خصائص هذا العلم، من بحث في تكوّن الوحدات من حيث هي كيانات مجردة مفردة معقّدة لها دلالاتها أو مفاهيمها ومناهج تولّدها وتقيسها وخصائصها لتمييزية. وهو ما يجعل دراسة المصطلح جزءاً من الدرس اللغوي المعجمي العام، بما فيه من حركة وتطوّر هي جزء من خصائص المصطلح اللغويّة.

وليس أدلّ على ذلك من هذه المعالجة التي تحايز النظر إلى المصطلحات باعتبارها قوائم مستقلة قارة في علم من العلوم، إلى درسها باعتبارها وحدات لغوية تدرج داخل لغة الخطاب فتتأثر بما يحيط به شكلاً ومضموناً، فتتغيّر أبنيتها وتعاد صياغتها في اتجاه التعميم أو في اتجاه التحصيل... وجميع ذلك يطرح في مستوى السياق عدّة تساؤلات حول بيته ودلالته تظهر من خلال سلوكه في النص العلمي، وتتجسّد خاصة في مستوى الدلالة العامة والخاصة، وتعدّد الأبنية.

الحبيب النصراري

المعهد العالي للغات - تونس

المراجع

- ابن طالب، عثمان "علم المصطلح بين المعجميّة وعلم الدلالة"، ضمن : المسدي عبد السلام وآخرون : تأسيس "قصية الاصطلاحية"، بيت الحكمة، قرطاج - تونس، 1989، ص ص 69 - 103.
- ابن مراد، إبراهيم . المعجم العلمي العربي المختصّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.
- _____ مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- _____ مقدّمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- الرازي، أبو بكر : المصوري في الطب، تحقيق : حازم اليكري، الألكسو، الكويت، 1987.

(51) ينظر حول هذه المقاربة المعجميّة لعلم المصطلح بحث إبراهيم د' مراد "المصطلحيّة وعلم المعجم" في كتابه مسائل في المعجم، ص ص 30 - 44.

حَرَكَةُ الْمُصْطَلَحِ النَّحْوِيِّ فِي كِتَابِ سِيبَوَيْهِ

سلام بزي حمزة

يهدفُ هذا البحثُ إلى دراسة حركة المصطلح النحوي في الخطاب اعتماداً على أقدم مدونة نحوية عربية بين أيدينا، وهي كتاب سيبويه، ولا سيما على الصفحات الأولى من هذا الكتاب التي يقدم فيها سيبويه الأسس النظرية لعلم النحو. ولن يتناول هذا البحث سوى وجهين من وجوه هذه الحركة : أولهما بعض مظاهر إعادة صياغة المصطلح. ولا سيما الاهتمام بحده وشرحه والتمثيل له، وثانيهما بعض مظاهر الترادف المصطلحي، ولا سيما دور السياق في اختيار مصطلح ما، دون مرادفه.

أ - الحَدُّ والشرحُ والتَّمثِيلُ :

الحَدُّ والشرح وجهان من وجوه إعادة الصياغة، وهي التعبير عن المعنى نفسه بطريقة أخرى. أمّا في المصطلحات التي تعينا فهي اختلاف الصيغ في الإحالة على مرجع واحد غالباً ما يختار أصحاب الاختصاص مصطلحاً قد يكون بسيطاً، وقد يكون مركباً للتعبير عنه، ففي مجال النحو مئات من المصطلحات البسيطة، وعدد لا يستهان به من المصطلحات المركبة التي قد يستخدمها النحوي وحدها، وقد يستخدمها مشفوعةً بحدودها وشرحها، أو يستخدم هذه الحدود والشروح في مكافأها.

الشائع في الدراسات النحوية العربية أن سيبويه لا يحد مصطلحاته، وأن على من يدرس مصطلحات الكتاب أن يقوم باستخراج حدودها من خلال النظر والتفتيش فيه، وهي عملية صعبة بلا ريب، لأن الوصول إلى الحدود لا يكون إلا في مرحلة متقدمة من

البحث، فهو يستدعي قدرًا كبيرًا من التوضيح والتمكن من المادة، وإتقان الفن الذي هو موضوع الدراسة.

لا تنطلق هذه النظرة إلى مصطلحات الكتاب من فراع، فمقارنة أبواب النحو فيه بما شاع في كتب النحويين بعده، ولا سيما المتأخرين منهم، تسمح بانوصول إلى هذا الرأي الشائع، لأن الفارق كبير حقًا في هذه المسألة، فكل باب من أبواب النحو في كتب المتأخرين يبدأ بذكر المصطلح وحده. ويمكن أن يُمثل لهذا النوع بالصفحات الأولى من شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري المتوفى في القرن الثامن للهجرة (761 هـ/ 1361 م) في شرحه لأوّل باب من أبواب النحو، في أقسم الكلام حيث يقال : "الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف". يقول ابن هشام - ونحن نقله هنا نقلًا مختصرًا - :

"الكلمة قولٌ مفرد [...]"

والمراد بالقول : اللفظ الدالُّ على معنى [...]

والمراد بالمفرد : ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه [...]

وهي [أي الكلمة] : اسمٌ وفعلٌ وحرف [...]

ولكلٍّ من هذه الثلاثة معنى في الاصطلاح، ومعنى في اللغة :

فالاسم في الاصطلاح : ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترنٍ بأحد الأربعة الثلاثة.

وفي اللغة : سَمَةُ الشيء، أي علامته [...]

والفعل في الاصطلاح : ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بأحد الأربعة الثلاثة. وفي

اللغة : نفسُ الحدث الذي يُحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما.

والحرف في الاصطلاح : ما دلَّ على معنى في غيره، وفي اللغة : طرفُ الشيء⁽¹⁾.

لا ريب في أن هذا النوع من التصنيف ليس في كتاب سيبويه، وإنما هو مما قام به

النحويون اللاحقون في عملية ضبط المصطلح وإحكامه بعد أن استقرت مصطلحات النحو

العربي، فانكبوا على التراث الذي تركه السابقون لضبط حدوده، وإحكام الصنعة فيه. غير

أن غياب هذا النوع من التصنيف في كتاب سيبويه لا يعني غيابًا كاملاً للحدود فيه، ولا

(1) ابن هشام الأنصاري : شرح شذور الذهب، ص 11 - 14 .

سيما في رسالته التي تشكّل المنطلقات النظرية لعلم النحو. وقد يكون للحدّ في الكتاب وظيفة تفوق وظيفته في كتب النحو الأخرى، فالحدود في هذه الكتب تقرّر ما هو شائع مستقرّ عند جماعة النحويّين من أهل الاختصاص على قاعدة تعلّم المصطلح وحدّه من قبيل إحكام الصنعة. أمّا في كتاب سيبويه الذي لا يتّبع هذا النهج، فربما يكون حدّ المصطلح دليلاً على ابتكار سيبويه له، أو على أنّه يُحمّله معنى جديداً لم يكن له، أو على أنّه يستخدمه للدلالة على مفهوم لم يكن شائعاً في زمانه، لأنّه حين يستخدم المصطلح الشائع في زمانه فالأخرى أنّ يتركه دون حدّ - كما فعل في كثير من مصطلحاته - فهو مما تعرف القوم عليه، وتواضع العلماء على مفهومه (2).

إلا أنّه لا بدّ من القول إنّ حركة المصطلح لا تكون بالحدّ وحدّه، بل تتحدّ أشكالاً متعدّدة أخرى. وليس من المألوفة القول إنّ غيابة الحدّ قد يكون دافعاً إلى التوسّع في هذه الأشكال، وأبرزها الشرح والتمثيل، ذلك أنّ الشرح شكّل من أشكال إعادة الصياغة، مثله كمثل الحدّ في أنّه يُدرج المصطلح في الخطاب، ويقدمه، ويسمح بالتعرّف عليه، وبغيره من الألفاظ العامة.

بدأ سيبويه كتابه باب "علم ما الكلم من العرية". يطرح عنوان الكتاب، منذ البداية، فصيّة ماهية الكلم، فيشير إلى أنّه مصطلح يستدعي الحدّ، ولذلك يستعيده سيبويه شارحاً فيقول: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" (3). غير أنّ شرح سيبويه ليس حداً بالمعنى الأرسطي للحدّ، وليس تبييناً لماهية الكلم كما يمكن أن يتوقّع لقارئ، بل هو شرح على سبيل التقسيم، أيّ أنّه قائم على ذكر المقولات التي تندرج في الكلم، وهي عنده ثلاث: الاسم، والفعل، والحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل؛ فحدّه لهذا المصطلح، أو شرحه له، إنما يقوم على ذكر الأقسام الثلاثة واحداً واحداً بترتيبها شارحاً كلّ واحد منها، وهذه أمانة أخرى على أننا أمام مصطلحات فنيّة، لا أمام ألفاظ من اللغة العامة.

(2) انظر عبد القادر المهيري: "إشكالية التاريخ للمصطلح النحوي"، حسن حمزة: "في تطور المصطلح النحوي العربي".

(3) سيبويه - الكتاب، 12/1.

يقول سيبويه عن الاسم : "فالاسم رجل وفرس"، فلا يكون الشرح هنا بذكر
 الماهية، ولا بذكر الأقسام كما في المثال السابق، وإنما يكون على سبيل التمثيل؛ فليس
 الرجل والفرس مقولتين من مقولات الاسم، وإنما هما مثالان من أمثله، ونموذجان من
 نماذجه، ولا يستغرقان الاسم كما يستغرق الاسم والفعل والحرف مقولة الكلم. ولو شاء
 سيبويه أن يستغرق الاسم بالأمثلة لَوَجَبَ عليه أن يسرد أسماء اللغة جميعاً. ولذلك اكتفى
 بذكر مثالين ربما كانا من أكثر الأسماء دوراناً على الألسنة، وتبادراً إلى الأذهان، ومن
 أكثرها تمثيلاً لمقولة الاسم لأنهما يجمعان أكثر خصائص هذه المقولة وعلاماتها.

أمّا في الفعل، فإن سيبويه يقدّم حدّاً على الحقيقة، لأنّ الفعل عدّه "أمثلة أُخذت
 من لفظ أحداث الأسماء [أي المصادر]، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو
 كائن لم يقطع" (١). ويبدو أنّ هذا الحدّ كان في الفعل لأنّ الفعل في العربية ظلّ محتفظاً
 بكثير من الخصائص الصرفيّة التي تسمح بانتظامه في تصريفه، وبناء "ما مضى وما لم يمض"
 على حدّ قول سيبويه. أمّا الاسم فإنّ أبنيته لا تكاد تُضبط كثرة. قال ابن القطّاع في كتاب
 الأبنية : "قد صنّف العلماء في أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا منها، وما منهم قد
 استوعبها. وأول من ذكرها سيبويه في كتابه، فأورد للأسماء ثلاث مائة مثالٍ وثمانية أمثلة،
 وعنده أنه أتى به. وكذلك أبو بكر بن السراج ذكر منها ما ذكره سيبويه، وزاد عليه اثنين
 وعشرين مثالا، وزاد كلّ من أبي عمر الجرمي وابن حالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا من
 ترك أضعاف ما ذكر. والذي انتهى إليه وسّعاً، وبلغ جهدها بعد البحث والاجتهاد، وجمع
 ما تفرّق في تأليف الأئمة ألف مثالٍ ومئتين وعشرة أمثلة" (٢). وهذا العدد عددٌ هائل
 يزداد في كل يوم بازدياد الألفاظ التي تقرضها العربية من غيرها من اللغات.

أمّا "الحرف" الذي جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل" فإنّ سيبويه لا يحده، بل يمثّل له
 كما مثّل للاسم، بذكر عددٍ من نماذجه.

(4) نفسه ، 12/1

(5) السيوطي : المزهر ، 4/2.

في جميع الأمثلة التي ذكرت، والتي يُحَدُّ فيها المصطلح، أو يُشرح، أو يُمثَّل له، يتحرك المصطلح في الخطاب في اتجاه واحد هو الانتقال من المصطلح التَّحْوِي الذي صار مألوفاً عندنا، وهو الكَلِم، والاسم، والفعل، والحرف إلى أشكال أخرى من التعبير تُمَثِّلُ المَعْنَى، أو تُحِيلُ إلى المرجع دون العودة إلى لفظِ المصطلح نفسه.

حين تكون حركة مصطلح في هذا الاتجاه، أي حين يلجأ الكاتب إلى شرح مصطلحاته وإعادة صياغتها فإنه يتوخى من ذلك إيضاح الفكرة، وتقريب المفهوم إلى ذهن قارئه، وتفادي اللَّبْسِ مخافةً أن يُحْمَلَ المصطلحُ على غير الوجه الذي أراده. وليس هذا الأمر وفقاً على كتب التَّعْلِيمِ ولا على كتب التَّعْمِيمِ في مجالات العلوم والفنون الشائعة في أيامنا، وهي الكتب والمجلات والمنشورات التي تتوجَّه إلى جمهور واسع من القراء، فتحتاج إلى تبسيط الأمور أمامهم، وإلى تقديم المصطلحات مع شروحاتها وأمثلةها مخافة أن تظَلَّ بعيدة عن أذهانهم - وإن كان فيها أشيخ وأفسى - وإنما هو أيضاً في النصوص التي تُكْتَبُ لأصحاب الاختصاص. وعلة ذلك أن أصحاب الاختصاص أنفسهم قد لا يستخدمون المصطلح نفسه، فقد يتقدح أحدهم مصطلحاً جديداً يحتاج إلى شرحه قبل أن يسير ويجتمع عليه أهل الفن. وقد يتعايش مصطلحان مختلفان للمفهوم الواحد فترة من الزمان. وقد يستخدم العالم مصطلحاً قديماً فيُحْمَلُهُ مفهوماً جديداً لا بدَّ من شرحه؛ فالفتح، والضم، والكسر على سبيل المثال، ليس لها في كتاب سيويه نفس المفهوم الذي لها في المصطلحات المنسوبة إلى الخليل بن أحمد المراهيدي في كتاب مفاتيح العلوم لأبي عبد الله الخوارزمي، ولا في كتاب العين، لأن المصطلحات المنسوبة للخليل لا تميز بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب، ولذلك يحتاج سيويه إلى شرحها، فهو يستخدمها بمفهوم مغاير للمفهوم القديم، فيمصل بين الرفع والضم، والصب والفتح، والجر والكسر، والجزم والوقف، مع أن هذه المجاري الثمانية كما يسميها، يجمعها في اللفظ أربعة أضرب : فالرفع والضم ضرب واحد، إلا أن الأول لما يتغير آخره تتأثر عامل من العوامل، والثاني لما يُبْنَى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه بتأثير عامل.

تكثر أمثلة التعميم التي يُنتقل فيها من المصطلح إلى شرحه، أو إلى حده في رسالة الكتاب، مما يوحي بأن المصطلحات فيها جديدة، أو أنها مستخدمة فيها للتعبير عن معاهيم جديدة. مثال ذلك مصطلحات المستقيم، والقبيح، والمحال، والسند، والمسند إليه التي حُدِّثا عند ورودها لأول مرة.

غير أن المصطلح لا يرد في النص مرة واحدة في الأعم الأغلب، فلا يكفي في الحديث عن حركته في الخطاب أن يُشار إلى حده، أو إلى شرحه عند وروده أول مرة. والآفة أن سبويه لا يكتفي بحد المصطلح، أو بشرحه، أو بالتمثيل له في أول مرة، بل لا يفتأ يُذكر بهذا الحد، أو بذلك الشرح حين يتكرر ورود المصطلح مستخدماً في بعض الأحيان، عبارات قد تختلف قليلاً أو كثيراً عن تلك التي استخدمها في أول مرة، وهي عبارات يمكن أن تُعد بدائل لعبارات الحدود والشرح المتقدمة؛ فلقد حدَّ المستقيم القبيح ومثّل له بقوله : ' أما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك : (قد زيدا رأيت)، و(كي زيدا يأتيتك)، وأشباه هذا" (6). وحدَّ المحال، ومثّل له بقوله : "وأما المحال فإن تنقّض أول كلامك بآخره، فتقول : (أتيتك غدا) و(سأتيتك أمس) (7). غير أنه لا يكتفي بهذا الحد المباشر للمصطلح، فلا يلبث أن يعود إليه بصورة غير مباشرة مستخدماً الألفاظ نفسها، أو جزءاً منها، أو بدائل عنها لشرح المصطلح نفسه مخافة أن يُنسى، دون أن يكون ذلك على طريقة الحدود، فيعلّل في باب ما يحتمل الشعر أن يوضع الاسم موضع الفعل في مثل هذا البيت :

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طَوْلِ الصَّدُودِ يَدُومُ

وإنما الكلام، كما يقول سبويه، "وقل ما يدوم وصال"، غير أن العرب قد يقدمون ما حقه التأخير، ويؤخرون ما حقه التقديم، ويحتملون، والكلام لسبويه، "فَبَحَّ الكلام حتى يضعره في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقض" (8).

(6) سبويه : الكتاب ، 26/1

(7) نفسه، 25/1.

(8) نفسه، 31/1.

يرى في هذه العبارة 'ويحتملون فتح الكلام حتى يصعوه في غير موضعه' كيف يستعيد سيبويه حذراً لفُح وهو 'أَنْ يصع اللفظ في غير موضعه'. وكيف يستعيد في العبارة الأخرى: 'لأنه مستقيم ليس فيه نقص' حذراً للمحال، وهو 'لَنْ ينقص أول كلامك بآخره' لأن مستقيم صدّ المحال، فهو 'دَنْ' لَنْ لا تنقص أول كلامك بآخره.

هذا النمط من حدود وشروح والأمثلة ودلائلها واسعٌ جداً في الكتاب، وهو باب مهم من أبواب شرح حركة المصطلح التَّحوي في كتاب سيبويه. وفي الصفحات الأولى من الكتاب عدداً لا بأس به من هذه الدلائل.

يقول سيبويه عن الفعل إنه 'أُمثلة' أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وُصِيَتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كثر لم يقطع"، ثم لا يستأنس أن يعود إلى استخدام جزء من هذا الحد، فيقول قاصداً الأفدر: 'فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وهما نسبة كبيرة' (٩).

ويقول عن الإعراب إنه يكون 'للأسماء المتمكنة، وبالأفعال المصارعة لأسماء العاعيين التي في أوانها روند الأربع' (١٠)، ثم يعود إلى ما يشه هذه العبارة في حديثه عن هذه الأفعال، فيقول: 'وإنما ضارعت أسماء العاعيين أنك تقول "كذا وكذا" (١١).

إن الانتقار من المصطلح إلى حده وشرحه وأمثله، ثم العودة إلى الشروح ودلائلها، وهو ما يتيته الأمثلة السابقة، هو تقار من خصوص إلى العموم، وغالب ما يُنقل فيه من لغة الاختصاص إلى لغة التعميم لعمي وهي التي يتوسل بها التَّحوي في شرح مصطلحه، أو التمثيل له. هذا النوع من الانتقار هو توجه لأرر من وجوه إعادة لصناعة عند الحدث عن حركة لمصطلح وندرجه في الخطاب

عالمًا ما تسير عمليّة إعادة لصناعة في كتاب سيبويه، وفي غيره، من اختصاص إلى العموم. غير أنه لا شيء يجمع من أن تسلك لعملية أسبيل انعكاس، فتنتقل من العموم إلى الخصوص، أي من الحدود والشروح إلى استخدام المصطلح، فيكون المصطلح

(٩) نفسه، ٢١.

(١٠) نفسه، ١١١.

(١١) نفسه، ١١١.

حينئذ تتوَجَّعُ لما سَبَقه، وتسمية لما تمَّ شرحه. يتحدث سيبويه، على سبيل المثال، عن الصِّدَّة وعن اعتبارها جزءاً من الاسم، كما يمكن أن تكون الصفة جزءاً من الموصوف، إن كان لا يُعرف إلاً بها. مثال ذلك وصف (الأحمر) الذي يوصف به (زيد) إن كان زيدٌ هذا لا يُعرف إلا بصفته، لأنَّ الزَّيْدِينَ كثيرون، فنقول : (مررت بزيدٍ الأحمر) فيكون (الأحمر) من تمام الاسم، ولا يعمل فيه الفعل، فكذلك قول الشاعر، الحارث بن كُلَّة [من البحر الوافر] :

فما أدري أغيَّرَهُمْ ثَاءٌ وطولُ العهدِ، أم مَالٌ أصابوا ؟

فـ (المال) مرفوعٌ، وليس منصوباً على أنه مفعول به للفعل (أصابوا)، ولا يتصب (المال) سواءً أذُحِنْتَ الهاء على الفعل، فقلت : (أصابوه)، أو حذفته، فقلت : (أصابوا)، كما هو الحال في هذا البيت، لأنَّ الفعل هنا بمنزلة الوصف للمال، فكأنه قال : (مالٌ مصبٌ). ويتَّضح الأمر إن عرُفْتَ (المال)، لأنك حينئذ تُدخل الاسم الموصول فنقول :

(فما أدري أغيَّرَهُمْ ثَاءٌ، وطولُ العهدِ أمِ المالُ الذي أصابوا ؟)

فيكون الفعل صلةً للموصول كما يقول النحويون العرب، فهو إذن بمنزلة تمام الاسم، وكالجزء منه، فلا يمكن أن يعمل فيه فينصبه.

يقول سيبويه في شرح البيت : "يريد : (أصابوه). ولا سبيل إلى النصب وإن تركتَ الهاء لأنه وصف، كما لم يكن النصبُ في ما أتممت به الاسم، يعني الصلة" (12) ؛ فهو يقدم الشرح أولاً، وهو قوله : "ما أتممت به الاسم"، ثم يعطي المصطلح المقابل له، وهو (الصلة)، مستخدماً لفظاً يدل على المعادلة بينهما، وهو لفظ (يعني).

غير أن سيبويه يسلك المسلك المعاكس في مكان آخر من كتابه في الموضوع نفسه : موضوع الصلة، حيث يعطي المصطلح، ثم يشرحه بعد ذلك، كما في المثال التالي: (أأخواك اللذان رأيت ؟) حيث يُعَلِّلُ سيبويه رفعَ الاسم الموصول (اللذان) وعدمَ نصبه بالفعل المتأخِّر عنه، فيقول : (رأيتُ) صلةٌ لـ (الذين)، ثم يشرح الصلة فيقول :

(12) نفسه، 88/1.

"وبه يتمُّ اسمًا" (13) ، أي أنَّ الاسم الموصول (اللذان) لا يتم إلا بصِلته، وصِلته هي الفعل (رأيت).

وهكذا نرى أنَّ حركة المصطلح، وعملية اندراجها في الخطاب تسير في اتجاهين متعاكسين : من لغة الاختصاص إلى اللغة العامة، ومن اللغة العامة إلى لغة الاختصاص. في الاتجاه الأول يُقدِّم المصطلح، ثم تُعطى حدوده، وشروحه، وأمثله، فيتوسَّل الحويُّ بالفاظ اللغة العامة في شرحه، وتقديمه، وتوصيحه. أمَّا في الاتجاه الثاني فيُقدِّم المفهوم، ويُشرِّح، ويوضح، حتى إذا استقرَّت الفكرة في الذهن قدَّم الحويُّ المصطلح المتعارف عليه، أو المصطلح الذي يختاره لتسميته.

ب - دَوْرُ السِّيَاقِ فِي اخْتِيَارِ الْمُصْطَلَحِ / التَّرَادُفُ وَالسِّيَاقُ :

تكثرُ المترادفات في كتاب سيبويه، في المصطلح البسيط، وفي المصطلح المركَّب الذي هو أقرب إلى الشرح والتفسير منه إلى المصطلح، وهذا هو شأنُ المصطلحات في نشأتها قبل أن تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار. وليس من المستبعد أن يكون عدد من هذه المترادفات موروثًا عن التحويلات السابقة كالحليل بن أحمد وغيره من شيوخ سيبويه، فبعض المصطلحات التي يقال عنها لها خلافة بين البصريين والكوفيين كمصطلح (الحرف) عند البصريين في مقابل (الأداة) عند الكوفيين يعود إلى كتاب العين الذي يستخدم هذين المصطلحين، فيأخذ سيبويه بواحد منهما، ويأخذ الفراء بالآخر.

إنَّ الترادف بين مصطلحين ترادف مرجعي يُقصد به إحالة كلِّ واحد من المصطلحين إلى نفس المرجع دون أن يكون المدلول واحدًا فيهما، ففريق كرة القدم الفرنسي مثلاً، يمكن أن يشار إليه بهذه العبارة، ويمكن أن يقال له : فريق (الثلثي الألوان)، أو فريق (الرُّق)، إذ يحيل هذان الاسمان : (الثلثي الألوان) و(الرُّق) إلى مرجع واحد، هو فريق كرة القدم الفرنسي المعروف، دون أن يكون في المدلول اللغوي للاسم الأول علاقة بالمدلول اللغوي للثاني. والقطار السريع في المغرب يحيل إلى نفس المرجع الذي يحيل إليه

الاسم العَلم (عَويطة). وهو العداء المعري المشهور. ولا ريب في أن الترادف الذي نتحدث عنه لا يمكن أن يكون ترادف كاملاً، بمعنى أن يمكن للمرادف أن يحل محل مرادفه في جميع سياقات، فهذا الأمر محال. يكفي للتدليل على هذا الأمر وإثبات الإحالة فيه، الاستعانة بعبء الكلمات المتقطعة التي لا يمكن فيها أن تحل كلمة محل كلمة أخرى، وإن كان المعنى واحداً فيهما لأنه لا يمكن للمرادف أن يكون له نفس لفظ مرادفه.

إن استخدام أحد المصطلحين المترادفين دون الآخر غالباً ما يكون محكوماً بالسياق الذي يستدعي هذا المصطلح أو ذاك ليندرج في الخطاب. وقد قمنا بفرز عدد من المصطلحات المترادفة في الكتاب -- وأكثرها من المصطلحات المركبة أو من الشروح التي تقترب من الاصطلاح -- وحاولنا النظر في بعضها لمعرفة دور الخطاب في اختيار واحد من المصطلحين مترادفين دون صاحبه المرادف له. ونحن نتناول مصطلحين اثنين من بين هذه المصطلحات، على سبيل التمثيل.

يستخدم سيويه (اجمع بالوو والنون)، و(اجمع الذي على حد التثنية) لتسمية ما صار يُعرف في التراث الحوي العربي بمصطلح (الجمع المذكور السالم).

المرجع واحد في هذين المصطلحين المركبين، أو إن شئنا أن نكون أكثر دقة، في هذين الشرحين اللذين يقتربان من المصطلح. غير أن المدلول اللغوي فيهما ليس واحداً، فالأول منهما يشير إلى زيادة اللو والنون في عملية الجمع، بينما يشير الثاني إلى صيغة الاسم في الجمع صيغة شبيهة بصياغة اثنين، وليس في المدلول اللغوي لس (حد التثنية) ما يقترب من مدلول (الوو والنون). غير أن المرجع واحد في الحالتين، إذ يشير المصطلح المركب الأول إلى زيادتين تحقان الاسم في آخره، هما اللو والنون، ويشير المصطلح المركب الثاني إلى جمع على غرار اثنتية التي لا تكون إلا بزيادتين تلحقان آخر الاسم هما الألف والنون، أي إلى جمع يكون بزيادة اللو واسون في آخر الاسم، فيبقى بناء الاسم فيه على حاله، ولا يكسر كما يكسر في جمع التكسير.

يبدأ سيويه بتثنية الاسم فيقول: 'واعلم أنك إذا شئت الواحد حقيقته زيادتان : الأولى منهما حرف المدّ والذين [...] ويكون الريادة الثانية نونا"، ثم ينتقل إلى الجمع فيقول :

'ورد جمع على حد التشية لحقتها رائدات : الأولى مهما حرف المد والنون. والثانية نون' (14).

إن تسمية الجمع هذا بأنه (على حد التشية) مرتبط بالسباق العام الذي ورد فيه، فالحديث عن التشية أولاً بإلحاق رائدتين بالمفرد، وأولاهما حرف المد وثانيتها النون هو الذي يقود إلى الجمع الذي (على حد التشية) لأن هذا الجمع يبنى على مفردة بزيادة حرف مد والنون، فهو في طريقة بنائه إذن شبيه ببناء التشية، ويريد التحوي الإشارة إلى هذا الشبه، فيستخدم هذا المصطلح، بل هذا الشرح الذي لم يستقر مصطلحاً. ولو شاء أن يستخدم المصطلح الآخر، أو الشرح الآخر، وهو (الجمع بالواو والنون) لما سمح له ذلك بمقاسة، ولا بالتوقف عند الشبه بين العمليتين : عملية التشية، وعمية الجمع.

وبعكس أن يقدم مثلاً ثابتاً عن دور لسباق في اختيار مصطلح ما دون مرادفه في حديث عن حروف الخاء التي يجمعها التحوي العرب في باب، ثم يجمعون واحداً منها، هو (إ) ثم لئاب. كما يجمعون (أ) أمّا للباب في حروف اصصت، و(إ) أمّا للباب في حروف المشبهة بالأفعال، وغير ذلك. وأمّ الباب هي الحرف الذي يجمع، دون غيره، أكثر حصائص باب، فهو نموذج، وهو خير ممثل له. ويشير سيويه إلى حرف الخاء هذا، فيقول عنه إنه "أمّ الجزاء" (15)، أو "أمّ حروف الجزاء" (16)، أو "إن الجزاء" (17). غير أن استخدام هذه التسمية أو تلك عما ما يكون محكوماً بسباق معين. يتناوب سيويه مثلاً قول الشاعر [من البحر الوافر] :

لقد كدبتك نفسك فكذبته
إن جزعاً، وإن إحمالاً صبر

فيقول : "فهذا على (بما)، وليس على (إن الجزاء)، كقولك : إن حقاً وإن كذباً"

(18).

(14) نفسه، 18.

(15) نفسه، 134/1.

(16) نفسه، 63/3.

(17) نفسه، 266/1.

(18) نفسه، 266.1.

من الواضح أن السياق الذي وردت فيه (إنِ الجزاء) هنا لا يترك مجالاً لـ (أمِ الجزاء)، ولا لـ (أمِ حروف الجزاء)، لأنهما يشيران إلى سمة خاصة من سمات هذا الحرف، وهي أنه أم الباب، لأن خصائص الباب كلها تجتمع فيه. ولا يكون اللُحْو إلى واحدة من هاتين التسميتين إلا حين يراد أن يقارَن بين هذا الحرف وحروف الجزاء الأخرى. لا بل إن تسمية (إنِ الجزاء) إنما جاءت إعادةً لِلْفِظِ (إنِ) الوارد في البيت حين يقول : (وَإِنْ جَرَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبَّرَ). وتأني التسمية المستخدمة هنا (إنِ الجزاء) لتقول إنِ (إنِ) الواردة في هذا البيت إنما هي على معنى (إمّا)، لا على معنى (إنِ) التي للجزاء، ولذلك يسميها (إنِ الجزاء). غير أن سيبويه حين يتحدث عن جواز تقديم الاسم في مثل قولهم : (إنِ زيدا ثَرَّةٌ تُضْرِبُ) يقول عن (إنِ) : "أمِ الجزاء" (١٩)، غاية من ذلك أن يقابل بينها وبين حروف الجزاء الأخرى.

خلاصة القول هنا أن دلالة المصطلح ومعناه اللُّغَوِيّ قد يكونان ذَوِي أثرٍ في اختيار هذا المصطلح دون مرادفه، في سياق من السِّياقات، وذلك حين تكون هناك مناسبة بينه وبين مباحث اللُّغَوِيّ، مما يسمح بإدراجه في الخطاب.

سلام بزي حمزة

جامعة ليون 2 - فرنسا

(19) انظر الكتاب، 1/ 134، وانظر فيه أيضا 3/ 63.

إعادة الصياغة وتطور التعبير السياقي

عند الأخفش الأوسط :

نواة الجملة نموذجاً

أحمد النيجاني جالو

0 - ليس البحث في المصطلح النحوي في هذه الحقبة من الزمن ترفاً علمياً تدفع إليه قلة الموضوعات الجديدة بالبحث، ولكنه ضرورة ملحة. فلقد دُوِّنت مصطلحات العلوم كلها منذ أجيال حتى أصبحت مُستقرة نسبياً، ولكن دلالة المصطلح النحوي طَلَّتْ غير مستقرة لمدة طويلة مقارنة بالعلوم الأخرى. ولئن وصل إلينا النحو علماً مستقراً وصح المعالم، يحدّد مقدار التضجّ العكريّ عند اللغويين العرب بالصورة التي نعرفها اليوم⁽¹⁾، فإنه يجدر بنا أن نعرف كيف نشأت التعابير الأولى لمصطلحات هذا العلم ؟ وكيف تطوّرت ؟ ومن هم أولئك الصفوة من النحاة الذين عكفوا عليه ولبّدوا وحملوه إلى الأجيال التالية، ذلك أن معرفة دقائق معاهيم النحو مرهونة حتى الآن بمعرفة تعابير هذه الفترة ومصطلحاتها.

ومن السبّاحة القول : إنّ هذه التعابير والمصطلحات النحويّة لم تولد كلها دفعة واحدة وفي زمن واحد، ولم يقدّم بعضها وتدوينها فرد واحد أو جيل واحد⁽²⁾. وهنا تكمن صعوبة في دراسة المساهمات الاصطلاحية عند فرد واحد كالأخفش بل حتى عند جيل واحد، ذلك أن الطبقات النحويّة الأولى لم يصل إلينا إلا القليل من تراثها. فكان

(1) انظر حمادي صمود : التفكير البلاغي عند العرب، ص 108.

(2) انظر عوض حمد القوزي : المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، المقدمة.

الاعتماد على ما نقله الرواة عنهم بصفة غير مباشرة في أغلب الأحوال. وهذا لا يقودنا إلى نتائج علمية مؤكدة نظراً لما يخضع له الرواة من تفسيرات مذهبية تدفعهم إلى أن ينسبوا إلى بعض رجال تلك الطبقات ما هم منه براء.

1 - مفهوم إعادة الصياغة وموضوعها :

إن ما نعتد عليه لدراسة ظاهرة هذه التعابير الاصطلاحية أو "التعابير السياقية" وتطورها وطرق صياغتها من خلال الأخفش الأوسط هو أساساً كتابه "معاني القرآن" (3). وهذا هو الكتاب الوحيد الذي رقع بين أيدينا والذي يمكن من خلاله استخراج خلاصة آرائه النحوية وتعابير ومصطلحاته.

ويتضمن هذا الكتاب بين دفتيه عددا ضخما من التعابير والمصطلحات، (حوالي 210 أصلاً تولد عنه أكثر من 600 مصطلح أو عبارة) (4)، بأشكال وأنماط مختلفة ومتباينة في الطول والقصر وكيفية طرق التعبير والصياغة. ولذلك كان تناول هذه التعابير والمصطلحات بالدراسة والتحليل شيئا شاقا، وترويض الفكر عليها عملا صعبا. وعلى هذا الأساس يكون من الصعب كذلك الحكم بولاء تعبير أو مصطلح معين إلى محوي بعينه. فاللغويون والنحاة العرب - وخاصة المتأخرين منهم - كثيراً ما يتساهلون في نسبة المصطلحات إلى واضعها، وكثيراً ما يؤثر بعضهم التعميم بدل التخصيص، فتراهم ينسبون تعبيراً أو مصطلحاً إلى الصيرين عامة في حين أنه مجرد مصطلح ورد استعماله عند سيويه مثلاً، أو يقولون إن مصطلحاً معيناً كوفي النشأة وما هو إلا مصطلح استعمله الكسائي أو الفراء (5)، مما لا ينهي ورود هذا المصطلح عند النحاة الآخرين. وبذلك تكون مسألة ولاء المصطلحات إلى نحاة معينين والحكم في دلالتها وتطورها من أكبر الصعوبات التي تواجه الباحث.

(3) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة : معاني القرآن، تحقيق فلز فارس، ط 1، جزآن، دار البشير، 1981.

(4) ينظر : Diallo Amadou Tidiane . La théorisation et la terminologie grammaticale d'al Akhṣas al Awsat, pp 754 - 795

(5) السيوطي، جلال الدين : معجم الهوامع شرح جمع الجوامع ، 2/ 128، يقول السيوطي : " هذا مبحث الحروف العاطفة. ويسمى المعطوف بها عند البصريين شُرْكة، وعند الكوفيين وهو المتداول نسقاً".

ومن هنا تأتي أهمية شهادة كتاب سيبويه (٦) في توثيق تعابير الأخفش ومصطلحاته وتطورها أو العكس ؛ ذلك أن كتاب سيبويه من أهم الآثار اللغوية التي وصلت إلينا. ورمز تأليف "الكتاب" يدلّ على أنه وقع في فترة متأخرة جداً عن بدء الدراسات اللغوية والتأليف فيها. ويدلّ الكتاب بشكله وحجمه وطبيعته على أنه لم يكن أول مؤلف في النحو، كما أن مؤلفه بعيد كل البعد عن أن يكون أول نحوي في الدراسات العربية.

1 - 1 . إعادة الصياغة، أنواعها ومراحلها :

إن الرجوع إلى الخطاب العربي في نصوص هذه المرحلة يبيّن الصعوبة والغموض اللذين يكتنفان تطور حركة المصطلح في هذه الفترة. ومن هنا كذلك تأتي أهمية مقارنة الأشباه والتضامير بين سيبويه والأخفش وغيرهما في كتب اللغة والنحو، ذلك أن الأول هو صاحب "الكتاب" ؛ والثاني له صلة قوية بالأول، إذ أنه تلميذه بر كان هو الطريق الوحيد إلى معرفة "الكتاب" (٧). ويمكن إذن أن نتصور أن حركة المصطلح اعتماداً على نصوص هذه الفترة قد مرّت بمراحل ثلاث على النحو التالي :

1 - 2 . مرحلة إعادة الصياغة أو تجديد الصياغة :

وهذه المرحلة هامة جداً لفهم التعابير السياقية الأولى لمصطلحات هذه الفترة. ويمكن تقسيم هذه العملية إلى نوعين :

النوع الأول . يدرّس شكل المصطلح ونوعه من حيث العموم أو الخصوص أو المساواة. وبعبارة أخرى فإن المؤلف يهدف في هذا النوع من الكتابة إلى أن ييسّط تعابير الخطاب ومفرداتها على القارئ، أي بحيث يكون فهم مصطلحات الخطاب في متناول القارئ الغفل العادي غير المتخصص. وهذا النوع هو الذي يعرف بإعادة الصياغة أو بتجديد الصياغة التعميمية.

(6) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مؤلف "الكتاب"، المتوفى سنة 180 هـ.

(7) هدى جيهو يتيشي : "خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه"، ص 2.

والنوع الثاني ينحو فيه المؤلفُ نحو الاتجاه المعاكس للطريقة الأولى فيردف العبارة السهلة الواضحة باستعمال مصطلح فني متخصّص ومتداول عند أهل الاختصاص توجّهًا للدقّة العلميّة. وهذا النوع هو الذي يُعرف بإعادة الصياغة أو بتحديد الصياغة التخصّيصيّة.

1 - 3 . مرحلة دراسة البدائل :

وبين هذا وذاك هناك مرحلة أخرى هي "مرحلة السائل"، ذلك أن نحاة هذه الفترة لا يحدون - غالباً - المصطلح أو لا يقصدون حدّه لأول وهلة. ولكن غياب الحد لا يعني غياب المصطلح، وبالتالي لا يعني غياب المفهوم الذي يعبر عنه هذا المصطلح. فعلى الباحث إذن أن يستنبط المصطلح وحده والمفهوم الذي يعبر عنه ويخرج ذلك جميعاً من الخطاب. وها يهتم الباحث بمرور استعمال المصطلح الواحد بكثير من مفهوم، أو استعمال المصطلح والانتقال منه إلى مصطلح آخر أو الانتقال إلى الشرح والحد والتفسير ونحو ذلك. وهذه العملية تدل على حركة المصطلح وتطوره وتدل على حركته من لغة الاختصاص إلى لغة العامة.

1 - 4 . مرحلة دراسة الألفاظ المصاحبة للمصطلح :

وفي هذه المرحلة يُعاد النظر في استعادة الشروح بألفاظ معينة ومتقاربة لأن السياق يتطلبها، ذلك أن السياق يمكن أن يكون هو المعرف الأساسي للمصطلح، كما أن السياق يمكن أن يكون مرتبطاً بمفهوم واحد في كثير من الأحيان، بحيث يشير إلى خصائص المصطلح ومواصفاته مثل التفرد وعدم تعدد الدلالة وتجنب الاشتراك ونحو ذلك.

وعلى العموم فإنّ عمليّة إعادة الصياغة أو تحديد الصياغة بنوعها ومراحلها تشكل كلها عمليّة مدروسة دراسة واعية ومتأبّية يكون الهدف منها الرجوع إلى التعابير السابقة في سياق الخطاب بصياغة جديدة إمّا لمزيد من الشرح والتوضيح لمفهوم معيّن، وإمّا أن يكون بنية تزويد القارئ بالمصطلح المتخصّص المقابل أو المساوي للصياغة الأصليّة في نصّ الخطاب.

2 - "في البدء كان مُصطلحُ الكلام" :

إنَّ مقارنة الأتساء والتطائر في ورود التعبيرات السياقية المرادفة للكلام عند الأخفش ظاهرة هامة جداً. "فالمصطلح الذي شغل أكثر النحاة هو 'الكلام' الذي قلما انعدم من تحليله كتاب نحوي. وترجم مختلف تعريفات النحاة للكلام عن حرصهم على وضع مصطلحات تجسم أبعاداً نظرية محكمة البناء. وإذا كانت الكلمة دالة على معنى واحد مفرد، فالكلام دالٌّ على الجملة المفيدة القائمة برأسها" (8). ويلاحظ فردينان دي سوسير 'أنَّ الجملة أحسن نموذج يمثل السياق، إلا أنَّها من مشمولات اللفظ لا اللغة" (9). فالكلام عند الأخفش وعند شيخه سيبويه ليس مقصوراً على وصف ما يستقيم تركيبه نحويّاً من حيث المجاري الإعرابية فحسب، ولا على وصف ما يستقيم معناه فحسب. فمفهوم الكلام عندهما يتوقف على فهم حقيقة هامة تصوّرها سيبويه، هي 'العلاقة السائبة' أو "الإسناد". وهي علاقة التلارم بين عناصر الكلام، وهي الآليات الداخلية التي تحكم أن كل واحد من المسند والمسند إليه مشروط ومقيد بالآخر وجوداً وعدماً. ولكن التعبيرات أو الاصطلاحات والمسميات التي كانت تعيّن هذه الظاهرة بالحدّ أو بالوصف أو بالشرح هي التي طلت غير مستقرة تصاع وتغير حدودها أو شروحيها توحياً لإيضاح الفكرة لدى السامع. وهذا التمسك من الانتقال إلى الحدود والشروح والعودة إليها من جديد بنفس الألفاظ أو بألفاظ متقاربة أدّى إلى بروز من الخطاب الذي يمكن أن نسميه بإعادة الصياغة أو تجديد الصياغة.

فقد تصور نحاة هذه الفترة صيغاً متنوعة للتعبير عن مفهوم الجملة منها مصطلح الكلام، ولكنهم عبّروا عنه أيضاً بتعابير أخرى. فقد عبر عنه سيبويه "بالمسند" و"المسند إليه" (10)، كما عبّر عنه كل من الأخفش وسيبويه بمصطلحات أخرى مثل 'الاسم' و"المبني

(8) المنصف عاشور : بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص 20 .

(9) فردينان دي سوسير : دروس في الأسس العامة، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجيبة، ص 188 [الأصل الفرنسي الذي ذكرته ترجمته هو التالي : La phrase est le type par excellence du syntagme Mais elle appartient à la parole, non à la langue - F de Saussure :

. Cours de linguistique générale, éd de T de Mauro Payot, Paris, 1980, p 172 - م. م.]

(10) ذكر سيبويه هذا الزوج - مصطلحي "المسند والمسند إليه" - في أربعة مواضع من كتابه على النحو التالي : الكتاب 1/ 123، 2/ 78، 3/ 328 .

عليه" أو "بالمبتدأ" و"المتي عليه" (11). وبتطبعة الحال فقد عبرا عنه أيضا "بالمبتدأ" و"الخبر" (12)، و"بالفعل" و"الماعل" (13)، أو باستعمال مشتقات بعض هذه المصطلحات التي تصاع على نمط تعابير سياقية خاصة بخطاب هذه العترة.

ونرى من خلال هذه التعابير الاصطلاحية دراسة إعادة الصياغة أو تحديد الصياغة التعميمية بحيث يتم تناول دراسة المصطلح بمختلف زواياه من حيث العموم أو الخصوص أو المساواة بين المصطلحات المستعملة بغرض تقريب الفهم إلى ذهن السامع عن طريق تبسيط التعابير ومفردات الخطاب بحيث يسهل على القارئ فهمه واستيعابه. ومن ناحية أخرى، يمكن أن نرى مثلاً من أمثلة إعادة الصياغة التخصيصية ليس فقط من خلال المصطلحات المستعملة على الاتجاه المعاكس للطريقة الأولى بحيث يردف أحد التحويلات العبارة السهلة الواضحة أو يردف الشرح والإعراب بعد استعمال مصطلح فني متخصص ومتداول عند أهل الاختصاص توغياً للدقة.

فقد عرف سيبويه مفهوم الجملة بتعبير سياقي آخر وهو : "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى" (14). ولم يرد هذا التعبير بعينه عند الأخفش ولكنه أورده بالوصف والشرح والرجوع إلى الإعراب حينما كان يعاج مفهوم الكلام من خلال تعبير آخر هو عبارة "لقينك رمس زيد أمير" فقال مقاربا هذه الجملة بجملة "يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ" (15)، وواصفاً العلاقة المتداخلة بين عناصرها، والتي قد عمل بعضها في بعض : "لما ابتدأ الاسم وبنى عليه لم يقدر على حتره وكانت الإضافة في المعنى" (16).

إن فهم مفهوم الكلام هنا - على ما يبدو - من أمثلة إعادة الصياغة التخصيصية موجه لأهل الاختصاص، لأنه لا يمكن فهم مفهوم الكلام هنا إلا بالرجوع إلى "نظرية العمل النحوية". فالأخفش يريد أن يوصل إلى ذهن القارئ عن طريق تعبير سياقي كهذا أن

(11) الأخفش : معاني القرآن، 9/1 : 460 / 2 - 461 .

(12) سيبويه : الكتاب، 23/1 : 33 - 43 : 87 / 2 . انظر كذلك الأخفش الأوسط : معاني القرآن، 9/1 .

(13) سيبويه : الكتاب، 23/1 : 87 / 2 . انظر كذلك الأخفش الأوسط : معاني القرآن، 95/1 .

(14) انظر مثلاً سيبويه : الكتاب، 235/1 : 417 ، 82/3 : 119 . وانظر أمثلة أخرى كذلك عند الأخفش الأوسط في معاني القرآن، 9/1 : 88 - 89 : 329 / 2 .

(15) الآية 16 من سورة غافر.

(16) الأخفش : معاني القرآن، 460 / 2 - 461 .

الجملة 'كلام قد عمل بعضه في بعض واستعنى'، ولذلك لا يمكن تحقيق الحر في الظاهر بين 'يوم' المصاف' والمصاف إليه وهو 'المصدر' المفهوم من المسند 'باررون' في جملة 'يوم هم باررون'، لأن آية العمل الحوي تجمع من ذلك. ولذلك حاول أن يصور تلك العلاقة من خلال تعبير آخر هو: 'لقيتكم من ريد أمير' فقال: 'لما ابتدأ الاسم وبني عليه لم يقدر على جره وكانت الإضافة في المعنى' (7).

3 - دراسة البدائل في التعبيرات السِّيَاقِيَّة :

إنّ الأخفش يعود في كتابه إلى النُّحاة والمُؤَوِّين السابقين لينقل آراءهم أو مصطلحاتهم. فقد ذكر في كتابه، على سبيل المثال لا الحصر، اسم الأخفش الأكبر أبي الحسن مرتين (18)، وذكر اسم عيسى بن عمر سبع مرات (19) وذكر اسم أبي عبيدة مرة واحدة (20)، وذكر اسم أبي عمرو ابن العلاء مرتين (21)، وذكر اسم يونس شيخ سيبويه خمس عشرة مرة (22)، ولكنه لم يذكر اسم شيخه سيبويه مرة واحدة. وهو كذلك لا يصرح بنسبة التعبيرات أو المصطلحات التي يستعملها إلى نحوي بعينه. ومن اللافت للنظر كذلك عدم ورود مصطلحي سيبويه المشهورين "المسند والمسند إليه" عند الأخفش. وهذا يدلُّ دلالة قاطعة على أنّ الأخفش لم يأخذ بجميع تعابير شيخه ومصطلحاته في مسائل النحو والصرف، ومن المسلم به إذن أنّه أخذ البعض منها وأصاف إليها بعضاً آخر دون الإشارة إلى ذلك، لأنّ نخاة هذه الفترة حين ينقلون آراء من سبقهم يصرفون همهم إلى تحيين المفاهيم الجردّة أكثر ممّا يهتمُّون بالمصطلحات ذاتها. ولهذا فإنّ التعبيرات الاصطلاحية هذه المرححة يكتنفها كثير من الغموض، إلى درجة أنّه يستحيل اليوم معرفة المصطلحات الأولى لعلم النحو معرفة يقينية ثابتة. فالخوارزمي وهو ينقل التعبيرات والمصطلحات النحويّة

(17) المرجع نفسه، 460/2 - 461.

(18) المرجع نفسه، 118/1 - 119.

(19) المرجع نفسه، 86/1، 103، 119، 356، 2، 468، 541.

(20) المرجع نفسه، 123/1.

(21) المرجع نفسه، 162/1، 191.

(22) المرجع نفسه، 46/1، 47، 50، 55، 122، 148، 152، 162، 186، 1213، 272/2، 273، 295، 470، 471.

ينص صراحة عليها قائلا: "على ما يحكى عن الخليل بن أحمد"، وربما اعتمد في ذلك على ما كان التلاميذ يتناقلونه شفاهاً عن شيوخهم دون أن يكون مسطراً في كتاب، أو أن هذه المصطلحات كانت مدونة في كتب لم تصل إلينا وضاعت فيما ضاع من كتب التراث النحوي⁽²³⁾. ومع ذلك فليس بعيداً أن تكون جل هذه المسميات من تركة سيبويه وأساتذته كيونس والخليل.

ولكي نمثل العموض الذي يكتنف تعابير هذه الفترة ومصطلحاتها يمكن إلقاء نظرة على دلالة تحديد الصياغة وعلاقة ذلك بظاهرة البدائل. ونقصد بالبدائل التعبير عن المصطلح الواحد بأكثر من مفهوم، أو استعادة الشروح بالفاظ متقاربة. فقد نرى أن الأخفش كثيراً ما يعبر بمصطلح واحد عن مفاهيم كثيرة. كما نراه يوظف لمفهوم واحد أيضاً تعابير أو اصطلاحات كثيرة أو يعبر عنه بالوصف أو بالحد أو بالشرح.

إن مصطلح الكلام عنده وعند سيبويه يقابل الشعر حيناً، ويكون بمعنى النثر حينئذ: "اعلم أنه يجوز في الكلام ما لا يجوز في الشعر من صرف ما لا ينصرف"⁽²⁴⁾ ويكون بمعنى الكلمة حيناً آخر: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء (...). والمذكر أخف من المؤنث"⁽²⁵⁾، والكلام يقابل القرآن مرة أخرى عند الأخفش ' (...). وأشبه هذا في القرآن والكلام كثير"⁽²⁶⁾. والكلام يرد بمعنى الجملة عند سيبويه والأخفش: "وهو كلام عمل بعضه في بعض"⁽²⁷⁾، ويستعمل الأخفش الكلام كذلك بمعنى اللغة بصفاتها أداة للتواصل لمجموعة من البشر "وذلك كثير في كلام العرب"⁽²⁸⁾، فالكلام إذن يجمع كل هذه الأمور وغيرها. والكلام عند الأخفش ومعاصريه متعدد المعاني "ينذهب في كل مذهب فلم يكن عربياً أن يتدع في النحو مصطلح جديد بإزاء الكلام، هو

(23) حسن حمزة: بنك المصطلح التاريخي للنحو العربي (تحت الطبع).

(24) سيبويه: الكتاب، 1/ 26، انظر كذلك الأخفش: معاني القرآن، 1/ 118، 129/ 2، 302.

(25) سيبويه: الكتاب، 1/ 20 - 22. ويقول الأخفش: وقالوا في بعض الكلام في "المنتن": مبتنن - معاني القرآن، 1/ 4.

(26) الأخفش: معاني القرآن، 1/ 27، 68، 136، 141.

(27) سيبويه: الكتاب، 1/ 235، 417، وانظر كذلك الأخفش: معاني القرآن، 1/ 102، 329/ 2.

(28) الأخفش: معاني القرآن، 1/ 3 - 4، 224.

الحملة، كما انتدع الشر بإراء الكلام؛ فتعدد مدلولات الكلام باعث على استخدام مصطلحات جديدة⁽²⁹⁾.

فقد عبّر نخاعة هذه الفترة عن مفهوم الحملة باستعمال مصطلح الكلام، كما قينا، ولكنهم عبروا عنه بتعابير أخرى كما رأينا. وباء عنى ذلك فقد يتعاش تعبيران مختلفان أو مصطلحان مختلفان للمفهوم الواحد. ولهذا نجد مثلاً أن الأحفش أو سيبويه يقول بصدق عصر من عناصر نواة الجملة أنه: 'قد شعل -' (30)، و'مزع لـ' (31)، و'قد بُي على' (32)، أو يعتر عنه بالاسم والمبني عنه أو بالمتدأ والمبني عليه (33)، وبطبيعة الحال فقد عبّر عنه أيضاً - كما سبق القول - بالمتدأ والخبر (34)، وبالفعل والفاعل (35).

وأغلب الظن أن الحليل لم يستعمل مصطلح 'الجملة' لوصف نواة الكلام، ذلك أن سيبويه لم يستعمل مصطلح 'الجملة' بالمندلول الاصطلاحي. بل استعمله بالمعنى المعجمي العام للفظ كأن يقول مثلاً: 'وجملة هذا الباب' (36). ولم يرد هذا الاصطلاح عند الأحفش كذلك في كتابه معاني القرآن إلا مرة واحدة بالمعنى المعجمي أو ما يكاد يقرب منه (37).

وقد استعمل الفراء كذلك هذا المصطلح ستّ مرّات في كتابه معاني القرآن. وكلها تكاد تشير إلى المعنى المعجمي لكلمة أكثر مما تشير إلى معناها الاصطلاحي (38). ويبدو أن الميرد (ت. 285 هـ/ 898 م)، هو الذي استعمل مصطلح 'الجملة' لأوّل مرة بالمندلول

(29) حسن حمزة: "بنك المصطلح التاريخي للنحو العربي"، (تحت الطبع).

(30) سيبويه: الكتاب، 33/1، 34، 47-48، 80، 229؛ وانظر كذلك الأحفش الأوسط: معاني القرآن، 57، 209.

(31) سيبويه: الكتاب، 33/1، 34.

(32) سيبويه: الكتاب، 78/2، 126، 127؛ وانظر كذلك الأحفش الأوسط: معاني القرآن، 2/460-461.

(33) الأحفش: معاني القرآن، 9/1، ج 2، 2/460-461.

(34) سيبويه: الكتاب، 23/1، 33-43، 87؛ وانظر كذلك الأحفش الأوسط: معاني القرآن، 9/1.

(35) سيبويه: الكتاب، 23/1، 87؛ وانظر كذلك الأحفش الأوسط: معاني القرآن، 95/1.

(36) سيبويه 3، 9، 1، انظر كذلك Troupeau, Gerard *Le siqne index du Kitâh de Sibawayhi* p 61.

(37) انظر الأحفش الأوسط: معاني القرآن، 9/1، وانظر كذلك Diallo Amadou Tidjany *La théorisation et la terminologie grammaticale d al Akhfis al Awsat*, pp215-241.

(38) الفراء، أبو ركريح يحيى بن زياد: معاني القرآن 1، 37، 2، 195، 267، 333، 318.

الاصطلاحي الواضح بقوله : 'إنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل حملة يحسن عليها السكوت/ وتجب بما العائدة للمحاطب" (39).

4 - دراسة الألفاظ المصاحبة للمصطلح :

إن كل بحث يتناول المصطلح في هذه المرحلة لا يمكن أن يهمل دراسة ظاهرة الألفاظ المصاحبة للمصطلح في التعابير السياقية، ذلك أن السياق - كما قلنا - يمكن أن يكون هو الموضح الأساسي للمصطلح في كثير من الأحيان، أو يكون هو المعرف الدقيق للمفهوم النحوي المراد تعريفه. وبناء على ذلك يكون السياق - غالباً - مرتبطاً بمفهوم واحد بحيث يمكن من خلال هذا الارتباط تحسب الاشتراك أو الترادف وضمان التفرد في المرجع وعدم تعدد الدلالة في المصطلح. والسياق بهذا المعنى يساعد في تحديد خصائص المصطلح ومواصفاته وتوضيح العلاقة بين الدلالة الأصلية والدلالة المكتسبة. ولهذا نلاحظ - غالباً - أن بعض التعابير في السياق تُرد مستعملة دائماً مع مصطلح دون آخر، لأن السياق يتطلب ذلك إما لكون السياق هو الذي يحد المفهوم وإما لكونه هو الذي يوضحه مع غياب المصطلح الدقيق أو غياب تعريف جامع مانع. فنحاة هذه الفترة - وعلى الأخص سيويه والأخفش والمراء - لا يتحدثون غالباً المصطلح وعلى الباحث أن يستخرج الحد حينئذ بمساعدة السياق. وهنا تظهر في مفهوم التعابير السياقية ظاهرة تلازم المصطلحات المختلفة.

4-1 . دلالة إعادة صياغة التعابير السياقية المصاحبة لمصطلح الخبر :

فإذا كانت دلالة بعض التعابير والمصطلحات الموظفة لمفهوم الجملة مثل : الفاعل والفاعل والمبتدأ والمضي عليه، والاسم والمبني عليه أو المسند والمسند إليه، قد تحددت معالته ووضحت في سياقه الخاص بحيث أصبحت دلالة كل تعبير منها تخصص لمفهوم واحد وبحيث يرد استعمال سياق معين مع مصطلح دون آخر لأن السياق يتطلبه كما هي الحال

(39) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، 8/1 ؛ انظر كذلك ابن هشام الانصاري : المغني، 2/

في مصطلح "الكلام" أو تعابير أخرى مثل "بني على" أو "شغل بـ" أو "فرغ لـ"، إلا أن دلالة بعض التعابير المصاحبة لسياق مصطلح "الخبر" طلت متقلقلة عند الأخفش ومعاصريه. وفي هذا المعنى يقول فردينان دي سوسير إن كل شيء في اللغة إنما يقوم على العلاقات. فالعلاقات والاختلافات القائمة بين عناصر اللغة تدور في نطاق دائرتين متميزتين تولد كل واحدة منهما نوعاً معيناً من القيم، وأن التقابل بين هذين النوعين يزيد في تبيان طبيعة كل منهما. فهما يوافقان صورتين متلازمتين من صور نشاطنا الذهني ولا عني الحياة اللغوية عنهما⁽⁴⁰⁾. وبناء على هذا المنطق، فإنّ الكلم تعقد فيما بينها في سياق الخطاب وبعتمتضي تسلسلها علاقات قائمة على الصفة الخطية للغة. وتنظم عناصر هذه الكلم الواحد تلو الآخر في سلسلة اللفظ في إطار سياق معين.

والحال أن الكلمة إذا وقعت في سياق ما في صلب الخطاب لا تكتسب قيمتها من حيث المعنى أو الإعراب إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق لها أو لما هو لاحق لها أو لكليهما معاً. وعليه فالخبر النحوي - وخاصة في تعابير هذه الفترة - يستلزم مثلاً المبتدأ أو الفاعل أو الاسم أو المسند إليه من حيث كونه العنصر الأول في الكلام، كما يستدعي في الذهن المسند أو الفعل أو المبني عليه من حيث كونه عنصر متمماً للكلام. ويستلزم مفهوم الخبر كذلك حكم الرفع من حيث كونه إحدى العمدتين في نواة الكلام. ومع ذلك فإن بعض التعابير السياقية المستعملة في سياق مصطلح "الخبر" عند الأخفش تخرج تماماً عن نطاق دائرة مفهوم نواة الكلام. فالأخفش يسمي "الخائن" حراً، يستعمل تعبير "خبر المعرفة" لتسمية الحال في مثل "إنه لعبد الله قائماً"⁽⁴¹⁾، وسيبويه يسميه حراً "بأنه المعروف"⁽⁴²⁾، والعراء يصطلح بتعابير مثل "الصب على القطع" أو "قطع النكرة من المعرفة"⁽⁴³⁾، والاتحاد في اشتقاق أصل المضاف إليه من مادة (ع. ر. ف) عند كل من الأخفش وسيبويه في عبارتي "خبر المعرفة" و "حبر المعروف"، وورود عبارة "قطع النكرة من المعرفة" المشتمة على نفس

(40) فردينان دي سوسير: دروس في الأسس العامة، ص 186.

(41) الأخفش: معاني القرآن، 2/ 516.

(42) سيبويه: الكتاب، 2/ 86 - 88.

(43) الفراء: معاني القرآن، 2/ 205.

أصل مادة (ع.ر.ف) أو ورود عبارة "النصب على القطع" المتضمن لمصطلح "النصب" المناقض لعنصري العمدة في نواة الجملة عند العرب، كل ذلك يوحي بأن المقصود من الخير ليس هو "الخبر النحوي" المقابل للمسند المتمم لنواة الكلام من حيث الإسناد والمعنى. والخبر كما عرفه سيبويه هو المبني عليه، أي كل كلمة بنيت على متداً غير وصف في علاقة تلازم بحيث يكون وجود كل منهما مشروطاً بوجود الآخر ليكون كلاماً (جملة)، وذلك ما سماه بالإسناد .

وبناء على هذا يتبين لنا أن سيبويه يعرف الخبر الإسنادي، أي الخبر النحوي، وهو الركن الثاني في الجملة والذي قد يتم معنى الكلام به، وقد لا يتم. فإذا لم يتم معنى الكلام بالركن الثاني مه تتوقف الإفادة حينئذ بفضله خارجة عن "الإسناد" أو عن "العلاقة البنائية". وهذا هو مفهوم الحال المتمثل في "قائماً" في جملة "إنه لعبد الله قائماً" (44)، والذي سماه سيبويه "بخبر المعروف"، وعبر عنه الأخفش "بخبر المعرفة"، لأنه خبر في المعنى وإن لم يكن خبراً في النحو أي لم يكن خبراً في الإعراب. ويفصل سيبويه ذلك في الباب الذي عقده بعنوان: "هذا باب ما ينتصب لأنه خبر المعروف المبني على ما هو قله" ويستعمل تعابير سياقية مثل: "هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتداً" أو "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتداً" (45).

ومن هذه المقارنة تظهر أهمية دراسة الألفاظ والتعابير المصاحبة للمصطلح أي ظاهرة تلامز المصطلحات المختلفة في هذه المرحلة من تاريخ المصطلح النحوي.

وهكذا نستنتج من هذه التحاليل المخصصة لهذا المفهوم عند كل من سيبويه والأخفش ورود استعمال مصطلح "الخبر" حال كونه موسوماً بحكم "الرفع" حيناً، وبحكم النصب حيناً آخر. ويستعمل الأخفش تعبير "خبر المعرفة" بهذا المطلق وبنفس المعنى ويجمعه مع الحال فيقول: "فانتصب لأنه خبر للمعرفة وقد حس عليه السكوت فصار حالاً" (46). ويعلق الفراء على مثل تلك الجملة فيستعمل تعبيراً مثل: "قطع الكرة من المعرفة" للدلالة

(44) الأخفش: معاني القرآن، 2/ 516.

(45) سيبويه: الكتاب، 2/ 86 - 87.

(46) الأخفش: معاني القرآن، 2/ 516.

على الحال (47). وقد استعمل الفراء تعابير سياقية مثل: "النصب على القطع" أو "قطع المكورة من المعرفة" وهما تعبيران مرادفان 'لخير المعرفة' عند الأحفش "وحيث معروف" عند سيبويه. غير أن مما يزيد الطين بلة - كما يقال - أن الفراء يستعمل أيضا هذه العبارة في مواضع أخرى ولا يريد بذلك الحال، لأنه يجمعها مع الحال فيقول: تعليقا على الآية {والسماوات مطويات بيمينه} (48)، ترفع السماوات 'بمطويات' إذا رفعت المطويات. ومن قال 'مطويات' رفع السماوات بالباء التي في يمينه كأنه قال: والسماوات في يمينه وينصب السماوات على الحال أو على القطع والحال أجود (49). ونظرا لأن العطف - كما يقول السحابة - يقتضي المغايرة، فإن المراد 'بالقطع' هنا ليس هو المراد 'بالحال' في نفس المكان. ويبدو إذن أن الفراء يريد بالقطع هنا أن تكون السماوات منصوبة بفعل محذوف.

وحلاصة ما في الأمر في هذا الباب أن الأحفش قد وظف مصطلحا واحداً وهو مصطلح 'الخير' لعدة مفاهيم: فقد استعمله بمعنى حيز المتدأ (50). وقد استعمل تعابير 'خير المعرفة' بمعنى الحال ثلاث مرات (51)، كما أنه قد استعمل "الخير" بمعنى جواب الشرط (52). واستعمله كذلك بمعنى "الخير" الذي هو صمد "الإشياء" (53).

ومن المفارقات أن الأحفش الذي استعمل مصطلح الخير لكل هذه المفاهيم لم يستعمله حينما كان يعالج ما يسمى "خبر كان". وفي تعليق له على الآية: {في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا وهم عذاب أليم عما كانوا يكذبون} (54). يقول الأحفش: "وتقديره بكونهم يكذبون، فيكذبون" مفعول لكان، كما تقول: سرتني زيد بكونه يعقل أي بكونه عاقلاً (55). فالمفعول على إطلاقه في لغة أهل الاختصاص في النحو يشير إلى مفهوم الفضلة في الكلام، غير أن ربطه بتعبير مثل "مفعول كان" أي إن لفظ "كان"

(47) الفراء: معاني القرآن، 205/3.

(48) الآية 67 من سورة الزمر.

(49) الفراء: معاني القرآن، 425/2.

(50) الأحفش: معاني القرآن، 9/1، 23.

(51) المرجع نفسه، 354/2، 316.

(52) المرجع نفسه، 187/1، 216.

(53) المرجع نفسه، 7/1، 190، 215.

(54) الآية 10 من سورة البقرة.

(55) الأحفش: معاني القرآن، 40/1 - 41.

المصاحب لمصطلح "مفعول" في هذا السياق هو الذي يحدد لنا أن المراد ليس "المفعول المساوي للفضلة"، ولكن المراد هو "تخبر كان" وهو العمدة المتم لنواة الكلام بعد دخول فعل ناسخ في عنصري الإسناد. وواضح إذن هنا في هذا التعليق أن الأخفش يتحدث عما عرف "بتخبر كان عند المتأخرين".

ونرى أن الألفاظ المصاحبة للمصطلح هنا، وبعبارة أخرى ألفاظ السياق هي التي يمكن أن تكون الموضح الأساسي للمصطلح أو المعرف الدقيق للمفهوم النحوي المراد توضيحه في السياق. أي إن التعابير السياقية هي التي تساعد على حد المصطلح عند غياب الحد. وهذا النمط من السلوك العلمي شائع لدى نخبة هذه الفترة. ذلك أنهم ربما يستخدمون مصطلحاتهم بمفهوم معايير عن مصطلحات من سبقهم كالحليل ونحوه، ولذلك فإنهم يعتقدون دائما بأن يكون هناك شروح أو تفسيرات بألفاظ متقاربة تصاحب المصطلح.

5 - خاتمة :

إن الرجوع إلى هذه التعابير السياقية في تراثنا القديم ودراستها من جديد دراسة واعية وفهمها فهما موضوعيا يمكن أن يوقفنا على جانب هام من تاريخ المصطلح النحوي وكيفية تطوره لدى النحاة واللغويين العرب القدامى، كما أنه يمكن أن يمكننا من فهم منهجيتهم العلمية في تدوين العلوم اللغوية، وبالتالي فإن ذلك يحملنا عبئا تاريخيا ومسئولية كبرى يحتمل علينا الرجوع إلى هذه التعابير وإلى مدلولاتها في لغاتها الأصلية تفسيراً أو تأويلاً وترجمة. ولهذا فلا بد من القيام بدراسات واسعة ومعقدة تحيط بهذا التراث من كل جوانبه في هذا الموضوع. ويجب أن تستند هذه الدراسات إلى المصادر الأولى المؤسسة لهذا التراث، وتكون الدراسات دراسات فاحصة وقاسية إذا دعت الضرورة، ولكن هذه القسوة يجب أن تكون قسوة واعية وحارمة تنظر إلى هذا التراث وإلى هؤلاء القدامى بعين العدل والإنصاف بحيث نعترف لهم بفصل سبق، ويكون واعين بأن التاريخ قد فصل بينهم وبين المتأخرين بحجب من الزمن تطورت خلالها هذه التعابير وتحددت بعض معالمها ووضحت، وأصبح كل مصطلح يخصص لمفهوم واحد في الغالب، واختفى كذلك كثير من التعابير والاصطلاحات التي كانت سائدة زمن الأخفش وسيبويه ومن سبقوها أو على الأقل قد

قل استعمالها، ومن ثم ولدت تعابير ومصطلحات أخرى أو تخصصت بعض هذه التعابير ومصطلحات التي كانت موجودة وارتبطت بمفاهيم أخرى. وبذلك فقط يمكن أن نفهم أنه نظراً لطول المسلك ووعُورته فمن المفاهيم ما قد فاز بالتعبير أو بالاصطلاح المناسب والحد الفاصل، ومنها ما ظل متقللاً حذاً واصطلاحاً لفترة طويلة من الزمن. وليس الأمر عريياً، وليس في ذلك أيضاً نيلٌ من علم النحاة العرب القدامى وكفاءتهم على عكس ما يحاول بعض المعاصرين أن يستنبطه بصدد مصطلحات مفهوم الكلام.

أحمد التيجاني جالو

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الشيخ انناديوب، دكار - السنغال

قائمة المراجع

أ - المراجع العربية :

- ابن هشام الأصمري : معنى اللبيب عن كتب الأعراس، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1991.
- الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة : معاني القرآن، تحقيق فاطر فارس، جزآن، دار الشمر، 1981.
- جيهوتشي، هدى : خلاف الأخفش الأوسط عن سيويه، مكتبة الثقافة للشر والتوزيع، عمان، 1993.
- حمزة، حسن : "عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيويه"، مجادة السائد في اللغة والأدب والفكر، السلسلة 7، المجلد XII، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، تونس، 2002.
- _____ : بلك المصطلح التاريخي للنحو العربي، (تحت الطبع).
- الحوارومي، محمد بن أحمد بن يوسف : معاني العلوم، مطبعة الشرق، القاهرة، 1342.
- سوسر، فرديان دي : دروس في الألسية العامة، تعريب صاخ انقرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجيبة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985.

دَلَالَةُ الْمُصْطَلَحِ الْعِلْمِيِّ بَيْنَ التَّوَسُّيعِ وَالتَّضْيِيقِ

زكية السالم دحماني

1 - تقديم :

من سمات المعجم الأساسية تطور الوحدات المعجمية التي تكونه، سواء كانت ألفاظ لغة عامة أو كانت مصطلحات علمية وفنية. ويطرأ على المفردة تطور صوتي وصرفي بطيئان جدا، بينما يكون التطور الدلالي سريعا، وهو يمثل سمة أساسية تكسب أفراد المعجم صفة الحركية المطردة، دون أن تخرج المعجم عن النظام، لأن تطور المفردات دلاليا محكوم بقواعد يضبطها التوليد المعجمي الداخلي والخارجي، وهو تطور ضروري لبقاء اللغة.

وينقسم المعجم إلى معجم لغوي عام، وهو الذي يضم مجموعة الوحدات المعجمية التي تكون الرصيد اللغوي العام لمجموعة بشرية ما، ومعجم مختص، وهو الذي يشتمل على مفردات اصطلاح عليها في علم من العلوم كالطب والصيدلة والنبات أو فن من الفنون كالفسفة والعقده واللسانيات ومختلف التقنيات كالبحرية والطيران وصناعة السيارات. ومكونات المعجمين العام والمختص أفراد لسانية، توحد بينها مجموعة من الخصائص الصوتية والصرفية والدلالية هي التأليف الصوتي والانتماء المقولي والبنية الصرفية. أمّا الدلالة فهي ذات علاقة مرجعية *relation référentielle*، تحيل إلى الأشياء في الكون الخارجي إذا ما تعق الأمر بالدليل اللغوي العام، وهي ذات علاقة مفهومية *relation conceptuelle* غير مرجعية مع الوحدات المعجمية المخصصة، تعين الأشياء والمفاهيم وتحددها. ويتسم

المصطلح بذاتية الدلالة la dénotation ، وأحادية المعنى، وخصوصية الإحالة (1). فالمصطلح ينتمي إلى مقولة الاسم ويحمل مفهوما مضبوطين. وينضوي تحت حقل مفهومي أو مسميائي champ conceptuel ou onomasiologique (2).

يتم شرح مدلول كل لفظ حسب اختصاصه، فتعالج الوحدات بدراسة خصائصها التمييزية بالتدرج من المقولة إلى الطائفة إلى الرتبة إلى الفصيلة، إلى الجنس، إلى النوع، إلى الضرب، فانتهاه بالفرد. فالمعجم المختص بصاع بطريقة دقيقة ومقصودة، تستند فيه التسميات إلى الألفاظ إسنادا واعيا وثابتا، ويتعد في وضعها قدر الإمكان عن التعبير الذي يدقق اللفظ العام، وهو تعبير ناتج عن ظواهر لغوية مثل الاشتراك الدلالي والترادف والاشتراك اللفظي. ونحدد العلاقة بين المفهوم le concept والمصطلح le terme تحديدا واضحا ودقيقا، يظل به المصطلح أحادي المعنى لأن من خصائص المصطلح التفرد وعدم التعدد وتخصص الدلالة.

أما المصنفات من كتب علمية وفيه فهي تختلف عن المعجم المختص في أنها لا تعرف المصطلح بذكر خصائصه، بل تقدمه في بحاله العلمي وتتحدث عن وظيفته وتشرح طرق تكوينه واستعماله، دون أن تقيم بأصل التسمية أو بالتطور الدلالي للمدلول أو بعلاقته بلفظ اللغة العام الذي قد يكون منه أخذ وعنه انحدر. فالمصطلح يعامل في النص العلمي على أنه مجرد رمز لمفهوم داخل نظام من المفاهيم، ومجرد علامة étiquette محددة يشار بها إلى المرجع. ولا يمارقها هذا المعنى سواء كانت في النظام أو خارجه وسواء كانت داخل النص أو كانت منفردة.

(1) النظر إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم، ص 32.

(2) تختلف علاقة العلامة مع الأشياء. فإذا اتجهت العلامة إلى الأشياء سميت دلالية وإذا انطلقت من الأشياء وصولا إلى العلامة كانت من صنف المسميائية. يقول A Rey متحدثا عن ظاهرتي التعيين la désignation والدلالة الذاتية « Toutes ces relations vont du signe vers les « choses » : la dénotation ou les appelle sémasiologiques. Reste à évoquer les relations onomasiologiques (de onoma, «nom») allant des « choses », des « objets-à-nommer » aux signes, telles sont la nomination ou dénomination » - A. Rey La terminologie . Noms et notions p.21
بن مراد: مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 129 - 130 .

يهتم هذا العمل بالوجه المدلولي للمصطلح، فيبحث في محتواه المفهومي وفي سبل تطور المعنى وذلك بالتطبيق على المقالة الثالثة "في قوى الأغذية والأدوية" من كتاب المنصوري في الطب لأبي بكر محمد بن زكريا الرازي (ت 313 هـ/ 925 م)، وهي "في قوى الأغذية والأدوية" (3). وتندرج مدونتنا ضمن مجموعة من المدونات التي اختارها أعضاء فريق البحث في نطاق المشروع التونسي الفرنسي حول "حركة المصطلحات العلمية والفنية في المصادر العربية القديمة". وقد احتوت المدونة على أربعة أنواع من المصطلحات : عربية ومولدة ومترجمة ومقتضة، وهي تنوزع حسب النسب كما يلي :

المجموع	مقترض		مترجم	مولد	عربي	اللفظ نوعه
	دخيل	مغرب				
511	130	58	02	196	125	

وتنقسم المصطلحات العربية الأصلية إلى صنفين: مصطلحات حضارية تُرجعُ إلى الأغذية والفواكه والبقول والتوابل واللحوم والأسماك، ومصطلحات علمية تُرجعُ إلى الأدوية النباتية والحيوانية وإلى لأمراض. ومن هذه المصطلحات مشتق بسيط ومنها مركّب. ومن مصطلحات المقالة الثالثة كما ذكرنا مصطلحات مولدة، ومنها المولّد توليداً شكلياً - مثل المشتقات والمركّبات - ومنها المولّد دلاليّاً، وهذه المولّدات الدلالية هي اللصيقة بموضوع بحثنا. ونودّ أن نخصّ التوليد الدلالي في الفقرة التالية بالقول.

2 - في التوليد الدلالي :

هو توليدٌ معنوي néologie de sens. وهو - مقارنة بالتوليد الشكلي - يمثل أكثر الصنمين استعمالاً وأيسرهما تطبيقاً وأقدرهما على الإنتاج. فبواسطته تولّد دلالات جديدة من داخل اللغة، بتحويل المدلول الأوّل - مع المحافظة على نفس الدال الذي يكوّن معه

(3) أبو بكر الرازي : المنصوري في الطب ، ص ص 109 - 201 .

الدليل - إلى مدلول ثان أو إلى عدة مداليل، عن طريق الاستعارة والمجاز المرسل، إذ "يتحرك الدال، فيتراح عن مدلوله ليلايس مدلولاً قائماً أو مستحدثاً، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تحتطيه الدوال بين الحقول المفهومية" (٩). وتبرز ألعاط جديدة مشتركة أو مترادفة أو متصادة تكون حقولاً مُسمّياتية onomasiologique يكون منطلقها في العلوم والفنون من المفاهيم والمدلولات نحو المسمّيات.

يولّد المصطلح دلاليًا بتطيف قواعد لغوية أهمها المجاز والاستعارة والترجمة والاقتراض الدلالي. ويسهم المجاز في تكريس ظاهري توسيع المعنى وتعميمه أو تضيقه وتخصيصه. وتجمع بين الدلالة الأصلية وهي الدلالة الحقيقية والدلالة الفرعية المجازية وهي الدلالة المكتسبة علاقة معنوية تبرزها قرينة رابطة من قرائن الاستعارة والمجاز المرسل. وعادة ما يلجأ واضع المصطلحات إلى عملية توليد الوحدات للمصطلحية الجديدة لسد خانات فارغة في علم من العلوم أو فن من الفنون. فهي ليست فطرية بل هي مكتسبة حادثة تسمى بها المفاهيم والأشياء الطارئة وتختار دون غيرها من التسميات لملاءمتها للمسمى ومطابقتها للشيء المعين.

ولأننا سنهتم بالمدلول دون الدال فإن حديثنا عن التوليد الدلالي لا يخص الصف الذي يطلق فيه من الدال إلى المدلول، فهو توليد صوري شكلي، وإنما يخص التوليد المعنوي الذي يقدم المفهوم ويبحث عن الاسم. ويتحقق هذا التوليد بعلاقات المشاهدة والمجاورة بين المعين وبالترجمة الحرفية عن طريق النقل التي يتولد عنها مدلول عربي من خارج اللغة.

إن توليد المصطلح في كل لغة مقصود ومحدث، وهو نتاج الأفراد المختصين والمجموعات والمؤسسات المؤهلة، وهو كما سماه إبراهيم بن مراد "توليد اصطناعي" خلافاً "للتوليد العضوي" (١١) الذي ينتج وحدات لغوية عامة. وقد توزعت المولدات في المدونة حسب التوليد الشكلي والتوليد الدلالي كالآتي.

(٩) عبد السلام الممدي: قاموس اللسانيات، ص 44.

(١١) إبراهيم بن مراد: معجم في المعجم، ص 40.

التوليد الشكلي	التوليد الدلالي	المجموع
المرنجل	المشتق	المركب نعني وإضافي
3	30	130
		33
		196

وتترجم هذه المعطيات الرقمية بالجرد التالي للمدونة.

المدونة

المرنجل	المشتق	المركب الإضافي	المركب التعيني	الجزء
الرخاد (ص)	حرّيف (ص 11)	سدد الكبد (ص 113)	الحرارة العريضة	الدراج (ص)
(140)	الحولية (ص 114)	حماض الأترج (ص 113)	(ص 111)	(111)
التدراج (ص)	معموم (ص 127)	طبور العياض (ص 115)	سدد غليظة (ص)	الحجل (ص)
(140)	محرورون (ص)	أكارع اللواشي (ص 115)	(114)	(111)
وجع الأذن	(127)	لباب الحسطة (ص 120)	الدم المعتدل (ص)	الحرف
البارد (ص)	مكّك / مطعّن	ماء الزيتون (ص 121)	(114)	(113)
(176)	(ص 137)	صلمة البصر (ص 123)	البقلة اليمانية (ص)	الحماض
	الشواء (ص 137)	حيات البطل (ص 124)	(118)	(ص 115)
القلايا (ص 137)	أصحاب الكدر (ص)	الشراب الحلو (ص)	(119)	الحمقاء (ص)
المختحمون (ص)	(125)			(115)
(138)	انبعاث الدم (ص 129)	البزاق العليط (ص)	(119)	السويق (ص)
انفتصدرون (ص)	رب الحصرم (ص 132)	البزاق العليط (ص)	(119)	(116)
(138)	مقادم الحيوان (ص)	البزاق العليط (ص)	(119)	البيض المستوي
مروودون (ص)	(137)	(ص 120)	(120)	(118)
(138)	أصحاب الصفراء (ص)	الشراب العفسي	(ص 121)	الحيات (ص)
الرّعشة (ص 157)	(138)	(ص 121)	(121)	(124)
الخفقان (ص 157)	أوجاع المفاصل (ص)	الأمراض السوداوية	(ص 123)	الأحشية
الوحشة (ص 157)	(138)	(ص 123)	(123)	(ص 125)
العشي (ص 157)	أصحاب اللحوم (ص)	الأمراض الباردة	(ص 125)	الريّج (ص)
المبعة (ص 159)	(138)	(ص 125)	(125)	(125)

النسيان (ص 167)	حرق البول (ص 141)	الماء الكثر (ص 128)	الفقاع (ص 130)
السوداء (ص 168)	علل الرثة (ص 141)	الماء الرخفة (ص 129)	المزورات (ص 131)
الاستسقاء (ص 169)	قروح الأمعاء (ص 142)	دم سوداوي (ص 130)	السحج (ص 131)
الخفقة (ص 170)	حب السمينة (ص 154)	الحرارة الصفراوية (ص 131)	السكنة (ص 170)
السكنة (ص 170)	طين الأكل (ص 155)	معدة ملتهبة (ص 132)	القبض (ص 171)
القبض (ص 171)	سقوط القوة (ص 158)	الرطوبة (ص 132)	الإمساك (ص 171)
الإمساك (ص 171)	أطفاق الطيب (ص 158)	الحمى الحارة (ص 133)	الخلفة (ص 175)
نزف الدم (ص 166)	بنات نعش (ص 162)	الرؤوس (ص 133)	التوخش (ص 177)
إكليل الملك (ص 167)	نزف الدم (ص 167)	دم غليظ (ص 134)	الفتق (ص 180)
نفت الدم (ص 167)	وجع الركبة (ص 170)	دم رقيق (ص 133)	السقطة (ص 185)
وجع الركبة (ص 170)	بياض البيض (ص 170)	علل باردة (ص 133)	الصرية (ص 183)
وجع الظهر (ص 170)	وجع الظهر (ص 170)	دم مشتل (ص 135)	الأكحال (ص 186)
عسر البول (ص 170)	وجع الأسنان (ص 170)	الأكياد الحارة (ص 139)	الحكة (ص 186)
وجع الأسنان (ص 170)	دم الأخوين (ص 170)	التندراج (ص 136)	الخراجات (ص 188)
استرخاء العصب (ص 170)	استرخاء العصب (ص 170)	دم يابس (ص 136)	
وجع الأرحام (ص 172)	وجع الأرحام (ص 172)	الرعاد (ص 140)	
عذب الحديد (ص 173)	عذب الحديد (ص 173)	الحمى المزع (ص 140)	
عرق اللسا (ص 173)	عرق اللسا (ص 173)	المقور (ص 137)	
داه الفيل (ص 173)	داه الفيل (ص 173)	أمراض بلفمية (ص 143)	
حرق النار (ص 174)	حرق النار (ص 174)	الجراد (ص 139)	
ميلان الدم (ص 175)	ميلان الدم (ص 175)	الحميات الحارقة (ص 151)	
تاكل الأسنان (ص 175)	تاكل الأسنان (ص 175)	الشفق (ص 139)	
يمري البول (ص 176)	يمري البول (ص 176)	الجنشأ الدخاني (ص 152)	
أوجاع الكبد (ص 177)	أوجاع الكبد (ص 177)	المية (ص 140)	
لسان العصافير (ص 140)	لسان العصافير (ص 140)	المعدة الحارة (ص 159)	
		الفك (ص 140)	

الحلقة الصفراوية (161)	لسان الثور (ص 177)	(177)
السيخ (ص 142)	مقل اليهود (ص 177)	(177)
السموم الحارة (ص 164)	النجار الكسر (ص 177)	(177)
الزجاج (ص 142)	رجع الورك (ص 177)	(177)
الحميات البلغمية (ص 172)	لدغ العقارب (ص 177)	(177)
حاشا (ص 153)	وجع العصب (ص 180)	(180)
الأزواج الحارة (ص 173)	انتثار الشعر (ص 180)	(180)
الحنظل (ص 156)	نقطير البول (ص 181)	(181)
الصداع الحار (ص 173)	علظ الطحال (ص 181)	(181)
السليخة (ص 158)	عسا الراعي (ص 181)	(181)
المشرق الصيفي (ص 179)	علك الانبساط (ص 181)	(181)
الساذج (ص 162)	عنب الثعلب (ص 181)	(181)
المشرق الشتوي (ص 180)	فوة الصيغ (ص 183)	(183)
البرش (ص 162)	صمغ الصنوبر (ص 185)	(185)
الثربة السبخة (ص 182)	حسن الحمار (ص 186)	(186)
المدراج (ص 164)	داء الثعلب (ص 188)	(188)
الاستسقاء اللحمي (ص 188)	حبث النفس (ص 188)	(188)
(ص 165)	استطلاق البطن (ص 188)	(188)
الأحلاط الغليظة (ص 168)	(188)	(188)
الطحال الغليظ (ص 169)	وسخ الكور (ص 189)	(189)
(ص 169)	راعي الابل (ص 189)	(189)
الكبد الباردة (ص 169)	قصب الخريزة (ص 189)	(189)
المعدة الباردة (ص 169)	قناء الحمار (ص 189)	(189)
(ص 169)	عصارة الزيتون (ص 189)	(189)
الأرحام الباردة (ص 169)	دهن الورد (ص 190)	(190)
مقل مكّي (ص 169)		

	حشيشة الزجاج (ص 169)		
	الأورام الحارة (ص 190)		
	لسان الحمل (ص 191)		
	سويق الشعر (ص 191)		
	قفر اليهود (ص 192)		
	قشور الأترج (ص 192)		
	لحية التيس (ص 193)		
	عصبي الثعلب (ص 194)		
	أصل النيل (ص 194)		
	بخور مريم (ص 200)		
	مرارة الثور (ص 200)		
	حي العالم (ص 200)		
	بقلة الحمقاء (ص 200)		
	عين الثور (ص 201)		
	الفل العربي (ص 199)		

يلاحظ أن المقالة الثالثة مليئة بالمصطلحات، فهي كغيرها من مقالات كتاب المنصوري في الطب، نصّ علمي، يعرض لأسماء الأدوية والعلاج والأغذية. ولقد ركّزنا على الأدوية والأدوية إذ لم نرد مصطلحات مولدة خاصة بالأغذية ماعدا القليل مثل مكّيب ومطحن، بينما حافظت الألفاظ الأخرى على صيغتها الوضعيّة كلحم الفراريج وأجنحة الطيور والخنطة والبصل والجزر والعسل وغيرها. ولأنّه يُعسرُ تناول كل مصطلحات المقالة بالتحليل، فقد اخترنا منها مجموعة من الألفاظ، حرصنا على أن تكون أقرب ما يكون إلى التوليد الدلالي.

3 - المعاني المجازية للمصطلحات العربية :

تنقل دلالة الوحدة المعجمية الأصلية إلى دلالة فرعية بواسطة المجاز فيطرأ تغيير على المدلول دون الدال، ويتغير المعنى بتوسيع الدلالة الأصلية توسيعاً يؤدي إلى تعميم معنى

المدلول المحدث أو تضيق الدلالة تضيقاً يؤول إلى تخصيص معنى المدلول الطارئ فالمصطلح يختلف عن كلمات أخرى في اللغة العامة، نتيجة تغير دلالي يطرأ على الكلمة العامة، فيجعلها مصطلحاً ذا دلالة خاصة ومحددة⁽¹⁵⁾. فالمصطلح يعبر بدقة عن المفهوم ويعبر شيئاً مخصوصاً دلالة واضحة داخل الحقل المفهومي الواحد ويتميز بهذه الخصائص المنسوبة عن مفردات اللغة العامة التي سماها التعميم لا التحصيل وإطارها السياق لا الإفراد.

وقد تتقاطع الوحدة المعجمية بين الاستعمال العام والاستعمال الخاص، فتحافظ في اللغة العامة على دلالتها التواصلية "وتدخل في الاستخدام الاصطلاحي بحالا دلالياً جديداً، ويكون معناها صيغاً وحاصلاً فتكتسب في هذا المجال الجديد دلالة اصطلاحية محددة ومباشرة"⁽¹⁶⁾ محتثة عن دلالتها التواصلية. هذا الانتقال من الرصيد الدعوي العام إلى الرصيد الاصطلاحي المختص قوامه علاقة التشابه أو التجاور. ثم انه "بعضي الوقت يتضاءل الأصل اللغوي لتصح الدلالة العرفية الاصطلاحية دلالة مباشرة على المفهوم كله"⁽¹⁷⁾. ونساً في المصطلحات العربية في المدونة عديد الأمثلة التي اتسعت عن طريق التجاوز لعلاقة جامعة بين المعنى الأصلي والمعنى الفرعي بينها إجماع المرسل من خلال قرائن وعلاقات كالسببية والمسببية والمكانية... إلخ، نذكر من ذلك :

(1) - حقل مفهومي لأسماء أعيان المواليد من نبات وحيوان.

(أ) ظاهرة التوسيع :

- حمقاء : نبات ينبت لحاله من غير اعتناء (البقلة احمقاء. ص 194).

- حمقاء : امرأة غبية.

العلاقة : الإهمال - اللامبالاة.

- أسيل : الجماعات (لغير الإنسان).

- طير أبابيل : نوع من الطيور.

(15) محمود فهمي حجازي : الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 10.

(16) نفسه، ص 12.

(17) نفسه، ص 16.

العلاقة : التصاحب. تسمية الجنس بالعدد.

(ب) ظاهرة التضيق :

- الذريرة : طيبٌ.

قصبُ الذريرة : نبات معطر (ص 183).

العلاقة : علاقة الكل بالجزء :

- عصا الراعي : الآلة.

عصا الراعي : نبات أوراقه معقوفة الرأس تشبه عصا الراعي. (ص 181).

العلاقة : المشابهة :

(2) - الحقل المتهومي الحضاري للأطعمة والأشربة :

(أ) - ظاهرة التوسيع.

- ربّ : عصارة التمر المطبوخة.

كل فاكهة مطبوخة (ص 132).

العلاقة : الجزء بالكل :

- مزورات : طعام بدون لحم.

شراب خال من الكحل (ص 131).

العلاقة : تزوين الكذب وتزويره.

المماثلة.

(ب) ظاهرة التضيق :

- أحشية : عجين يحشى بأية مادة.

صفائح ورقية تحشى باللحم (ص 125).

العلاقة : التخصيص :

- سبحة : مكان يظهر فيه الملح وتسوخ فيه القدم

الملح (ص 164).

العلاقة : الملوحة، الحالية.

ويعتبر المجاز من أقوى قواعد التوليد في اللغة العربية وأثرها وخاصة في مجال المصطلح العلمي والفني حيث تغزو المصطلحات مختلف اختصاصاتها العالم يومياً، فيمكن التوليد بالمجاز من خلق مداليل جديدة تربطها بالمداليل القديمة الأصلية روابط معنوية، تخفف عن كاهل اللغة هجمة المصطلحات الأجنبية وتمكنها في نفس الوقت من مسايرة ركع العلم والتقدم.

لاحظنا أن بعض المصطلحات المحيلة على الأشياء، قد حافظت على بعدين دلاليين وبالتالي فهي لم تتفرد بالعلامة اللغوية، بل تقاسمت مع لفظ من اللغة العامة نفس الدال فاشترك اللفظان في العلاقات الشكلية (التأليف الصوتي والهيئة العرفية) واختلفا في الدلالة أو في سمة من السمات المعجمية المكونة للمدلول. وتبقى وسيلة التمييز الوحيدة بين الداليتين هو المجال أو السياق، حيث تتميز كل نغمة بسمات دلالية خاصة بها. ومن ذلك

- حمقاء : صفة للمؤنث (حقيقة).

حمقاء : نبتة. (مجاز) (ص 194).

- لحية التيس : لحية صنف من الحيوانات (حقيقة).

لحية التيس: نبات. (مجاز) (ص 193).

- عصا الراعي: وسيلة الراعي يهش بها على ماشيته (حقيقة).

عصا الراعي: نبات. (مجاز) (181).

ورغم محاولة المختص تخليص المصطلح من شوائب التعدد الدلالي الذي يحمل في اللغة العامة على الابتكار والإبداع، ويصبح في اللغة الخاصة مصدر تشويش، فإن بعض التسميات تقع ضحية هذا الازدواج الدلالي وذلك لسببين اثنين :

1 - الاعتماد على المجاز وأساساً على التشبيه.

2 - عدم بلى المدلول المركزي للوجه الدلالي المشترك.

وينقسم هذا التعدد إلى نوعين اثنين :

1 - اشتراك بين مدلولين ينتميان إلى بعدين دلاليين مختلفين.

أ - لفظ لغة عامة : حمقاء : صفة مؤنثة دالة على الغباء ؛

ب - فط لغة خاصة : حمقاء : اسم نبات ؛

2 اشتراك بين مدلولين يتميان إلى نفس العدد الدلالي.

أ - حية التيس : حية الحيوان (مصطلح) ؛

ب - حية التيس : نبات (مصطلح) ؛

ويعالج مصطلح معنوياً من مطوريين مختلفين بحسب المقام الذي يرد فيه. فبعض الأسماء الدالة على الأشياء والمفاهيم، توظف ببعدين دلاليين. فتعامل في البص الأدبي معاملة الألفاظ العامة وتحمل معاني تضمينية إيحائية connotative وخصائص عطية يكتسبها المصطلح من علاقة الإنسان بالكون⁽¹⁸⁾. وينطلق في التعبير عنها من الدال إلى المدلول كدلالة العقرب على الغدر ودلالة الشعب على الحيلة، ودلالة البقرة على كثرة التناسل والانتشار. إلا أن نفس هذه الأسماء لا تفقد خصائصها المفهومية وسماتها العلمية التمييزية. فلا تعتبر صفة الحيلة في الشعب خصيصة علمية وإنما من خصائصه النمطية.

4 - المولد الدلالي بين التخصيص والتعميم :

تصراً على المدلول تغييرات تطال بعض السمات الملامزة، فيؤسس لوحدة معجمية أو مصطلحية جديدة ذات وظيفة مرجعية. فالمعنى المباشر، وهو المدلول الأول للدان 'سيارة' مثلاً يتكون من حزمة من السمات الدلالية des sèmes تتولد عنها عن طريق المشابهة دلالة حديثة معاصرة، فينقش المدلول الأول إلى مدلول ثان ويخصص كآتي :

السيارة (العربة)	- السيارة (القافلة)
[+سير]	[+سير]
[+سرعة]	[+سرعة]
[+سفر]	[+سفر]
[+محرك]	[-محرك]

(18) لمزيد من التوضيح يُنظرُ كتاب ابن اهييم بن مراد . مقدمة لنسبة المعجم ، ص ص 129 - 130 .

وقد سقطت الدلالة الأولى، كما سقطت دلالات أخرى للفظ سيارة كانت قد اكتسبتها عبر تطورها التاريخي والمفهومي (القوم يسرون والرفقة والفلك أو السحوم)، وحل محلها المفهوم الجديد (عربة). وإن تغير معاني الدال الواحد عبر العصور ظاهرة معلومة في تطور الألفاظ "فقد يصل الشبوع بالدلالة الجديدة حدا تنسى معه الدلالة القديمة نسيانا تاما فلا يبقى لها أي أثر في أذهان الناس. فمن منا الآن إذا سمع كلمة "السيارة" أو "القاطرة" يخطر في ذهنه صورة القافلة في الصحراء أو الناقة الأولى التي تسير القافلة على هديها" (19).

إن التوليد الدلالي وجه من أوجه التوليد المعجمي؛ والتوليد المعجمي هو "في نفس الوقت استخدام للقانون ونحطيم له، وهو اعتراف بالقاعدة وخرق لها. انه باختصار إبداع محكوم بالظلام وإبداع يغير النظام" (20). إنه يسهم في نقل المعلومات والمعارف لأن كل مرجع جديد أو مفهوم متكرر يتطلب شكلا معجميا جديدا دالا عليه. فالاكتشاف العلمي الجديد والاختراع الفني والتقني المبتكر، ينتقل إلى مستعملي اللغة عبر الوحدات المعجمية العامة والمحخصة. وكلما انتشر اللفظ وكثر استعمال المتتالية الصوتية الجديدة المعبرة عنه تناسلت المجموعة المدلول الوضعي واستأنست بالمدلول المحول من القيمة الدالية إلى القيمة المدلولية، ومن العام إلى الخاص (21)، فيصبح اللفظ بقيمته الدالية الارتباطية والعقلية فردا معجميا مستقلا عن المدلول الوضعي، ويكتسب صفات التحديد والتعريف والدقة والتخصيص. وبإمكان المفردات المولدة أن تدخل في الدور التحويلية والاشتقاقية للفظ العربي. فبعد أن تداول يصبح لها دور توليدي، لأن المعجم العام، وبدرجة أقل المعجم المختص، مفتوح وليس مغلقا، فينتقل مثلا لفظ فيروس virus من ميدان الطب إلى ميدان الإعلامية. وقد تعايش الدالان بمعنى محسوس ومجرد كما في فيروس ومعنى حقيقي ومجازي كما في "حقاء"، وقد يتغلب أحد المعنيين فيسقط الآخر ويهمل كما في لفظ سيارة.

(19) إبراهيم النيس: دلالة الألفاظ ص 147.

(20) ينظر (J.) Bastuji : Aspects de la néologie sémantique , p. 18.

(21) ينظر Marcellesi (Ch) : Néologie et fonctions du langage, pp. 36 37.

إذا اعتبرت الاستعارة والمجاز والكناية وسائل للتوليد الدلالي الداخلي بما يثرى المعجم وتغنياً خاناته الشاغرة ويتحدد بما رصيده، فإن إحياء الألفاظ المهمة المسقطة من الاستعمال بعد أن كانت حية مستعملة في فترة ما من حياة اللغة يعدّ وسيلة أخرى من وسائل التوليد الدلالي. فاللفظ الذي بلى واندثرت دلالاته الوضعية لسبب اجتماعي أو عقائدي أو يبيى للوجود فيعطى دلالة مستحدثة ويستخدم في العلوم، وتكتسب اللغة بإحيائه علامة جديدة.

لقد اعتبر اللغويون قديماً وحديثاً (22) الاشتراك الدلاليّ أو التعدد الدلاليّ la polysémie من مظاهر التوليد الدلالي، به يتمّ توزيع المعنى القاعدي على السلسلة الجدولية التي تلتقي وتتقاطع حصانصها. ويستقل كل مكون بمجموعة من السمات الخصوصية. فالكلمة "لا تتخلص من سماتها الدلالية التي تصحبها في سياقاتها المختلفة وإن اكتسبت بعض السمات الجديدة من خلال اقتران المفهوم الجديد بها، وهي ترادف في حدود تلك السمات العلامة التي وضعتها اللغة للدلالة على ذلك المفهوم" (23) ونضرب لذلك مثلاً من التعدّد الدلالي من قوله تعالى: "يكاد سنا برق يذهب بالأبصار، يقلب الله الليل والنهار إن في ذلك لعلية لأولي الأبصار" (24). فالأبصار الأولى جمع بصير، وهي حاسة النظر التي يكاد لمعانُ البرق يحطفها إذا نظرت إليه، والأبصار الثانية جمع بصر وهي العلم ورجاحة العقل، ودور الأبصار بالمعنى المجرد هم القادرون على الإبصار بقلوبهم وعقولهم وإدراك قدرة الله تعالى. فالمعنى القاعدي وهو المعنى الأول للبصر وسماته [+محموس] [+نظر] [-عقل] يقابله المعنى المولّد للبصر وسماته بعضها مشترك مع المعنى القاعدي وبعضها مخالف له وهي [+مجرد] [+نظر] [+عقل] فنلاحظ أن السمة المشتركة الثابتة بين مدلولي الدالّ "باصرة" هي سمة النظر وإن كان هناك اختلاف دقيق في النظر إذ يصبح مع المدلول الثاني مصحوباً بصمة [+نظر عفي]. وللمرور من الباصرة الجارحة إلى الباصرة العقل تحول المدلول من

(22) انظر السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، الفصلان 25 و27 (المجلد الأول)؛ إبراهيم بن مراد: مقننة لنظرية المعجم، الفصلان الرابع والخامس؛ نفسه: مسائل في المعجم، (بحث توليد المصطلح العلمي العربي الحديث: القضايا والإشكاليات)، ص ص 45 - 77.

(23) الأزهر الزناد: مراتب الاتساع في المعجم، ص 183.

(24) سورة النور، الأيتان 43 - 44.

الحسي إلى المجرد وتغيرت بنيتة السَمِيَّة باكتسابه سمة [+عقل] التي مكّنته من الاتساع الدلالي⁽²⁵⁾. فالنظر نَظْرَان: نظر بالعين ونظراً بالقَلْب، نظر مادي ونظر روحي.

هذه القطيعة بين الدلالتين ليست إلا قطيعة جزئية نظراً لما يجمع بين المدلولين من علاقة هي في هذا المثال علاقة الكل بالجزء. فالجارحة التي هي مكوّن جزئي من مكوّنات الإنسان، تتمثل وظيفتها الأساسية في النظر ودقة المعاينة وعمق الملاحظة. وكما أن للجارحة فصائل لا تحصى، إذ تعتبر العضو النفيس الخالص والنافذة على العالم الخارجي ووسيلة إدراك الأشياء ورمز الصفاء والجمال الذي طالما تغنى به الشعراء، فإنّ ذا العقل يتميز أيضاً بفصائل عديدة على بني جنسه، فهو فطن ودو بصورة نافذة تجعله يميز بين الحق والباطل والخير والشرّ، ويدرك كنه الأشياء، ويرجم بعقله الراجح عن معرفة بالحياة وعن رصانة وبعد نظر لا يتيه به عن تقدير الخالق حق قدره.

إن اتفاق اللَّفْظَيْن لاشتراكهما في نفس الدّال أو اختلافهما في المدلول يكون بسبب انتمائهما إلى نفس الحقل المعجمي، فيتولد عن ذلك اشتراك دلاليّ كلفظة "عين" مثلاً، أو بسبب انتمائهما إلى مجالين مختلفين كأن يكون المدلول الأول من معجم اللغة العامّة والمدلول الثاني من المعجم المختص، كلفظة "حمقاء" في المدونة. وينشأ هذا الاختلاف عن عدول الدّال الوضعي عن أصله لحاجة اللغة إلى التوسع وإلى ما به تعيّن الأشياء وتسمي مفاهيم العلمية والفنية الجديدة.

ويستغلّ هذا التطابق الصوتي في توليد دلالات جديدة وفي نقل الألفاظ من مجال إلى آخر، شريطة وضوح العلاقة الرابطة بينها. وهي علاقة أساسها المجاز، تجمع بين اللفظ المنقول واللفظ المنقول عنه ولا تقوم على الاعتباط. وعملية التحوّز محكومة بقوانين لغوية دلالية تحرك تطوّر الألفاظ فتقلها من العموم إلى الخصوص ومن التوسيع إلى التضييق أو العكس. فكلّمة "الطهارة" أصبحت تعني في لغة الخطاب العامة الختان، وانتقلت كلمة

(25) انظر في هذا السياق تحليل لوي غيلبر للثال "voter" بمعنى "طار" في دلالاته الوضعية وبمعنى 'سرق' في دلالاته الموسعة: Guilbert (L.): *La créativité lexicale*, pp. 67-68.

"المحرم" من دلالتها على كل محرم إلى معنى ضيق وهو النساء⁽²⁷⁾، بينما تعمّمت معاني ألفاظ أخرى كالبأس التي انتقلت من الدلالة على الحرب لتصبح دالة على كلّ شدة⁽²⁸⁾. وقد صبط إبراهيم أنيس أغراض التطور الدلالي في خمسة أهداف هي : 1 - تخصيص الدلالة 2- تعميم الدلالة - 3 انحطاط الدلالة - 4 رقي الدلالة - 5 تغيير مجال الاستعمال⁽²⁹⁾. يهمننا منها في هذا البحث تخصيص الدلالة وتعميمها وتغيير استعمال الألفاظ بتغيير مداليلها.

إنّ غرض كلّ من التخصيص والتعميم هو تطوير الدلالة في الخطاب العامّ وتوسيع مجاز الدوال في العلوم، بانزلاق المعنى تدريجيّاً نحو معنى جديد مروراً من الحقيقة إلى المجاز ومن المجرد إلى المحسوس ومن المحسوس إلى المجرد، وكلّها أوجه توليد للمداليل محدثة توليداً دلاليّاً مبدعاً. ويتوجه التوليد الإبداعي المنتج في اتجاهين متقابلين:

أ - من المعجم العام إلى المعجم المختص (مجاز. توليد ارتباطي).

"يد عاملة" ← "يد تعمل (حقيقة).

"يد عاملة" ← "عَمَالٌ (مجاز. دلالة الجزء على الكل).

ب - من المعجم المختص إلى المعجم العامّ (مجاز بلاغي).

"الأسد ملك العابة" : أسد مطابق للوضع، أي للحقيقة الدهنية.

"زيد أسد" : أسد غير مطابق للوضع (مجاز).

فالاشتراك الدلاليّ يختلف عن الاشتراك اللفظيّ أو التجانس homonymie، في اشتراك الألفاظ في بعض المكونات المعجميّة أو في غياب هذا الاشتراك الدلاليّ⁽³⁰⁾. وتسهم العلاقات المجاريّة بقدر كبير في إبداع دلالات جديدة وإنتاج وحدات مبتكرة. فالتوليد الدلاليّ طاقة معجميّة خلاقة وهو ما يجعل "القدرة على توسيع معنى الوحدات المعجميّة عن طريق عمليّات التحويل الاستعاريّة مثلاً، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القدرة

(27) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص 154.

(28) نفسه، ص 155.

(29) نفسه، ص ص 152-161.

(30) ينظر Méjri (Salah) : La néologie lexicale, p.103.

الْعَوِيَّةَ لِمُتَكَلِّمِينَ، وَالْإِبْدَاعِيَّةَ الْمَحَارِيَّةَ مُنْتَجَةً لِلتَّعَدُّدِ الدَّلَالِيِّ لَدَيْهِ يَعْتَبَرُ خَاصِيَّةً جَوْهَرِيَّةً مِنْ حِصَائِرِ عَمَلِ اللُّغَاتِ بِاعْتِبَارِهَا أَنْسَاقًا سِيمِيَّاتِيَّةً مَرْنَةً وَفَعَالَةً⁽³¹⁾.

5 - مناهج التخصيص والتعميم :

5-1. شكلياً :

من الوسائل التي توظفها اللغة لإنشاء علامات لسانية جديدة ظاهرة الاشتقاق باعتماد أنماط صيغية عربية عددها محدود، ولكن قدرتها على التوليد كبيرة فيتحقق بها توسيع الدلالة وتضييقها، كصيغ المبالغة والتصغير والصفة المشبهة واسم المفعول ومعاني حروف الزيادة والنسبة والمصادر... وقد استقينا منه ما يلي⁽³²⁾ :

تضييق الدلالة شكلياً	توسيع الدلالة شكلياً
- الدَّرَّاح (الفاعل) : طائر يدرج في مشيه مشياً ضعيفاً	- المَزَّورَات (المفعلات) : صدم بدون لحم أو شراب بدون كحل
- الحَجَل (الفاعل) : طائر يمشي حجلًا أي مشياً أرحب	- التَّدَارِح (التفاعيل) : من درج كل طائر يدرج في مشته كالدَّرَّاح والْفَح والحجل
- الحَمَاض (الفاعل) : نبات أوراقه حامضة	- الحَمَقَاء (الفعلاء) : نبات يمتد لحاله من غير اعتناء وبأسوأ الظروف المناخية والزراعية ومن هنا جاءت تسميته وبها سمي الرجل أحمق
- السَّوِيْق (الفعيل) : طعام من دقيق الحنطة يساق في الحنق	- الفَتَّاح (الفتال) : شراب يخرق حتى تملوه فقاعاته
- الحَصْرَمِيَّة (المعسية) : طعام من عصير الحصرم	
- الحَبِيص (المعيل) : حلواء يحبس الشيء خلطه جيداً	
- المَمْقُور (المفعول) : سمك ماح فيه حل	
- الجُرَاد (الفعال) : حشرة تجرد الأرض من نباتها	

(31) محمد خاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص 51 .

(32) تعريف المصطلحات مأخوذ من الفهارس العامة لكتاب المنصوري في الطب، وهي من وضع المحقق. حازم البكري الصديقي.

	<p>- السليخة (الفيلة) : قشر ساق وأغصان شجرة انقرفة</p> <p>- الميعة (العلة) : نبات عطري مشتق من حالة التمتع والسهولة</p>
--	---

5 - 2. دلاليًا / بلاغيًا :

لتغيير المعنى أسباب تاريخية وأخرى اجتماعية واقتصادية تعود إلى تبدل العلوم والتقنيات وتقدم العقل البشري، فتتطلب المكتشفات والمخترعات أسماء جديدة للتعبير عن المفاهيم الجديدة. ويتحقق تخصيص المعنى بانتقال اللفظ من دلالاته الوضعية إلى دلالة عقلية عن طريق الاستعارة والمجاز المرسل، والكناية *la métonymie*، فالقاطرة كانت تعني الناقة التي تتقدم القافلة، ثم أصبحت بمعناها المعاصر تدلّ على العربة الأولى التي تجرّ وراءها مجموع عربات القطار على السكة الحديدية. وتحوّلت الصفات كعادل وجميل وهيفاء من مقولة الوصفية إلى مقولة العلميّة، بينما انتقلت الأعلام من العلميّة إلى الوصفية المطلقة إذ أصبح "حاتم" رمزاً للكرم المنقطع النظير، و"عزرائيل" صورة للموت والويل وأيوب علامة على الصبر وقدرة الاحتمال.

وعلى عكس التخصيص تعمم دلالات الألفاظ وتوسع. ويلاحظ ذلك بكثرة في لغة الأطفال الذين يطلقون اسم دجاجة على كل طائر. وقد ذكر إبراهيم أنيس أمثلة عديدة لألفاظ تبدلت دلالاتها من التخصيص إلى التعميم وخاصة في اللهجات، ومنها البأس والورد والبحر، فينتج عن التحوّل في المعنى تحوّل في المرجع "وبعائن المرء أنّه لدى كلّ تعميم أيّ توسيع للدائرة الاجتماعية" للكلمة، امتداد للمعنى يوافقه توسيع لمساحته المرجعية ليفقد متوارنا بين الذات والآخر. بيد أن التخصيص يؤدي إلى تقليص هذه المساحة المرجعية⁽³³⁾. وقد أمدنا المدونة بالألفاظ البسيطة التالية التي تولدت دلاليًا فطراً عليها تخصيص أو توسيع بواسطة المجاز.

(33) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص 15.

تضييق الدلالة بالجهاز	توسيع الدلالة بالجهاز
- الفنيرة : طائر على رأسه قترعة من الريش كالهدد	- السحج : إسهال. ولغة سحجه خدشه وخدشه.
- الرؤوس : طعام. نوع من الأكل بالرؤوس	- الرّب: لغة عصارة الثمر المطبوخة وسمي به كل عصير، ثم أطلق على كل فاكهة مطبوخة
- البطون : طعام نوع من الأكل بأعصاء البطن	- الحمأ : الطين الأسود المتين الرائحة
- اللثق : الندي، الوحل (لثق: بلل)	- السبحة : المكان الذي يكثر فيه الملح. وأطلقت الكلمة على الملح نفسه
- الهيضة : مرض الكوليرا. (هاض بهيض : أصابه إسهال)	
- الحنظل : نبات اتصف بالمرارة	
- البرش : مرض. والبرش لغة اختلاف اللون يتج عنه نقطة حمراء وأخرى سوداء	

5-3. توكيّا :

ويتم تخصيص الدلالة وتضييقها la restriction du sens عن طريق إلحاق صفات وإضافات إلى اللفظ المركزي فتحدّد لها الدلالة ويدقق المعنى وكلّما توسّعت بنية المصطلح وأصبحت مركبة من محدّد + محدّد determinant + déterminé رفع عنها اللبس وضاق المعنى وتخصّص (34)، فمعنى اللفظ "كتاب" عام وشائع، تنقلص عنه صفة الشّيع ببتخصيص الاسم وتعيينه كما في الأمثلة التالية :

1 - كتاب.

2 - كتاب سوسر.

3 - كتاب سوسر للسانيات.

4 - كتاب سوسر للسانيات العامة.

ويقوم التّوليد الدّلاليّ في هذا المجال على علاقات تركيبية نسقيّة. ففي غياب المصطلح العربيّ تحدّد المفردة في مركب، ويصبح المدلول مركباً من دلالة المكوّنين وحاملاً لمفهوم واحد فتنشأ بالجمع بين المكوّنين المتلازمين وحدة معجميّة مركبة جديدة، نذكر من

(34) بيار غيرو : علم الدلالة، ص 89 .

ذلك : فلفل الماء ⁽³⁵⁾ وهو مصطلح أطلق على نبات لشبهه بالفلفل ومحاورته الماء، يصنع منه دواء تعالج به الأورام والآثار في الوجه.

إن توليد وحدة جديدة مركبة *composée* أو معقدة *complexe* يرمي إلى تحقيق أهداف معجمية ومصطلحية، فقد دلّ أحد مكوّن المركّب "فلفل الماء" على النبات لشبهه بالفلفل وأحال المكوّن الثاني على الماء إشارة إلى مكان منبت العشبة في المياه أو قربها. فلهذا التلازم بين اللفظين تفسيره ولا بدّ من وجود علاقة جامعة بين مكوّن المركّب تمثل هنا في علاقة المكانية بين موضع النبتة ومحيطها. وقد تضمنت المدوّنة أكبر نسبة من المصطلحات المركبة منها لسان الثور ولحية التيس وفتاء الحمار واللين الرائب، وتوزعت كالآتي :

اسم (مفردة)	صفة (مفردة)	أداة	مركب نعتي	مركب إضافي	المجموع
32	30	1	50	80	193

وقد مثلت المصطلحات المركبة أكبر نسبة إذ بلغت 196 مركباً، بينما لم تتجاوز الوحدات المعقدة بمكوّناتها العربية وأحياناً الأجنبية 75 مصطلحاً تكوّنت من ثلاثة عناصر (51 مصطلحاً) وأربعة عناصر (12 مصطلحاً) وخمسة عناصر (10 مصطلحات) وستة عناصر (مصطلحان اثنين).

تتسمي الوحدات المصطلحية إلى مقولة الاسم، وحتى إذا كان المصطلح مركباً أو معقداً فإنّ الخاصية الاسمية تكون السمة الأساسية له، وخاصيته الاسمية تكسبه الوظيفة التعيينية، فهو يعيّن شيئاً محدداً لا يقبل في حقله الدالي التعدّد أو الغموض. وهذه الوظيفة التعيينية تكسب المصطلح وظيفته المرجعية، وخاصة إذا كان المصطلح مركباً أو معقداً. فإن المركب والمعقد في نظر بعض الباحثين أقدر على اكتساب الوظيفة المرجعية من المصطلح البسيط ⁽³⁶⁾، ويمكن أن نسين ذلك من الأمثلة التالية المستخرجة من المدونة :

- باب الأغذية (الأشربة) (ص 113...).

(35) لفظ مأخوذ من كتاب الحاوي في الطب للرازي باب الفاه ج 1، ص 228.

(36) عثمان بن طالب : علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة : الإشكالات النظرية والمنهجية، ص 82.

ماء كشك الشعير وماء الجبن وماء العسل الساذج وماء الرمان وماء العلس وماء الكرنب.

- باب الأعذية (الأطعمة المصنوعة) (ص 137...).

المكّيب، المطحّن، الشواء، المقلّي، الهريسة، الحصرميّة، المضيرة، الكشكيّة.

- باب الشراب (ص ص 131 - 132).

شراب الورد وشراب البفسج والشراب اللطيف والشراب الرقيق المائي، والشراب الخلو.

- باب الرب (ص 132).

ربّ الرمان الحامض وربّ التفاح الحامض وربّ حمّاض الأترج وربّ السفرجل الحامض.

- باب الأدوية (ص 167 - 189).

إكليل الملك، عصارة قاء الحمار - رماد الحلزون البري - قشور شجرة حبة الخضراء.

وتتغيّر الطبيعة المرجعية لدلالة المركب الاسمي. وهو من صنف المتضامات التي لا يستفاد معناها من الرأس أي من الضميمة، ولا من المحدّد أي التوسعة، بل يستفاد من علاقة المكونين معاً، ومن علاقة المفهوم بالشئ الذي يعينه. فمصطلح لسان الحمل لا يشير إلى لسان ولا إلى حمل بل إلى بات عشبيّ يعالج به ويشبه في شكله لسان الحمل. كما أنّ "مقل" في مصطلح "مقل مكّي" دخل في علاقة تركيبية ودلالية مع محدّدات هي مكّي ومغربي واليهود، فتألّف مصطلح جديد من جنس واحد وأفراد مختلفة هي . مقل مكّي ومقل مغربي ومقل اليهود (ص 177)، وهو شجر من الفصيلة النخيلية يستعمل صمغها دواء. ويعتبر الصنف الأخير أردأها.

هذا التغير الدلالي هو من صنف التغير اللساني الذي يعمل أساساً بالاشتقاق فتصاغ أسماء جديدة من جذوع موجودة في اللغة كحصرميّة وهي مصدر صناعي من الاسم الحصرم. ودراج وحرّف وحمّاض وأحشية ومغفور وحمقاء ... أو يعمل بالتركيب

الاسمي la composition nominale فتتولد مركبات نعتية وإضافية وموصولة اسمية وشبه إسنادية... أو تعمل بالجاز فيعبر بالذال الواحد على أكثر من مدلول.

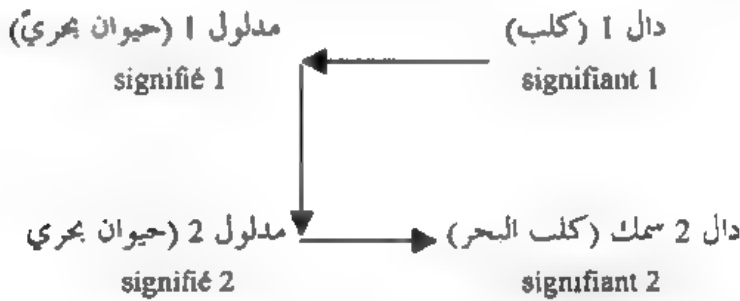
يمكن أن يكون للفظ معنى مركزي ومعنى فرعي مكتسب، تتجلى دلالاته الوضعية أو الثقلية من السياق. وتبادل الأشياء في الكون، من نبات وحيوان وإنسان وجماد، أسماءها. فأعضاء الإنسان تنتقل بواسطة التوليد الدلالي، من وضعها الأول المتصل بالإنسان إلى وضع ثان تصبح فيه دالة على أنواع من الأطعمة والأدواء والأعشاب والثمار. وتوظف العلاقات الأسرية في ميادين علمية مختلفة بعيدة عن أدوارها الوضعية البشرية. ولأن الإنسان هو محور الكون، فقد تشكلت حوله جل استعارات المدونة وبجازاتها، تليه الكائنات الأخرى أهمية كالحيون والنبات والسوائل وكذلك الجماد. وهذا الاشتراك في التعيين قديم قدم اللغة وقدم الكون. فالبحر يشترك مع السماء في النجوم ومع اليابسة في الكلاب والذئاب (القاروس) والبقال (البوري)... ويتنصب جسم الإنسان بكل أعضائه ملهما لعدد المتصورات والجازات كرأس الجمل وقدمه وأسنان المشط وطرفة عين chn d'œil وعين الهرة (حجارة كريمة) ولسان الحمل (نبات) ولسان العصفير (ثمار) وموهة المدفع (37). وإليك المصطلحات المولدة بالتركيب وبالتوليد الدلالي والتي يدل معناها القاعدي على أعضاء الإنسان أو علاقاته الأسرية وعلى كل ما يوصف به وينتسب إليه أو التي يعود معناها المركزي إلى كائنات لا يعينها المعنى المكتسب إلا فيما يجمع بينها من علاقة شبه أو غير شبه.

الاستعارة من جسم الإنسان	العلاقات الأسرية	التوليد من الحيوان	النبات	السوائل	الخواهد
- الرأس - (ص 135) : طعام البلوط	- بنات بعش (ص 162) : ست نجمات دم الأحوي	- عنب العنب (ص 181) عنب - وسخ الكور	- شنبينة الرجاح بحر (190) : نبات - جوز مائل	- حب اسيل (ص 173) - الماء الرحفة (ص)	- حب الحديد (ص) (173) :

(ص 136) : طعام - أطعام الطيب (ص) (159) : حيوان - عروق صفر، أصابع صفر (181) - عرق السم (173) : مرض - وجع الأذن البارد (176) : مرض - مقل اليهود (ص 177) : شجرة - مقل معري (ص 177) : شجرة - مقل مكّي (ص 177) : شجرة	(ص 170) : عصارة صمغية - عصا الراعي (ص 181) : بسات - علك الأنباط (ص 181) : صمغ - إكليل الملك (ص 167) : بسات - صر سوفطري (ص 183) : بسات مسوب إلى الجزيرة العربية حي العالم (ص 174) : نبات - قفر اليهود (ص 192) : سفلى - بحور مريم (200) : بحور - قوة الصباغين أو قوة الصمغ (ص 183) : عشب - عاقم قرحا	(ص 189) : الكور خلية السحل - قناء الحمار (ص 192) : نبات - لحية التيس (ص 193) شجرة حصي الثعنب (ص 194) : بسات - حبات الطين (ص 124) : مرض - لسان الحمل (ص 176) : بسات - لسان المصافير (ص) (177) : غار - لسان الثور (ص) (177) : نبات - أكارع المواشي (ص) (115) : طعام - أجنحة الطيور (ص 115) : طعام - دنبل الخيل	(ص 169) : حوز - حوز بوا (ص 169) : حوز - قصب الذريزة (ص) (189) : بسات - البقلة الحمقاء (ص) (115) : بسات - حمير الحطة (ص 188) : عجين - كرم الشراب (ص) (175) : كرم	(129) ماء بطيخ رقيق - اللين الرائب (ص 199) : الزبادي - زبد البحر (ص 172) : رفوة البحر - الخلعة الصنراوية (ص 174) القيء - دردي (ص 171) الخنزير شراب راسب دواء - طين الأكزل (ص 155) : صخر لين.	دواء - الشرح أو اسحم المنزع (ص) (137) : لحم أسود - طين ارطوبوس (ص) (194) طين أرص يشخذ دواء - طين الأكزل (ص) (155) : صخر لين.
---	---	--	--	---	--

			(ص 181) : دواء (من المقر والقرح)	(ص 188) : دواء - عين الثور (ص 201) : دواء	
--	--	--	--	---	--

كلّ هذه المصطلحات المكوّنة للجدول موّلدات نقلت من معناها الأصلي العامّ وهو معنى وضعي، إلى معنى فرعيّ عقليّ. وتمّ الرجوع في صوغها وتوليدها إلى وسائل لعوية من داخل اللّغة. فالموّلّد لفظ عربيّ تحدّده محدّدات خارجيّة تدور حول علاقة الشيء أي المدلول بالشكل أي الدّالّ، ويتولد عنه نظام مزدوج من العلامات. فالدّالّ كلب يُعيّن مدلولاً قاعدياً من جنس الثدييات البريّة، يتولّد عنه بالمجاز مدلول ثان من جنس الحيوانات البحريّة هو السمك أو "كلب البحر"، ويمسّد هذه العلاقة الشكل التالي الذي يمثله حقل داليّ ينطلق من الشكل إلى المعنى وحقل معنويّ ينطلق من المعنى إلى الشكل أو الاسم.



إنّ هذا النظام العلاميّ المزدوج لا يخلو من اشتراك. فالمفردة في اللّغة العامّة مواضعة والمصطلح في العلم والفنّ اصطلاح عن مواضعة، وهو ما عبر عنه عبد السلام المسدي بقوله "إذا كان اللفظ الأدائي في اللّغة صورة للمواضعة الجماعيّة، فإنّ المصطلح العلميّ في سياق نفس النظام اللّغويّ يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحوّل اصطلاحاً في صلب الاصطلاح، فهو إذن نظام إبلاعيّ مررّوع في حنايا النظام التواصليّ الأوّل، هو بصورة تعبيريّة أخرى علامات مشتقة من جهاز أوسع منه كمّا وأضيق دقة" (38).

(38) عبد السلام المسدي : صياغة المصطلح وأسسها النظرية، ص ص 28 - 29 .

إن المعاني الثنوي التي حملتها المصطلحات لم تكتسبها من السياق النصي ومن الخار
 الأسبوبي القائم على علاقة تشبيه ومحاوره سرعان ما يفتقدها المعنى المكتسب رجوع
 الألفاظ إلى معانيها الأولى الوضعية، وإما تكتسب المصطلحات تحديدها للأشياء من خارج
 النص ومن علاقة تجمعها بدار مفرد، في عملية تبادلية لبعض السمات الدلالية، فيفيد
 المدلول المولد معنى جديدا يصح قارا وثابتا داخل حقله المفهومي. فالمصطلح كما بدا في
 نص المدونة يوصف بالشفافية والوضوح لأن الخطاب العلمي خطاب الأشياء والمسميات
 وخطاب الأفكار المحررة والحالية من التمييز هدفه تدعيم الأفكار في صفاتها وحالاتها
 ووضوحها. على عكس الخطاب الأدبي الذي من خصائصه توظيف الصور وتمييق
 الأسلوب قصد التأثير في المحاطب، فامردة تكتسب معناها ووجودها داخل الخطاب لا
 خارجها سيما لا يحتاج المصطلح إلى السياق كي يوجد.

زكية السائح دهماني

كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمتوبة، تونس

بنية المصطلح اللغوي في كتاب المقتضب للمبرّد

محمد شندول

1 - تمهيد :

يعدّ المصطلح اللغوي فرعاً من فروع مصطلحات العلوم والفنون. ونحن نهدف من هذا العمل إلى البحث عن المؤشرات المحيطة إليه في مرحلة نشأته، من حيث التعريف، والسبب، والدلالة. ومثل النصوص ميداناً من الميادين التي تتوفر فيها تلك المؤشرات. ولذلك فإننا نحاول تحقيق هدفنا من خلال نصّ. على أن تبين النصّ الذي يتحلّى فيه المصطلح العلميّ أو الفنيّ يقتضي تحديداً. وهذا التحديد يكون من خلال طريقتين : تحديد طبيعة النصّ، وتحديد نوع لغته. فالنصّ من حيث طبيعته نوعان : أدبيّ، وعلميّ. فالأدبيّ عادة ما يكون إنشائيّاً، فيغيب عنه بالتالي استعمال المصطلحات العلميّة والفنيّة بسبب تعويله على الاسترسال الفنيّ الذي يرمي إلى تحقيق وظيفتين رئيسيتين في الإيصال هما الوظيفة التأثيرية، والوظيفة التعبيرية بالمعنى الذي حدّده لهما رمان جاكسون (R. Jakobson)⁽¹⁾. والنصّ العلميّ عادة ما يتّسم أسلوبه بالجلفاف من الناحية الأدبيّة، لأنّ هدفه الرئيسيّ منه وصف معطى علميّ بذكر ما يتعلّق به من الخصائص. وبالتالي يكون هذا النصّ هو المجال المناسب للبحث عن المفاهيم والمصطلحات ؛ واللغة الغالبة في النصّ الأدبيّ هي " اللغة العامّة "، أي لغة التخاطب الشائعة التي يفهمها أغلب الناس لأنّها تمثل الرصيد اللغويّ المشترك الذي هو "مجموع الكلمات التي يشترك في معرفتها واستخدامها

(1) ينظر : Roman Jakobson . Modèle de communication, in : www.internet.uqam.ca/web/17672/schxma.htm

السَّوَادُ الأعظم من أساء لغة ما⁽²⁾. وتتميز هذه اللغة باستعمال مختلف أنواع الوحدات المعجمية البسيطة بنفس الدَّرَجَة من التَّواتر والأهميَّة.

واللغة العالية في الصِّ العَمِي هي 'لغة خاصَّة' واللغة الخاصَّة هي 'اللغة التي يستعملها أهل حرفة معيَّنة أو علم معيَّن لأداء مضمون محصوص'⁽³⁾، ومن ثم فهي تتميَّز باحتوائها على مجموعة من المصطلحات والتعابير والمفاهيم التي يستخدمها أهل تلك الحرفة أو ذلك العلم دون سواهم. والتَّركيز في هذه اللغة يكون على تلك المصطلحات والتعابير والمفاهيم أكثر من التَّركيز على المفردات والتعابير العامَّة الواردة في سياق الحديث عن خصائص المعطى العلمي الذي يكوِّن موضوع الصِّ.

إذن، يمثِّل الصِّ العَمِي ولُّغة خاصَّة التي يتميَّز بها، انجاس أساس لمعركة ما يجري من الوحدات المعجمية والتعابير مجرى المصطلحات. ونحن اخترنا من هذا النوع من النصوص الصِّ اللُّغوي الوارد في كتاب المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد الميرد (ت. 285 هـ / 898 م) مكتفيين منه بما ورد من مصطلحات متعلِّقة بالفعل أحداها من فهرس مواد الكتاب اجمعة في هاية الجزء الرابع منه مما كان منها بلفظ الميرد. وإنَّ شأنا لجميع المصطلحات يقتضي تحريصا دقيقا لمثل الكتاب بأجرائه الأربعة حتى يتمَّ جمعها كلها. وهذا عمل يمكن أن يكون بحثا مفردا قائم الذات لا تمثِّل مدخلتنا هذه إلاَّ بادرة إليه.

وقبل الحديث عما جمعا من مصطلحات، علينا أن نبيِّن أوصاف لوحدات التي يحور على مستوى الطري على الأقل - أن تكون مصطلحات، وذلك من حيث الانتماء المقولي المعجمي، ومن حيث درجة الساطة والتَّركيب. فما هي إذن أوصاف هذه الوحدات ؟

(2) رمري منير بطيكي . المصطلحات اللغوية، ص 266

(3) نفسه، ص 101

2- أصنافُ الوَحَدَاتِ مِنْ حَيْثُ الانْتِمَاءُ الْقَوْلِيُّ الْمُعْجَمِيُّ :

إنَّ تجديدًا لأصنافِ الوحداتِ المعبَّرةِ عنِ المصطلحاتِ والمفاهيمِ يقتضي وجوبًا ذكرًا لأقسامِ الكلامِ و بيان ما يصلح منها أن يكون مصطلحًا وما لا يصلح. فما هي أقسام الكلام ؟ وما هو الصالح منها لوضع المصطلحات ؟

لقد اختلف في عدد أقسام الكلام. ففي التصور القديم كما في مذهب سيبويه ومن تبعه، ثلاثة هي الاسم والفعل والحرف. وهو تصوّر قائم على جملة من المبادئ منها مبدأ علاقات السلب والإيجاب الدلالية، ومبدأ الائتلاف التركيبي. ففي مبدأ علاقات السلب والإيجاب الدلالية، يتحدّد الاسم بالسمة الموجبة [+ ذات] ⁽⁴⁾، ويتحدّد في علاقته بالفعل، بحمل السمة السالبة [- فعل]. ويتحدّد الفعل بالسمة [- غير] ⁽⁵⁾، ويتحدّد في علاقته بالاسم بحمل السمة [- اسم]، ويتحدّد الحرف في علاقته بالاسم والفعل معًا بحمل السمتين [- اسم] [- فعل] لأنّه "ليس فيه معنى اسم ولا فعل" ⁽⁶⁾.

وفي مبدأ الائتلاف التركيبي، يتميّز الاسم بإمكانية اجتماعه مع اسم آخر أو مع فعل؛ حيث نحدّ مثلاً :

{اسم + اسم}، كما في : زيدٌ أخوك، و{اسم + فعل}، كما في : زيدٌ ذهب.

ويتميّز الفعل باجتماعه مع الاسم فقط كما في : جلسَ سعيد.

ويتميّز الحرف بتعلقه بالفعل أو الاسم كما في : لم تأتِ، وسرتٌ بحذرٍ، لكونه

"واسطة بينهما" ⁽⁷⁾.

وفي الدراسات اللغوية الحديثة اختلفت الآراء في أقسام الكلام. وهي على

اختلافها، ترى جميعًا هذه الأقسام أكثر من ثلاثة. فقد رأى تمام حسان على سبيل المثال،

أنّ عددها سبعة هي : الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والطرف، والأداة ⁽⁸⁾.

(4) يقول ابن الخشاب : "والمعاني ذلت بخير عنها وهي الاسم..." تنظر له : المرجل، ص 6.

(5) يقول ابن الخشاب : "والمعاني ذلت (...) وخير عن تلك الذات وهو الفعل"، المرجع نفسه، ص 6.

(6) المرجع نفسه، ص 23.

(7) المرجع نفسه، ص 6.

و نحن نذهب إلى الرأي القائل بأنها حمسة، وهي : الاسم، والفعل، والصفة، والأداة، والظرف⁽⁸⁾، وذلك اعتباراً لتمييزها السمي المعجمي، حيث إن :

(1) الاسم : [+ ذات] [+ حدث مجرد من الزمان] مثل : رجل، وفرس، وجدار، وعلم، وضحك، وانتصار .

(2) الفعل : [+ حدث] [+ زمان] مثل : جلس، وفرح .

(3) الصفة : [+ حالة في الموصوف] مثل : قائم، مسرور .

(4) الأداة : [+ تعليق] مثل : على، إن، الذي .

(5) الظرف : [+ زمان] [+ مكان] مثل : قبل، فوق .

وقد نظرنا في ما احتوت عليه مدرّتنا من مصطلحات، فلم نخذ من الأسية ما جاء فعلاً أو ظرفاً أو أداة. ووجدنا ما جاء اسماً أو صفةً. ومثال ما جاء اسماً المصطلحات : الفعل، الأمر، الأمر، الإدغام، التعجب. ومثال ما جاء صفة : المتعدي، اللارم، الماضي، المضارع، المضاعف، الملحق.

ويُفسّر غياب استعمال الفعل مصطلحاً بعجز الفعل عن تحمل ذلك من الناحية التحوّلية، لأنه يحتاج في تمام معاه، إلى مسند إليه. وإذا أوردناه مع المسند إليه فإننا نتحصّل على جملة، وهو ما لا يستقيم في وضع المصطلحات، لأنّ المصطلحات تستوجب الاختصار لا الاسترسال .

لكن من الناحية المعجمة الصّرف، يجوز تجريد الفعل من سياقه التركيبي والتسمية به. ويصطلح على الأفعال التي تُحوّل إلى أسماء بـ "الأفعال المحذوفة" أو "الأفعال الموقوفة"⁽⁹⁾. وقد شهد تاريخ العربية استعمال الفعل معزولاً عن التركيب، فجاءت منه أسماء أعلام على صيغتي المضارع والأمر، من ذلك : يريد، تغلب، يحيى، أحمد، وجميعها من أسماء الرجال؛ وقم، وهي من أسماء المدن. وقياساً على هذا، فإنّه يجوز، على المستوى النظري،

(8) ينظر حسان تمام : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90 - 132 ؛ وينظر توضيح في هذه المسألة في : شندول : العربية الحديثة، ص 144 - 146 .

(9) ينظر حول هذا التقسيم : إبراهيم بن مراد : مسائل، ص 32 - 33 ؛ نفسه : مقدمة، ص 107 - 108 .

(10) ينظر العبرد : المقتضب، 35/1 .

استعمال الفعل مصطلحاً. ونحن لاحظنا بواحد ذلك في مثل قول النحاة : هذا باب نعم وبس، وهذا باب كان وأحوالها. فنع، وبس، وكان، أفعال. والملاحظ أن النحاة قد استعملوها للإحالة على خصائصها كاستعمالهم للمصطلحات للإحالة على المفاهيم .

ويُفسَّر غياب الطرف والأداة من الناحية النحوية، بسبب تبرير عدم استعمال الفعل. فهما أيضاً عاجزان عن تحمل المفهوم بنفسهما، إذ هما يحتاجان إلى غيرها لتمام المعنى. فخاصية التعليق النحوية فيهما تُحْدُ من استقلالهما الدلالي. كما أن محدودية عددهما في العربية خاصة أخرى تُسَهِّم في ذلك العجز.

إلا أنه يمكن من الناحية المعجمية، إيراد عدد مهم من مصطلحات، واشتقاق الاسم من عدد آخر لإيراده مصطلحاً أيضاً. ومن الأمثلة على ورود البعض منهما مصطلحاً، ضمير المتكلم المفرد "أنا"، حيث : أنا ← أنا، وضمير العائث المفرد "هو"، حيث : هو ← هو.

ومن الأمثلة على اشتقاق الاسم مهما ووروده مصطلحاً، الطرف : "يَنَ"، حيث : يَنَ ← يَنِيَّة، وأداة الاستفهام "كَمْ"، حيث : كَمْ ← كَمِيَّة.

كما يمكن أن يراد جزءاً من بنية المصطلح كما في : قَبْلُفَعْمِيَّة (Prelexical) في المصطلح : بنية قبمعجمية ⁽¹⁾ (Prelexical structure) ، حيث : قَبْلُ (طرف) + مُعْجَمِيَّة ← قَبْلُفَعْمِيَّة، وفي : لأسمائية ⁽¹²⁾ (Anomia)، حيث : لا (أداة نفي) + أسمائية ← لأسمائية.

ويُفسَّر عَدَم ميل المبرّد إلى استعمال الفعل والطرف والأداة مصطلحات بوعيه الضمني بقصورهما عن ذلك، وبوعيه الضمني أيضاً بأن الاسم والصفة هما القادran دون غيرهما، على التعدّد، والتَّوَع، واستيعاب المفاهيم غير المتناهية، والاستقلال بنفسهما أصالة. إلا أننا نشير إلى أنه يسمّى بعض أبواب كتابه بأسماء الأدوات، مثل قوله: "هذا باب الواو"

(11) ينظر المثال في : بعلبكي - المصطلحات اللغوية، ص 393.

(12) المرجع نفسه، ص 47.

(25/2)، و "هذا باب إن" (33/2)، و "هذا باب حتى" (38/2). "ولسا ندري أكان ذلك
 مه من باب اتحاد الأداة مصطلحا أم من باب تعيين محتوى لباب.

3 - أصنافُ الوحدات المعجمية من حيث درجة البساطة والتركيب :

نعتبر الوحدات المعجمية من حيث درجة تركيبها، ثلاثة أنواع (13) : بسيطة،
 ومركبة، ومعقدة. فالسبب في كونها بسيطة هي التي تكون مفردة واحدة، مثل : رجل. والمركبة هي التي
 تتكون من مفردتين تجريان بحرى الكلمة الواحدة، مثل : عبد الله. والمعقدة ما كانت
 متكونة من ثلاثة عناصر معجمية منفصلة أو أكثر، مثل : وزارة التعليم العالي. وعلى أساس
 هذا التصنيف يبيّن في ما يلي، درجة تركيب ما أورده المبرّد في كتابه المختضب من
 المصطلحات المتعلقة بالفعل. ونوردها مرتبة بحسب تتاليها في فهرس الكتاب.

1) المصطلحات البسيطة :

- 1 - الماضي (71/1).
- 2 - المتعدي (71/1) .
- 3 - اللازم (71/1) .
- 4 - الصحيح (117/1) .
- 5 - المعتل (117/1) .
- 6 - المهر (155/1) .
- 7 - الإدغام (155/1) .
- 8 - التضعيف (183/1) .
- 9 - المضاعفة (184/1) .
- 10 - الملحق (242/1) .
- 11 - المضاعف (245/1) .

(13) ينظر حول هذه الخاصيات الثلاث : إبراهيم بن مراد : مسائل ، ص ص 34 - 35 ، 140 - 142 ، 250 -
 253.

12 - المضارع (3/2).

13 - المصوب (5/2) ؛ المتصّب (6/2).

14 - الأمر (131/2).

15 - النهي (131/2).

2) المصطلحات المركّبة :

أ - المركبات الإضافية :

1 - بنات الأربعة (66/1 - 72).

2 - غير المتعدّي (71/1).

3 - بنات الثلاثة (72/1).

4 - غير المعتل (148/1).

5 - أفعال المطاوعة (104/2).

6 - أفعال المقاربة (68/3).

7 - فعل التعجب (190/3).

8 - غير المتصرف (190/3).

ب - المركبات الوصفية :

9 - الأفعال المضارعة (2/1).

10 - المضارع المجزوم (3/2).

11 - المصارع المنصوب (5/2).

12 - الفعل المتصرّف (189/3).

3) المصطلحات المعقدة :

• في تركيب موصولي :

1 - ما يسمى به من الأفعال المخنوفة والموقوفة (35/1).

2 - ما لا يتعدّى (71/1).

3 - ما كان فائزاً وارا من الثلاثة (88 /1).

- 4 - ما لحقته الزوائد (104.91/1) ؛ ما كان فيه زيادة (315/3) ؛ ما كان من الروائد (4/3).
 - 5 - ما كانت الواو أو الياء فيه عينا (83/1) ؛ ما كانت الواو أو الياء منه في موضع العين من الفعل (96/1) ؛ ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء (111/1) ؛ ما اعتلت عينه (134/1) ؛ ما اعتل منه موضع العين (172/1).
 - 6 - ما اعتلت عينه مما لامه همزة (115/1) .
 - 7 - ما اعتل منه موضع اللام (134/1).
 - 8 - ما كانت عينه ولامه واووين (149/1).
 - 9 - ما شبه من المضاعف بالمتعل (245/1).
 - 10 - ما كان من بنات الأربعة وألحق به من الثلاثة (107/2).
 - 11 - ما وقع من الأفعال للجنس في معناه (140/2).
 - 12 - ما كان من المتعل فيما جاوز فعله الثلاثة فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته (2/129).
 - 13 - ما يتعدى الفاعل إلى مفعول واحد (188/3) .
 - 14 - ما جرى بجرى الأفعال وليس بفعل ولا مصدر (202/3).
 - 15 - ما لا يتصرف (312/3).
 - 16 - ما يسمى به من الأفعال (314/3).
- في تركيب وصفي :**
- 17 - الأفعال التي على ثلاثة أحرف (71/1).
 - 18 - ذوات الياء التي عيناتها ولاماتها ياءات (148/1).
 - 19 - ذوات الثلاثة المزيدة (96/2) ؛ الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة (104/2).
 - 20 - الأفعال التي فيها الروائد من الثلاثة والأفعال التي لا روائد فيها (104/2) .
 - 21 - الأفعال التي لا زوائد فيها (104/2) ؛ ذوات الثلاثة من غير زيادة (110/2).
 - 22 - ذوات الياء والواو التي ياءهن وواوهم لامات (193/2).

- 23 - بنات الأربعة التي لا زيادة فيها (107/2) ؛ بنات الأربعة بغير زيادة (207/2).
- 24 - الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول (91/3).
- 25 - الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (3/91).
- 26 - الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما (93/3) .
- 27 - الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما (95/3).
- في تركيب شبه إسنادي :
- 28 - الفعل في الثلاثة (71/1).
- 29 - الأفعال من الثلاثة (72/1) .
- 30 - الأفعال المزيد فيها وغير المزيد فيها (137/1).
- 31 - ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة (110/2).
- 32 - الملحق به من الثلاثة (108/2).

يؤدّي استقراء هذه القائمة من المصطلحات إلى ثلاثة أنواع من الأبنية المصطلحية :

النوع الأول هو المصطلحات البسيطة، وعددها 15 مصطلحا من جملة 59 مصطلحا، وتمثل نسبة 25 % ؛ والنوع الثاني هو المصطلحات المركبة، وعددها 12 مصطلحا، بنسبة 20 % ، والنوع الثالث هو المصطلحات المعقدة، وجمعتها 32 مصطلحا، وتمثل 55 %.

وتتوزّع المصطلحات المركبة على نوعين من المركبات، هما المركب الإضافي، وهو الغالب؛ والمركب الوصفي.

وتتفرّع المصطلحات المعقدة إلى ثلاثة أصناف هي: المركب الموصولي، يليه في الأهمية المركب الوصفي ، ثم المركب شبه الإسنادي.

ويمكن أن ننظر إلى جميع هذه المصطلحات من زاويتين : من حيث البنية، ومن حيث الدلالة.

4 - بنية المصطلحات :

نعالج هذه المسألة بالنظر في بنية المصطلحات من الجانب الصرفي، ومن جانب مظهر تواترها. وفي هذا الصدد نشير إلى أن قواعد التوليد الصرفي التي تحدد أبنية الوحدات المعجمية في العربية، أربع، وهي : الاشتقاق، والنحت، والتركيب، والمعجمة⁽¹⁴⁾. وما يولد الوحدات المعجمية البسيطة من هذه القواعد الأربع هي القواعد الثلاث : الاشتقاق، والنحت، والمعجمة، أي إنه توجد قاعدة واحدة لتوليد الوحدة المعجمية المركبة والمعقدة، وهي قاعدة التركيب. فما هي ركائز هذه القواعد ؟ وكيف تجلّت في ما لدينا من المصطلحات ؟

4-1 . الاشتقاق :

تنطبق هذه القاعدة على المصطلحات البسيطة باعتبارها وحدات معجمية بسيطة. وهو يتأتى من الجدوع خاصة. وهو يشتمل على خمس وعشرين قاعدة نظرية يتولد بعضها من بعض بحسب عدد المقولات المعجمية الخمس التي هي الاسم، والفعل، والصفة، والظرف، والأداة⁽¹⁵⁾. ومن هذه القواعد الخمس والعشرين بحد تسعاً فقط صالحة لاشتقاق المصطلحات، وهي :

1 . فعل ← اسم .

وتتمثل الأسماء المتولدة بهذه القاعدة، في المصادر بأنواعها⁽¹⁶⁾ - عدا المصدر الصناعي لكونه يتولد من قاعدة : اسم ← اسم، مثل : النسبية (من النسبة)، والنظامية (من النظام) - ومن اسم المرة، واسم الهيئة، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة .

2 . فعل ← صفة، مثل : لَرِمَ ← لَارِمٌ ، تعدّى ← متعدّد .

3 . اسم ← اسم، كالمثالين المذكورين آنفاً وهما : النسبية (من النسبة)، والنظامية (من النظام).

(14) ينظر حول هذه القواعد وتطبيقاتها إبراهيم بن مراد : مباحث، ص ص 47 - 48 ؛ نفسه : مقدمة ، ص ص 143 - 156 .

(15) ينظر ابن مراد : مقدمة، ص ص 143 - 153 .

(16) ينظر المرجع نفسه، ص 148 .

4. اسم ← صفة، مثل : ذرة ← ذريّ.

5. صفة ← صفة، مثل : رئيس ← رئيسي.

6. صفة ← اسم، مثل : مفهوم ← مفهومية.

7. ظرف ← صفة، مثل : تحت ← تحتيّ.

8. أداة ← اسم، مثل : كمّ ← كمّية.

9. أداة ← صفة، مثل : لام ← لاميّ.

ومصطلحات الفعل البسيطة التي استعملها المرد مما جاء في فهرس كتابه المختص، هي من حيث ما ذكرنا من قواعد الاشتقاق من الجنوع، تنتمي إلى قاعدتين فقط من مجموع تلك القواعد، هما :

• فعل ← صفة، حيث :

1. فعل (ثلاثي مجرد) ← صفة، مثل المصطلحات : "لازم"، "صحيح"، و"ماض".

2. فعل (ثلاثي مزيد) ← صفة، مثل : "متعد"، و"معتل"، و "بمجرد".

• اسم ← صفة، حيث : اسم ثلاثي مجرد ← صفة، مثل : ثلاثة ← ثلاثيّ

(فعل ثلاثيّ)، أربعة ← رباعي (فعل رباعي).

والملاحظ في هذا الصدد غياب المصطلحات الاسمية من حيث الانتماء المقولي، والرباعية الأصل من حيث مادة الاشتقاق، سواء أكان هذا الأصل مجرداً أم مزيداً.

4-2. التحت :

ويكون "بصوغ وحدة معجمية بسيطة من وحدتين معجميتين بسيطتين" (17)،

مثل : اسم + اسم : عبد + دار ← عبدريّ، و اسم + أداة : لا + أدريّة ← لأدريّة.

ولم نلاحظ وجود مصطلحات من هذا القبيل في قائمتنا رغم أن بعض المصطلحات

المركبة قابل لذلك، مثل : المصطلح "غير متعد" و"غير متصرف"، فإنه يمكن أن يستبدلا

بـ: "لامتعد" و "لامتصرف".

(17) المرجع نفسه، ص 153.

هذه القاعدة، مثل قاعدتي الاشتقاق والنحت لا تفضي إلا إلى الوحدات البسيطة وذلك بتحويل تركيب إلى مفردة (18)، مثل : "بسم الله" ← بَسْمَلٌ (والاسم : البسملة)، و "لا حول ولا قوة إلا بالله" ← حَوْقَلٌ (والاسم : الحوقلة)، وليس مثل هذا في قائمتنا.

4-4 . التركيب :

ويكون "بالجمع أو المزوج بين وحدتين معجميتين بسيطتين لتوليد وحدة معجمية مركبة إما تركيباً إضافياً، وإما تركيباً مزجياً، وإما تركيباً وصفياً. على أن التركيب الإضافي والتركيب الوصفي قد تولدُ بهما "وحدات معجمية معقدة" (19). ومثال التركيب الإضافي اسم العلم "عبد الله"، ومثال التركيب المزجي الظرفان "تَبَيَّنَ"، واسم العلم "حضر موت" وهو اسم مدينة قديمة باليمن. ومثال التركيب الوصفي "أثر رجعي". ولم تشمل قائمتنا على مصطلحات من صنف التركيب المزجي.

وينضوي ما ورد في قائمتنا من المصطلحات المركبة أو المعقدة ضمن هذه القاعدة، أي قاعدة التركيب. وهي القاعدة الصرفية الوحيدة التي تولد الوحدات المعجمية المركبة والمعقدة.

4-4-4 . المصطلحات المركبة :

تتضمن في نوعين من التركيب هما التركيب الإضافي، والتركيب الوصفي . ويكون المركب الإضافي متكوناً إما من [اسم + اسم]، ومن أمثلته في المدونة "أفعال المطاوعة"، و"أفعال المقاربة"، و"فعل التعصب" ؛ وإما من [صفة + اسم]، وإما من [صفة + صفة]، ولم يرد الشكلان الثاني والثالث في مدونتنا ؛ ويتكون المركب الوصفي إما من [اسم + صفة] ومثاله في المدونة "الأفعال المضارعة" و"الفعل المنصرف" ؛ وإما من [صفة + صفة] ومثاله "المضارع المنصوب" و"المضارع المجزوم".

(18) ينظر المرجع نفسه، ص 155.

(19) المرجع نفسه، ص 42.

يختص هذا النوع من المصطلحات حسب مدونتنا، بعدد من السمات أهمها : (20)
(.)

(أ) ورودها على هيئة تعريفات تقدّم وصفا لمسمّى وذكرنا لخصائصه أكثر من كونها على هيئة مصطلح، وهي من ثمّ تعبيرية أكثر منها إحالية تعينية. وسبب ذلك افتقار المبرد حيناً إلى المصطلح الدقيق المناسب، واعتماده حيناً آخر على أسلوب الخطاب من أجل شرح الفكرة وتقريب المفهوم إلى الأذهان بذكر خصائصه الأساسية التي تكشف عنها الصفة في المركبات الوصفية والصلة في المركبات الموصولة. ومثال ذلك: "هذا باب ما لحفته الزوائد في هذا الباب" ؛ و"هذا باب ما يجري مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر" ؛ و"هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف تصرّف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة لأن المعنى لزمه على ذلك". فالمثال الأول من هذه الأمثلة الثلاثة يمكن ترجمته بمصطلح بسيط هو "المزيد"، وهو مصطلح جارٍ في الاستعمال في ذلك العهد، استعمله المبرد نفسه في مواضع عديدة من المختضب كما في قوله : "هذا باب الأسماء على هذه الأفعال المزيد فيها وغير المزيد". لكنه عزف عنه في المثال المذكور دون أن نرى لذلك تبريراً مقنعاً. والمثالان الآخران هما عكس المثال الأول، فكل منهما يعبر عن مجموعة من خصائص مفهوم مصطلح مبهم يعسر التوصل إلى ترجمته بمفردة واحدة أو بمركب من معردين لكون المرحلة مازات مرحلة التأسيس للمصطلح اللغوي.

(ب) الترتيب من المحدّد (Déterminé) إلى المحدّد (Déterminant) كما في : هذا باب ذوات الياء التي عيناتها ولائها ياءات، وهذا باب ما كان من بات الأربع وألحق به من الثلاثة، إلخ ...

(20) يذكر إميل بنفمنست سبع السمات الأساسية في المعقدات في كتابه "مشكلات اللسانيات العامة" منها السمات من (ب) إلى (هـ)، ينظر : - 2/172 Benveniste E. , *Problèmes de linguistique générale* ، وينظر تحليل الظاهرة وتطبيقها على المصطلحات الطبية في إبراهيم بن مراد : من قضايا المصطلح الطبي في "الشذور الذهبية" للشيخ محمد بن عمر التونسي"، في مجلة المعجمية، 21 - 22 (2005 - 2006) ، (ص 9 - 69)، ص 31 - 35 .

(ج) إمكانية التوسع في أي عنصر كما في المثال الثالث الذي أوردنا في السمة (أ) أعلاه.

(د) ثبات المدلول وإنْ توسَّع التركيب. فالمدلول واحد، وهو اعتلال العين، في الأمثلة : هذا باب ما كانت الواو والياء منه عينا ؛ هذا باب ما اعتلَّ منه موضع العين ؛ هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عيته ولو أو ياء.

(هـ) استعمال أدوات الربط مثل حروف العطف وحروف الجر، والأسماء الموصولة كما هو يبيِّن في ما ذكرنا من الأمثلة السابقة. وأدوات الربط هذه هي السبب الرئيس في توسع المصطلح، وذلك أن الاستغناء عنها يمكن أن يختزل المصطلح كما في "هذا باب ما اعتلَّ منه موضع العين"، حيث يمكن اختصار ذلك في مصطلح مركب هو 'معتل العين'، أو اختزاله دلاليا بمصطلح بسيط هو "الأجوف".

والملاحظ أن هذه المصطلحات، رغم طبيعتها التحليلية، لم يكن فيها ما رأسه فعل وعيا من المؤلف بأن وظيفة الفعل الرئيسية وظيفة تعبيرية لا تعيينية. ونتيجة لذلك كان يحول الفعل فيها إما إلى مشتق يعامل معاملة الاسم، وإما إلى صلة في إطار مركب موصولي بموصول اسمي، فكان ما جاء من أفعال في هذه المعقدات حشوا لا تصديرا، وبالتالي لم يكن له تأثير في طبيعة المصطلح الاسمية.

5 - دلالة المصطلحات :

تؤدي المصطلحات البسيطة في مدوتنا، مفاهيم بسيطة تتمثل في دلالة المفردة ذاتها، وكذلك شأن المصطلحات المركبة والمعقدة، فدلالتها يمكن اختزالها في دلالة المفردة التي يمكن لكل مركب منها أن يستبدل بها. وهذه الدلالات منقولة من المعنى اللغوي العام إلى المعنى الاصطلاحي عن طريق قاعدة توليد دلالي هي انجاز. فالمعنى اللغوي العام لوحدهات مثل: "لازم" و"غير متعدّ، و"ما لا يتعدى..."، هو: ما يتعلق بالشيء لا بفارقه، وأصبح في الاصطلاح، الفعل المقصور على الفاعل، فلا يتجاوزه.

فكيف نفهم وجود هذه الأنواع الثلاثة من المصطلحات مجتمعة ؟ بل هل دعت إليها الحاجة جميعا ؟

يحدد آلان راي (Alain Rey) في كتابه : "المصطلحية : الأسماء والمفاهيم" (La terminologie, noms et notions) ، ثلاثة أنواع من الحاجات التي يستجيب لها المصطلح، هي : الوصف (Transcription)، والانتقال (Transmission)، والتنميط (Normalisation).⁽²¹⁾

فالحاجة إلى المصطلح الوصفي يستدعيها الخطاب المخصوص في مجال متميز. والحاجة إلى انتقال المصطلح تستدعيها ضرورة الخوض في علم بعينه وانتشاره، لأن الخوض في ذلك العلم وانتشاره يستدعيان وجوبا استعمال المصطلحات الخاصة به. والحاجة إلى التنميط يستدعيها التنظير المجرد لعلم من العلوم بحسب ما فيه من اتجاهات واختصاصات.

وإذا أسقطنا هذه الحاجات الثلاث على المصطلحات التي بين أيدينا وجدنا أن المصطلحات البسيطة والمركبة تبدو بفضل نضجها الشبوري، مستجيبة لحاجتي الانتقال والتنظير، والمصطلحات المعقدة مستجيبة لحاجة الوصف والتحليل. والسبب في وجود هذه الحاجات الثلاث مجتمعة في بنية المصطلح عند المرد، أن العصر الذي عاش فيه عصر كان يشهد بداية تأسيس علم اللغة، كما أنه كان عصرا لم تنضج فيه جميع المصطلحات اللغوية، وهو ما يجعل كثيرا من علماء اللغة يعبرون عن المصطلحات بمفاهيمها فينزعون إلى التحليل بحسب ما يقتضيه كل مفهوم من الوضوح. وهذا يمكن أن نعلل تقارب نسبي المصطلحات البسيطة والمركبة وضعفهما مقارنة بالنسبة العالية للمصطلحات المعقدة التي تكاد تبلغ نصف المجموع العام .

ولا نعتقد أن المرد هو من وضع هذه المصطلحات. فما يبدو من نضج على المصطلحات البسيطة والمركبة، وتصور واضح للمفهوم على المصطلحات المعقدة، يعكس

(21) ينظر : Alain Rey - La terminologie, noms et notions, pp.

أن هذه المصطلحات جميعا هي استعمالات من الموروث المتواتر، يشهد على ذلك ما نُقل
مها عن الخليل بن أحمد، وما استعمله سيبويه في الكتاب. ويكفي أن نقارن بين ذلك
جميعا من خلال التعاليق التي أوردها محمد عبد الخالق عضيمة محقق المقتضب لتبيّن صحة
هذا المذهب. لكنّ هذا لا ينفي إمكانية أن يكون الميرد قد ابتدع بنفسه بعضا منها. وإقرار
هذه الملاحظة يتطلب ثبوتا دقيقا لجميع ما جاء في المقتضب من المصطلحات. وهذا موضوع
بحث آخر كما ذكرنا ذلك في التمهيد.

6 - خاتمة :

تناولنا في هذا البحث أربع مسائل هي : نوع لغة الاندراج التي تنضوي فيها
مصطلحات الفعل في كتاب المقتضب للميرد، والانتماء القرطبي المعجمي لهذه المصطلحات،
ودرجة تركيبها، وعلاقة البنية بالمفهوم. وقد ساعدنا ذلك على تبين بعض اجوانب المتعلقة
بأسس التوليد المصطلحي وطبيعة الأبنية المصطلحية المتعلقة بالفعل خلال مرحلة التأسيس
للمصطلح اللغوي وهي المرحلة التي عاش فيها الميرد وألف فيها كتابه المقتضب. وقد تبين
لنا من خلال مدونتنا أن المصطلحات المعقدة كانت أكثر عددا من المصطلحات البسيطة
والمركبة، كما أنها كانت أقرب إلى المفاهيم منها إلى المصطلحات لكون مصطلحات اللغة
في عصر الميرد مازالت قيد التأسيس .

وتبين لنا أيضا أن تحويل المصطلح المعقد إلى مصطلح بسيط أو مركب يرجع إلى
مدى القدرة على تصور المعنى واختزاله في لفظ وجيز دال عليه.

ولم يكن ما جاء في مدونتنا من مصطلحات الفعل المركبة والمعقدة دليلا على
وجرد مفاهيم مركبة أو معقدة، بل كان كل مصطلح، مهما كانت درجة بساطته أو
تركيبه، معبرا عن نوع مضمونه الدلالي. فقد كان بعضها دالا على خاصية مميزة في
المسمى، وبعضها الآخر على المسمى ذاته. وهذا من الضوابط الشكلية الأساسية التي
تساعد على توليد المصطلح .

وجملة ما ورد من المصطلحات كان إما وحدات معجمية بسيطة أغلبها من مقولة
الصفة مثل : لازم، ومتعد، ومضارع، ومعتل، وإما وحدات معجمية مركبة أو معقدة في

نية مركب إضافي أو وصفي أو موصولي أو شبه إنشائي. وإذا استثنينا المركب الموصولي فإن ما يبقى من أنواع المركبات التي ذكرنا، صالح لأن يكون مصطلحا. على أن سمة الاختصار والاختزال التي يجسمها المصطلح البسيط للتعبير عن مفهوم بسيط تبقى محمدا رئيسيا لمقبولية المصطلح. لكن اتوصل إلى ذلك يقتضي تحريدا مفرطا. وهذا يستدعي جهدا كبيرا في البحث عن المفردة المناسبة القابلة لأن تكون مصطلحا وحيزا ومعبرا. ولما كان ذلك صعبا، وخاصة أن المرحلة كانت مرحلة التأسيس للمصطلح اللغوي، فقد تم اللجوء إلى المصطلحات المركبة أو المعقدة التي تعدّ بطابعها التحليلي طريقا إلى توضيح المدلول وهروبا من خاصية التحريد المفرطة في انتظار من يضطلع بوضع المصطلحات المناسبة في سياق تاريخ اللغة.

والحاصل من كل ما ذكرنا أن المصطلحات المتعلقة بالفعل في كتاب المقتضب للمبرد، والتي أخذناها من الفهرس العام في الجزء الرابع من الكتاب مما جاء منها بلفظ المبرد، يمكن أن تقدم صورة للباحث في المصطلحية النظرية في مجال اللسانيات، عن كيفية تكون المصطلح اللغوي.

محمد شندول

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان

أثر السياق الاصطلاحي في استقرار المصطلح النحوي العربي

توفيق قريرة

0 - مقدمة :

كان لغياب التعريفات الدقيقة والحدود المضبوطة في كتب النحاة العرب الأوائل من أمثال سيبويه أثرٌ في الشروح اللاحقة تمثلت في غالب الأحيان في تدبُّر السياقات التي وردت فيها تلك المصطلحات ومحاولة استقرارها لاستخراج حدود نامة أو تفرّيبية منها، فمثل السياق الاصطلاحيّ لذلك أهمّ مرجع استوحى منه النحاة الشراحُ التعريفات الصريحة. لكنّ اللآفت في بعض المصطلحات أنّها كانت تتطلّب من النحاة اللاحقين تقرّيات وافتراضات تفتح الخطاب الاصطلاحي النحويّ على التأويل لما قصده المؤسسون من العبارات التي وضعوها. وكان للتأويل دوران : أحدهما أثر إيجابا بأن فتح المصطلح على كثير من الجدل استفاد منه في ترسيخ مفهومه بعد ضبطه، وفي ربطه النظريّ أكثر فأكثر بالنظام الاصطلاحيّ الذي يقع فيه ؛ واستفاد منه أيضا الباحثون عن بعض الأسس النظرية للاصطلاح عند النحاة ؛ والدور الثاني أثر سلبا في عمل المصطلح بأن جعله غير متمكّن في القائمة الاصطلاحية وغير مقيد بمحدّ مضبوط.

وسننظر في هذا البحث في بعض مصطلحات "الكتاب" ذات الصلة بالإغراب والتركيب، هي المسند والمسند إليه والمجاري لبين ما للسياق الاصطلاحيّ من تأثير سلبى أو إيجابى في الكيفيات التي عامل بها النحاة المصطلح بما هو منصوّر وبما هو صناعة.

وبما أن السياق الاصطلاحي هو الإطار الذي يراقب فيه بحثنا ما فرط فيه الكتاب من تعريفات وتوضيحات وما حاول اللاحقون زيادته بالتأويل والتوسيع والتهذيب، فإننا نرى من المفيد أن نفرّد له فقرة نتناول فيها بعض المسائل النظرية التي يطرحها بشكل عام في الخطاب الاصطلاحي وبشكل مخصوص في الخطاب النحوي العربي القديم.

1- في السياق وعلاقته بالخطاب الاصطلاحي :

1-1 . السياق بين الخطاب العادي والخطاب الاصطلاحي :

السياق في معناه اللساني العام يعني ما يحيط من كلام يطول أو يقصر بعبارة معينة في قول معين (1). وقد اهتم الباحثون من اللسانيين والفلاسفة بما للسياق من قيمة في تحديد العلاقة بين الكلم وما تدلّ عليه وما يمكن أن تتأوّل وفقه (2). وما يميّز به السياق الاصطلاحي عن غيره من سياقات الخطاب الأخرى عناصر يوجزها في :

أولاً : السياق في الكلام العادي غير الاصطلاحي مفتوح على التعدّد، حتّى قال "فقفنشتاين" Wittgenstein إنّه لا وجود لمعنى بل لسياقات. لكنّ السياق الاصطلاحي في الأصل ينبغي أن يكون مفرداً ساء على أنّ كلّ مصطلح ينبغي أن يحيل على متصور واحد وأنّ الاشتراك الاصطلاحي حالة شاذّة داخل الخطاب الاصطلاحي الواحد.

ثانياً : أنّ السياق في الخطاب العام ينظر إليه في إطار تعالق مع مفهوم المقام Situation حتّى أنه قد يسمّى في بعض من الكتابات (3) السياق المقامي Contexte situationnel/ de situation بل قد يدل مصطلح Contexte نفسه على معنى المقام إلى جانب دلالته على معنى السياق. لكنّ المقام لا قيمة له في الخطاب الاصطلاحي بحكم أنّ العلوم في أغلبها مؤسسة تداوها على سياق نظري مخصوص وواحد فلا قيمة للتداول الاصطلاحي خارج النواميس العلمية المقيّدة.

(1) ينظر Ducrot & Todorov : *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage* , p. 417

(2) انظر في تفصيل ذلك مثلاً Stalnacker *Context and Content*

(3) ينظر مثلاً Dubois et al : *Dictionnaire de linguistique et des sciences de langage* , p. 116

ثالثا : السياق النصي في الكلام العادي محدود من جهة الطول والقصر بمحيط معوم لا يمكن أن يمتدّ على كامل الرسالة، بل تكون لهاته بنهاية السياق التركيبي الذي يستعمل فيه. بيد أن السياق الاصطلاحيّ متشابه ومتعلق بما يجعله يمتدّ على كامل الخطاب تقريبا. فذكر عبارة لا ينتهي بانتهاء السياق الذي وردت فيه بل تجدد لها حصورا في سياقات غيرها من العبارات لشدة ارتباطها بها في نظام الخطاب. فإذا كان معنى العبارات الاصطلاحية لا يتجدّد بتجدّد السياقات كما في العبارات العادية فإنّ العبارة الاصطلاحية الواحدة لا تتجدّد دلالتها بل يحدّد السياق صحتها بغيرها من العبارات المتعاملة معها في خطاب اصطلاحيّ معيّن. مثال ذلك أنّ حديثنا عن متصور الفاعل يظلّ ثابتا في أبواب تخصّص للفعل وللمفعول ولنائب الفاعل وللمرفوعات. لكنّ الذي يتغيّر بتجدّد السياق هو القيمة المتصورة التي تكون للفاعل فهو في علاقته بالمفعول يمثّل قيمة وفي علاقته بالفعل يمثّل قيمة ثانية وبنائب الفاعل ثالثة وبالمرفوعات رابعة وهكذا..

1-2 . السياق الاصطلاحيّ بين المعجم والخطاب :

وبناء على الملاحظات السابقة نعيّن بالسياق الاصطلاحيّ في هذا البحث المثنّ الذي يرد فيه المصطلح في أيّ خطاب اصطلاحيّ مختصر. وارتباط السياق بالخطاب فيه تمييز أوّل بين ضربين من السياقات التي يرد فيها المصطلح :

(1) سياق التعريفات التي توردها المعاجم المختصة، وهي سياقات مصطنعة لأنّها تعيد تنظيم المادة ليس وفق ما يقتضيه الفنّ الذي ينخرط فيه المصطلح ويتداول بل كذلك وفق متطلبات الصناعة المعجمية وما تقتضيه مداخلها من تبويب وتنسيق قد يذهبان بكثير من البدء الحقيقي الذي كان عليه السياق الاصطلاحيّ في الخطابات التي نشأ فيها.

(2) سياق أصلي نشأت فيه المصطلحات في خطاباتها وفيه تطوّرت وهذبت أو شرحت وفصّلت أو خفت ذكرها بالتدرّج حتّى لفظتها الخطابات اللاحقة وباتت في حكم المسمّى. وإلى هذا الضرب من السياقات الخطابية الأصلية نلتفت في هذا البحث.

إلا أنّ حديثنا عن سياق خطابي من هذا النوع ينبغي أن لا يكون حديثا معمّما كأنّه يشمل جميع أصناف السياقات التي تمّ فيها تداول مصطلحات فنّ معيّن، بل ينبغي أن

نميز داخل هذا الضرب بين أصناف من السياقات تختلف باختلاف أنماط الخطابات الاصطلاحية. وللتبسيط نأخذ مثالنا على ذلك من مصنفات النحو العربي قديما.

1-3. السياقات في الخطاب الاصطلاحى النحوي العربي :

إن السياقات التي يرد فيها المصطلح النحوي العربي تختلف باختلاف أنماط الخطابات النحوية. فكتب العلل النحوية مثلا تمثل غطا من الخطابات التي تفرض تصورا مخصوصا لسياقات يختلف عن الكتب التي تعرض نظريات النحو، بمراعاة أقسام الكلام، وتختلف عن كتب أخرى تعرف في التراث بكتب المسائل. ففي علل النحو يكون السياق محكوما بما يمكن تسميته بالاستراتيجيات الكبرى لتوظيف العلة. وبناء السياق يتابع في عمومه خطة حجاجية ترتبط فيها العلة بالفكرة أو الأفكار التي ولدتها سواء أكانت هذه الفكرة قاعدة لعوية، أم ركما من الأصول النحوية، أم رأيا خلافيًا، أم غير ذلك.

فالسباق لا تتحكم فيه المادة النحوية إلا في الجوانب، بل تتحكم فيه آليات العلل والجدل ؛ فهي القوالب الكبرى التي تصب فيها النظريات النحوية التي تلبس في هذه السياقات لبس الأفكار القابلة للجدل في العالب. أما السباق في الخطاب المسير بتقسيم الكلام فإنه سباق محكوم في عمومه بالآليات الجمع والتقسيم، فينتقل من رأس القسم إلى فروعه جئة وذهابا حتى تتم تفصيلات الأقسام الثلاثة وما يتطلبه كل قسم من تأصيل نظري ومن ذكر للقواعد وغيرها من العمليات النظرية والعلل. وفي هذا السط من الخطابات يبدو المصطلح منحرفا في سياق ذي بنية ثنائية هرمية رأسها اسمي وجسمها محوري نعي بالرأس الاسمي أن الاسم الاصطلاحى يكون - بما هو قسم أو فرع - الموجه للسباق وللقضايا التي تطرح فيه، وهي التي تمثل الجسم المحوري Thématique أو الموضوعي في بنية هذا الضرب من الخطابات. ويختلف سباق نحو المسائل عن سباق نحو الأقسام هذا في أن البنية فيه تركز على المواضيع، فهي التي توجه السباق تجددا أو استرسالا، ترابطا وانقطاعا. وهي من هذه الجهة تشبه نحو العلل لكنها تختلف عنه في أن العلة ليست مقصدا لذلها بل المقصد هو قصبة "مشكلة" تثار على هامش تناول قضية أساسية. وهكذا فإن نوعية الخطاب النحوي من جهة كفيات تبويب مسائله واختيار مواضيعه تتدخل في تنوع

اسبق. كما تتدخل في تنويعه اعتبارات خطائية لا تقل أهمية عن الأولى، وهي اعتبارات هامة صلة شكل الخطاب هل هو مختصر أم هو شرح مطول وهل هو نثر أم هو شعر... ففي مختصرات يكون السياق مائلا إلى الاختصار على ما يعده المختصر أساسيا، وفي الشروح تسع السياقات ونرحب لما كانت تضيق عنه متون الأولى. وفي الشعر قد تتدخل قيود النظم في صط بعض السياقات وتحديداتها فيكون للقيود الشكلي تسلط على الجانب السيفي، وهو ما لا يكون في النصوص العربية المنثورة (4). وأخيرا فإن ما يتدخل في نوعية السياق ليست المعطيات المرتبطة بالخطاب فحسب بل تتدخل فيه أيضا معطيات أخرى تنصل بالحوي نفسه وبثقافته. ولقد بدا لنا أثر اتساع هذه الثقافة التي لهذا النحوي أو ذاك ونهه من أفنان هذا الفن المجاور أو ذاك، وكذلك قدرته على الجدل والتخريج في تشكيل سياقات مخصوصة خدمت المصطلح النحوي من جهة مراجعته أو تطويره أو توضيحه.

ويعتبر التوضيح - وهو مشغلا الأساسي في هذا البحث - جهدا من الجهود المهمة التي بذلت في الخطابات النحوية اللاحقة على سبويه (ت. 180 هـ) والأسباب التي تعود إلى ترسيخ هذا المشغل الثابت في مختلف تواريخ التصنيف في النحو يمكن حصرها في جملة من العوامل كان "الكتاب" بما هو أول خطاب نحوي يصلنا كاملا مسؤولا عنها :

- العاس الأول يتمثل في أن كثيرا من السياقات الاصطلاحية في الكتاب كانت تزرع البس وتنبت الغموض فيما يخص طائفة من الاصطلاحات الأساسية في النظرية النحوية كمصطلحي الإسناد والإجراء. والذي زاد من غموضها غياب تعريفات صريحة أو دقيقة لتلك الاصطلاحات بل إن ما ذكر في الكتاب كان من الممكن أن يحمل على هذا الرأي أو على مخالفه.

على الرغم من أن "الكتاب" كان على هيئة من التمام النظري متقدمة، وأن اصطلاحاته كانت على شكل من التوضيح والاستقرار، فإن ذلك لم يمنع من أن يقع الخطاب النحوي في أقسام منه في الغموض وعسر تناول مما أثر في بقاء ضرب من مصطلحاته في

(4) حر لا يعني هنا بالضرورة كثافة النصوص فكلامنا منطبق حتى على ما يسمى بـ "الافيات" في اسحر

منطقة تلّفها سحابة كثيفة من الإهمام والعموص لم تنقشع إلّا بعد دخول الخطابات اللاحقة في صرب من التقريب والتأويل والافتراض ساهمت في إرساء المفاهيم على حدود معلومة.

ونحن نعود في هذا البحث إلى أشهر تلك السياقات لبين الكيفيّة التي سمحت للغموض بأن يمحصرها ولتبيّن كيف ساهمت جهود اللاحقين في نزعها دون أن تغفل - ونحن نعالج بعض العيّات من الاصطلاحات - الخوض في الأسباب الخاصّة أو العامّة لظاهرة الغموض السياقيّ. ويبقى الهدف الأكبر من هذا البحث هو الكشف عن الدور الذي يكون للسياقات الاصطلاحية من دور في ضبط المتصورّات وتحديد المصطلحات تحديدًا غير صريح ولكنه ضروريّ في الكشف عن سماته العامّة أو خصائصه التي تفصله من غيره من المتصورّات.

2 - السياق الاصطلاحيّ والتأويل من خلال مصطلح الإسناد :

2-1 . في معنى التأويل الاصطلاحيّ :

يبدو مصطلح التأويل أعلق بالخطابات الأدبيّة أو ما حمل عليها، وهو يعني فيها جميع العمليّات التي يقصد منها فهم كلام سابق فيه ضرب من اللبس أو الغموض أو الإيماء أو الإشارة، فتدخل في بابها عمليّات الشرح والتحليل والتعليق وما تقتضيه من استدلال وبرهنة وغيرها من الإجراءات الموظّفة في الكشف والتبيين. بيد أن الخطاب العلميّ وما يتطلبه من وضوح وصراحة يقتضي أن لا توجد فيه عمليّات تأويل، بل جلّ العمليّات المسلّطة عليه تكون داخلة في التفسير والشرح من غير زيادة على الخطاب ولا تعليق يحرفه عن مقاصده ؛ وفي هذا النسق سار عمل كثير من النحاة العرب الشراخ. لكنّ هؤلاء النحاة كانوا يعدلون في كثير من الأحيان من الشرح إلى تؤول الخطاب المشروح خصوصًا إذا كان فيه شيء من الغموض أو من تعدّد القراءات الممكنة للمصطلح ممّا تسمح به أحوال النظرية السحويّة. بهذا الشكل يحدث انفتاح للخطاب الاصطلاحيّ على حدود جديدة غير التي رسمها الخطاب الأوّل. وهذا الانفتاح تحدّد الخطاب النحويّ العربيّ في أكثر من جانب كما سنرى لاحقًا بالاعتماد على تأويل السيراقي لمصطلحيّ المسند والمُسند إليه أثناء شرحه 'قطع من الكتاب حواما.

2-2 . مصطلح الإسناد في الكتاب :

2-2-1 . خصوصيات السياق في الكتاب :

بالرجوع إلى السياق الذي ورد فيه مصطلح الإسناد في الكتاب نرى أن هناك

عناصر ساهمت في غموضه، وهي كالتالي :

(1) عموم التعريف وشموله حقائق أخرى : يقول صاحب الكتاب : "هذا باب

المسد والمسند إليه وهما ما لا يفنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدءاً. فمن

ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: (عبدُ الله أخوك) و(هذا أخوك). ومثل ذلك :

(يذهبُ عبدُ الله) فلا بدءٌ للمعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأولُ بدءٌ من الآخر في

الابتداء' (5). قد جمع هذا اسباق بين عناصر يمكن اعتبارها موظفة في تعريف المتصورات

السحوية وهي : الخصائص والمثال والتعميم. ولا يهتأ من هذه العناصر الثلاثة إلا

الخصائص لأنها الأقرب إلى تحديد جوهر المتصورات. فالخصائص تمثلت في قوله "وهو ما

لا يفنى... بدءاً"، وفيها ذكر لسمات حقيقية للمكوّنين الإسناديين لكنها غير محدّدة لهما.

الخصيصة الأولى هي الافتقار والتلازم المفهوم من عدم استغناء جزء المركّب عن جزئه.

ونتك هي حالة جميع المركّبات متى تركّبت وليس شأننا خاصاً للمركّب الذي سيعرف لا

حقاً بالمركّب الإسنادي، رغم أن سيويه نظر إلى الاستغناء بمعنى افتقار أحد عنصري

المركّب إلى الآخر قبل الدخول في تعلق ثانٍ وهذا على المقيض من بعض المركّبات

الأخرى التي تكون فيها حاجة أحدهما إلى الآخر ضرورية لقيامه ولا تكون كذلك بالنسبة

إلى لطرف الآخر وهذا ما نجده مثلاً في المركّبات البيانية (بمعنى ؛ بدلي ؛ عطفي...).

فالافتقار في المركّبات على ضربين: افتقار ثانٍ وافتقار إفرادي، والثانٍ يكون في

حاجة جزء المركّب إلى جزئه حاجة تلازمية لكي يتم الكلام. وهذا ما يمثله أحسن تمثيل

مركّب الإسنادي. أمّا الافتقار الإفرادي فيحصّ ضرورياً من مركّبات يمكن لأحد جزئيهما

أن يستقلّ عمّا تركّب إليه (وهذا شأن متبوعات مثلاً) ولا يمكن لجزء المركّب الثاني أن

(5) سيويه : الكتاب، 23/1 .

يوجد مستقلاً عن جزئه الأول، فالحاجة إلى التلازم تكون مفردة ومن جانب واحد (وهذا حال التوابع مثلاً).

أما الخصيصة الثانية التي في قوله: (لا يجد المتكلم منه شيئاً)؛ فعلى الرغم من صدقها من جهة الإشارة إلى ضرورة الإسناد لقيام الكلام فإن عبارات سيبويه لم تكن على هذه الدرجة في الصراحة للتعبير عن حتمية وجود الإسناد لإنشاء فعل الكلام. لكن الحتمية الإسنادية صيغت بشكل تضع فيه حقيقتها وتتداخل مع حقائق أخرى لا يجد لها المتكلم بداً عند الكلام كالإعراب الذي تبدو سمة الحتمية به أعلق.

(2) كثرة الثنائيات الموازية للزوج الاصطلاحي : في السياق السابق من الكتاب

سارت أزواج اصطلاحية إضافية مع الزوج الأصلي بشكل لم تستفد منه في التوضيح بل زادت في غموضه ؛ وهذه الأزواج هي : الاسم المبتدأ والمبني عليه ؛ الاسم الأول والاسم الآخر ؛ المبتدأ والابتداء. ونحن نجد في السياق اللاحق والنتم لهذا النص أزواجاً أخرى كالابتداء وما يكون في منزلة الابتداء، وهو ما يظهر في قول صاحب الكتاب في سياق لاحق : "وَمَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ قَوْلُكَ : (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا) وَ(لَبِثَ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا) لِأَنَّ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى مَا بَعْدَهُ كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده" (6). من الأزواج الاصطلاحية الموازية ما استعمل في الكتاب مرادفاً قاراً للمصطلحين وبمعنى عبارتي المبتدأ والمبني عليه، واستقرت الموازنة متعادلة بأن يرادف لفظ المسند لفظ المبتدأ ولفظ المسند إليه لفظ المبني عليه، رغم أن توضيح الموازنة بين المسند من ناحية والمبتدأ أو الأول وبين المسند إليه من ناحية ثانية والمبني عليه والآخر لم يكن صريحاً في هذا السياق بل في مقطع آخر من الكتاب هو التالي : "...وَلَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ هَذَا كَلَامًا حَتَّى يَبْنَى عَلَيْهِ أَوْ يَبْنَى عَلَى مَا قَبْلَهُ. فَالْمُبْتَدَأُ مَسْنَدٌ وَالْمَبْنِيُّ عَلَيْهِ مَسْنَدٌ إِلَيْهِ" (7). فأتضح بذلك الترادف الاصطلاحي المذكور. بيد أن التحاة لم يؤيدوه لأسباب متعددة نراها لاحقاً بل استقر الأمر في النظرية النحوية على أن يكون المسند إليه المبتدأ والمسندُ الآخر. بيد أنه من المفيد التوقف قبل ذلك عند تفصيل

(6) المرجع نفسه.

(7) المرجع نفسه، 87/2 .

التصور الذي قاد سيبويه إلى المرافقة بين المبتدأ والمُسند والخبر والمُسند إليه : أي إلى تقديم جملة من الافتراضات على الأسباب التي قادت سيبويه إلى الموازنة الاصطلاحية التي لم يقلها الآخرون.

2-2-2 . الافتراضات حول أسباب فهم سيبويه لحقيقة المسند والمُسند إليه :

سنقدم في هذه الفقرة ما نعتبره افتراضات للأسباب التي جعلت سيبويه يفهم مصطلحي المسند والمُسند إليه بالشكل الذي عرضه في الكتاب والذي لم يفتح لاحقه. ونحن نكتفي بافتراضين أحدهما يستقيه من نصّ سيبويه والثاني من خارجه. وسنسمي الافتراض الأول الافتراض الصناعي لتركيزنا فيه على جوانب صناعية من المصطلح، بينما نسمي الافتراض الثاني افتراض المدلول لعلّنا نراها في حينها.

2-2-2-1 . الافتراض الصناعي :

يدخل في باب هذا الافتراض جملة من العوامل المترجمة نُسّر استعمال المصطلح في سياقه المخصوص وتسهّل بالتالي تداوله. من هذه العوامل ما يحسّ الدلالة المعنوية للمصطلح وهي دلالة ماقبلية لم يكن من اليسر على التحري المصطلح أن يحثها، بل إنّ هذه الدلالة يمكن أن تتسرّب إلى جوهر العملية الاصطلاحية من خلال فرض ضرب من الإطار التصوري الافتراضي الذي يفهم فيه التصوّر التحوي. فمفهوم الإسناد لم ينظر إليه سيبويه في سياق استعمال العبارتين استعمالاً مجرّداً عن مفهوم البناء. فكان هذا المعنى بمثابة البساط الذي تأسّس عليه معنى التساند المجرد. ولنا نعي معنى البناء الاصطلاحي بل معناه العام. فحتّى يفهم التساند بالشكل الذي بطمح المفهوم التحوي إلى بلورته ينبغي أن يُسّر مفهومه المجرد بافتراض حدوث معناه في سياق مرجعي معروف هو البناء. ووفق هذا السياق المرجعي المألوف يكون معنى التساند مرغاً في هيكل دلالي آخر هو البناء. وفيه يركّز على طرفين يقتضيهما البناء هما : الطرف المرتكز عليه وهو المبني والطرف الذي يستند عليه وهو المني عليه. ولما كان البناء يقتضي ترتيباً في الوجود : أن يوجد عنصر أول يتندى به البناء وآخر يلحق به كان المبني هو المبتدأ وبالتالي المسند والمبني عليه العنصر اللاحق والمُسند إليه. وهكذا فإنّ مفهوم الإسناد اقتضى معهما بوضّحه من جهة تخصيصه

هو البناء الذي اقتضى بدوره مفهوما يوضحه من جهة ترتبه فكان المبتدأ وغير المبتدأ. وهذا الشكل التصوري العام صبّ في قالب اللغة فوازت عناصرها المعروفة. إلا أن الإشكال الذي يطرح عند توزيع الزوجين (مسند/ مسند إليه) و(مبنيّ ومبنيّ عليه) يكمن في الصيغة المعبر بها عنهما. فصيغة اسم المفعول وما تركب إليها من حرف جرّ (إليه/عليه) لا تخلو من اللبس إذا أسندت إلى المتصورين. فالمسند بالمعنى الافتقاري والتلازمي الذي في متصور الإسناد هو مسند باعتبار ومسند إليه باعتبار. والمسند إليه هو كذلك باعتبار ومسند باعتبار آخر. ونفس اللبس قائم إن انتقلنا بالعبارتين نوضحهما من جهة الساء. فالمبنيّ على الشيء هو كذلك مبنيّ الشيء عليه: أي أنّه مبنيّ باعتبار ومبنيّ عليه باعتبار. وهذا الدوران الذي وقعت فيه العارتان ما وقعتا فيه إلا لأنّهما تعرّفتا الواحدة بالثانية ؛ فهو زوج اصطلاحيّ لا توضيح له إلا بوجود عنصر متصوريّ جامع بينهما. وكان لا بدّ من متصور ثالث هو الإسناد الذي لم يقدّم في الكتاب على أنّه الركن الجامع الذي يتحدّد الركنان المتقابلان بالنسبة إليه. وحين أثمت الآثار اللاحقة هذا الركن صارت دلالة كلّ عبارة من الزوج تحدّد بالنسبة إليه. فالإسناد صار بمعنى الإخبار وبذا كان المسند إليه هو المخبر عنه بقصع النّظر عن الإبتدائية وعدمها وكان المسند هو الطرف المخبر به أو الخبر.

بالافتراض الصناعي يمكن أن نبيّن العسر الذي يجابه جبل الرّوآد في طرح عبارات للتّدول في سباق اصطلاحيّ مخصوص. فالتجريد المحض قد يوقع في صعوبة إدراك استصور ؛ والنسب بـ التمثيل والتصوير يمكن أن يوقع في ما تفرضه المقايسة بين التماثلات من لـبس. والمرادفة بين العبارات المحمّلة بمعانيها المعجميّة القديمة يمكن أن تحول دون الوصول إلى حقيقة المتصورات. والإحلال بركن من النظام التعالقيّ الاصطلاحيّ (التركيز على تعالق ثنائيّ : المسند والمسند إليه، لا ثلاثي : الإسناد والمسند والمسند إليه) يمكن أن يفتح السياق على الافتراضات التي تأبأها الخطابات العلميّة الدّقيقة.

2-2-2-2. افتراض العدول :

سنفترض في هذا الباب أن الانفتاح السياقي في عبارتي المسند والمسند إليه لم يكن سبب العسر في ولادة خطّاب اصطلاحيّ جديد. بل سنفترض وعلى العكس من ذلك أن

صاحب الكتاب كان يتقل في أثره مصطلحين معروفين لدى معاصريه من النحاة من أمثال سنده الخليل بن أحمد وأنه عدل بالعبارتين عن معناهما للمؤلف عدولا مقصودا أو غير مقصود. ولربني افتراضنا هذا على وهم بل على معطى نصي هو التالي: جاء في لسان العرب: "قال الخليل: الكلام سندٌ و مسندٌ فالسندُ كقولك: (عبدُ الله رجلٌ صالحٌ)، (عبدُ الله) سندٌ و (رجلٌ صالحٌ) مسندٌ إليه (كذا)" (٨). فالزوج الاصلاحي كان "سند" بمسندٍ و "مسند" أو "مسند إليه" للخبر. وهذا الزوج هو من جهة الصياغة الاصلاحية أوضح من الروح الذي قدّمه سيبويه في الكتاب لأن معنى البناء الإسنادي الذي يقتضي أن يكون المتدأ هو العصر الأول الذي يبنى عليه ما بعده أوضح في عبارة السند. كما أن مورده الاصطلاحية بين صيغة مصدر (سند) واسم المفعول (مسند) كانت مفيدة في تحييد ليس سدي أوقع فيه بناء الزوج الاصطلاحية على صيغة اسم المفعول. غير أنه إذا ما تحاورنا هذه الخلافات اللفظية التي لها آثارها في المتصور، فإنه من الممكن القول إن ما يقتضيه هذا الزوج الاصطلاحية المنسوب إلى الخليل يختلف عما يقتضيه زوج سيبويه وإن كان تعيينهما للحقائق واحدا.

وَلِالاختلافات أن التقابل بين السند والمسند [إليه] لا يقتضي معنى الافتقار أو التلارم كما عبّر عنه سيبويه بل يطر إلى عناصر "التواة الإسنادية" نظرة تأصيل ونعيرع تسحّم مع تفقيب الطرف الأساسي الذي يبنى عليه الكلام بالمبتدأ. وهو تأصيل من جهة لأسقية في الوجود المطقي أو في الوجود اللغوي.

ثاني الاختلافات أن السند ليس مرتبا على ما يكون في أول الكلام كما في اعتبار سيبويه المبتدأ والفعل، بل السند يكون الطرف الأسق من جهة انثناء عممية الكلام عليه. وهذا يقتضي أن يكون الفاعل هو السند والفعل هو المسند. ونحن وإن كنا ننفقد حجة بصرية على حمل الفاعل على المبتدأ في معنى السند فإن لنا في العبارة نفسها ما ساضل به عن هذا الرأي. فالسند له معنى الأساس الذي عليه الارتكاز في العملية الاسنادية ولا يمكن أن يكون الفعل هذا الأساس متى قلنا الحملة التي قدّمها الخليل على الوجه الفعلي

(٨) ابن منظور: لسان العرب، 223/3 (مادة: من ن د).

كأن تقول : (صلح عبد الله) أو (صلح الرجل عبد الله) أو (صلح عبد الله رجلاً) . ومهما يكن من أمر هذين الوجهين الخلافيين فإنّ هذا الافتراض يكرّس فكرة أنّ سيوييه متصرّف في سياق سابق تماماً كما تصرّف في سياقه لاحقوه . وبقطع النظر عن النتائج التي آل إليها هذا التصرف أهو رجوع إلى الأصل الاصطلاحيّ الأوّل أم تحديد فإنّ تلك الجهود مثلت سعيًا إلى البحث عن العبارة الملائمة لتصورها .

2-3 . مصطلح الإسناد في سياقات ما بعد الكتاب :

2-3-1 . تجدد الاعتبار الاصطلاحيّ المؤسس للمفهوم :

حين شرح السيرافي (ت . 318 هـ) باب المسند والمُسند إليه المذكور في الكتاب لم يشرح اللفظين كما اقتضاهما السياق في الكتاب أو كما أقرّهما صاحبهما على المعنى المذكور ، بل تجاوز السياق المقرر إلى البحث في ما يمكن أن يحتمله المصطلحان من المعاني ، ويعيد ترسيخه لا على السياق المقرر في الكتاب بل على سياقات أخرى متعددة يختلف بعضها عن بعض ، ليس من جهة الإمكان والاستحالة بل من جهة قوّة الإمكان . يقول السيرافي : " أمّا قوله (صاحب الكتاب) : المسند والمُسند إليه فيه أربعة أوجه أحودها وأرضاه : أن يكون المسند معناه الحديث والخبر ، والمُسند إليه المحدث عنه ، وذلك على وجهين فاعل وفعل كقولك : (قام زيدٌ) و (ينطلق عمروٌ) ، واسم وخبر كقولك : (زيدٌ قائمٌ) و (إنَّ عمراً مُنطلقٌ) ... فالمُسند هو الفعل وهو خبر الاسم والمُسند إليه هو الفاعل وهو الاسم المخبر عنه " (٩) .

لم يُقم السيرافي شرحه على ما يقتضيه سياق خطاب سيوييه بل على ما يقتضيه معنى المصطلح بعد تقليبه على وجوده الممكنة ، وهي عنده أربعة ، ذكر في أولها المعنى الذي استقرّ تداوله وليس المعنى الذي أريد له أوّل مرّة ؛ ومثلما ترى فإنّ سياق الشرح عالق بسياق الخطاب المشروح ولكنّه منفصل عنه في نفس الوقت . فهو متعلّق به من جهة المدخل الاصطلاحيّ ومنفصم عنه من جهة المرجع الذي يقيم عليه افتراضاته التصوريّة الجديدة والأسباب الداعية إلى تلك الافتراضات والتأويلات . فالمرجع الذي يتأسس عليه السياق

(٩) السيرافي : شرح كتّاب سيوييه ، 59/2 .

الاصطلاحى الحديد هو مرجع متجاوز جهد الحويّ الهرد وهو سبويه - إلى ما استقرّ عليه الرأي بعده، فيفتح المرجع التالي على الطريّة النحويّة عموماً وعلى مراجعها إن تمّت، أو على أصول تلك الطريّة إن لم تحدث مراجعة. والأساس الدّاعية إلى تلك التأويلات تكمن في البحث عن املاءة حقيقية بين الاسم والمتصوّر الذي يعينه. وينتدو السيراى لم يحده التلاؤم في معنى الأوّل أو الابتداء وما تلاه كما هو الحال في نظريّة سبويه، بل في اعتبار الحديث والمحدث عنه من رابط شكليّ يقام على أساس موقعيّ في نظام الحملة المجرّدة إلى رابط دلاليّ مؤسس على مفهوم الإخبار أو الحديث. إنّ المهمّ في هذه المراجعة أنّ الشارح يبيّن من خلال عرصه للإمكانات الأربعة التي يقتضيها الزوج الاصطلاحى أنّ الاعتبارات التي يقوم عليها متعددة وليست مفردة كما يفهم طوعاً أو قسراً من السياق الذي نصّص المصطلحين في كتاب. وفيما يلي عرض للاعتبارات وما تنتجها من مفاهيم عرضها اشارح :

(1) الاعتبار الشكليّ : إقامة المفهومين على مراعاة الأوّل وهذا ينتج تصوّرين لزوج الاصطلاحى :

- أ - الأوّل هو المسد والثاني هو المسد إليه : "أن يكون المسد هو الثاني في الترتيب على كلّ حال والمسد إليه هو الأوّل فإن كان فعلاً وفاعلاً فالمسد هو الفاعل والمسد إليه هو الفعل وإن كان متداً وحريراً فالمسد هو الحمر والمسد إليه هو امتداً" (10).
- ب - الأوّل هو المسد إليه والثاني هو المسد مطلقاً . " وهو أن يكون المسد هو الأوّل على كلّ حال والمسد إليه لثاني على كلّ حال" (11)

(2) اعتبار معنى التسايد المعجميّ وما يقتضيه في منطق الأشياء من تلازم بقطع الطر عن الرتبة فإن استوحى لتحديد الوظيفة كما هو الحال في اجمعة لا يجمع من أن يكون الطرف الأوّل المسد ويكون الطرف الثاني المسد إليه. يقول السيراى : "... أن يكون التقدير فيه هذا باب المسند إلى اشياء والمسند ذلك الشيء إليه... وذلك هو الاسم

(10) المرجع نفسه، 60/2 .

(11) المرجع نفسه، 61/2 .

والخير، والفعل والفاعل، وكل واحد منهما محتاج إلى صاحبه وكل واحد منهما مسند إلى صاحبه" (12).

وبذا يكون اعتبار معنى الحديث أو الإخبار الذي تأسس عليه الفهم الأول للإسناد نغيبا لاعتبار اصطلاحى على آخر. وهو اختيار أيدته طائفة غالبية من النحاة العرب اللاحقين استعملت إحدى العبارتين في تعريف الثانية. يقول الجرجاني (ت. 471 هـ) : "لو قلت (خرج قام) أو (قتل ضرب) لم يكن كلاما لأجل أن الفعل خير وإذا جعلت الخير مسندا إلى الخير كنت تاركا الصواب لأن الخير من حقه أن يسند إلى مخبر عنه" (13). ويقول الاسترأباذي (ت. 688 هـ) معرّفا الإسناد : "والمراد بالإسناد أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يُخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به" (14).

2-3-2 السياق الاصطلاحي والقادح الباعث على التجدد السياقي :

إن السياق الذي نبت فيه مصطلح الإسناد في الكتاب لم يقم بدور مفرد وهو توفير الشروط الضرورية لجعل المصطلح متداولاً ونعني بتلك الشروط توضيح المفهوم وضبطه وإكسابه المرونة الضرورية في التداول، بل لعب دوراً آخر تمثل في خلق الحافز لتوليد سياقات جديدة يروج فيها المصطلح المذكور. ويكتسب من ذلك التداول الجديد فرصاً لزع الثوب الذي كسي به أول مرة وإبداله بثوب جديد. وبهذا يمكن القول بوجود نمطين من لسياقات : تمثل الأول سياقات يعيب منها القادح المثير للتجدد الاصطلاحي وهي التي نجدها مكررة أو تكاد بين النحاة السابقين واللاحقين ؛ وتمثل الثاني سياقات تحمل قوادح التجديد والخلاف كالسياق الذي حوى مصطلحي المسند والمسند إليه في الكتاب. ويمكن أن يبحث من خلال المصطلحين المذكورين في الكتاب عن القادح الذي دفع إلى تطوير المفهوم وبالتالي جعله متداولاً في المعنى الذي وضع له في الأصل.

(12) المرجع نفسه، 60/2 .

(13) الجرجاني : المقتصد، 69/1 .

(14) الاسترأباذي : شرح الكافية، 31/1 .

(1) الغموض : ذكرنا في الفقرة السابقة الغموض الذي اكتنف السياق في الكتاب حول الهوية الحقيقية للمسند والمسند إليه، بيد أن الغموض لا يكفي ليكون وحده سببا في توليد سياقات جديدة كفيلة بإنتاج جديد للمتصور. فيمكن أن يعالج الغموض بتوضيح وشرح وتدقيق أي معالجة تخص الجهاز التعبيري والبيداعوجي للنص الأصلي دون أن تمس الجهاز النظري والاصطلاحي. وهذا الشأن يمكن أن نلاحظه في طريقة تعبير السيراوي عن المفهوم الذي عرضه سيبويه للتعريف وطريقة سيبويه ذاتها لتري أن السياق في (شرح الكتاب) مال إلى التصريح في ربط المسند والمسند إليه بأحد طرفي العمدة في الحملة الاسمية والفعلية، في حين لم يحدث تصريح بشكل كاف في الكتاب. فهذا الفرق وعيره يدحل في الآليات التعبيرية والمنهجية التي لا نقصدها هنا.

(2) الطاقة التصورية التي للمصطلح : إن الإمكانات الأربعة التي ذكرها السيراوي لمصطلحي المسند والمسند إليه هي طاقة متصورة كاملة في هذين المفهومين لم يستخدم منها سيبويه غير إمكان ولم يروج لاحقوه إلا لإمكان آخر. وليس لكل اصطلاح هذه القوة التصورية الكاملة بل تكون بحسب ما تسمح به أحوال النظرية النحوية بصفة عامة والمجال التداولي الذي تسمح له به. فإذا كان الأصل يقتضي أن لا يكون لكل اسم اصطلاحيا إلا استعمال واحد وسياق عام واحد فإن النظرية يمكن أن تستخرج من أي مفهوم قابل لتعدد متصور (كالإسناد، في سياق مفهوم الإسناد لا خارجه) مفهوما وحيدا للتداول. ومن المفروض أن نظل مفهومين في تداول مشترك، لكن ذلك التداول المشترك إما أن يستقر ويحمل في العادة على اختلاف مذهبي أو غيره، وفي هذه الحالة لا يعد المفهومان مدخلين لمفهوم واحد مثما يكرسه التقليد المعجمي؛ بل يعد كلاهما مصطلحا مستقلا عن الثاني. وإما أن يروا فلا يبقى إلا أحد التصورين كما حدث لمصطلحي الإسناد.

وحين نتحدث عن طاقة متصورة كالتى رأيناها في عبارتي المسند والمسند إليه فنحن لا نقصرها على المعاني التي ارتبط بها المتصوران ولا على الاعتبارات الاصطلاحية التي تأسس عليها وإنما ينبغي أن نفترض كذلك ما يمكن لكل طاقة أن تولده من متصورات وما تستوجه من مقتضيات. فما يقتضيه متصور الإسناد بما هو إخبار من نظريات وما

يستتبعه من إجراءات يختلف عما يقتضيه الإسناد مما هو اعتماد وتساند. مفهوم سيهويه كان سيفتح - لو استمر تداوله - على معنى التركيب والعُمدية أكثر من أيّ تصورات أخرى لأنه أُنس مفهومه على اعتبار بنائي Constructif. ويمكن القول إنّ جملة من المعاني التي ظلت آثارها في كتب النحاة مسترسلة كانت ترتبط بهذا التصوّر للإسناد. من ذلك القول بأنّ التركيب هو صورة من الاجتماع الذي فيه من الترابط ما يصل إلى شدّة العقد كما يقول الاستراباذي في حديثه عن موضوع النحو من أنّه 'معرفة الإعراب المحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب' (١٥). فالعقد الذي يقتضيه مفهوم التركيب صورته صاحب الكتاب على شكل تلازمي لا يكون أحد الجزئين فعالا إلا بوجود الثاني. ومن مفهوم التساند الذي حاولت سياقات الكتاب تكريسه برز مفهوم العمدة الذي يعين مكويّ الإسناد ويستمدّهما من نفس المرجع الاستعماري الذي قدّم منه مفهوم الإسناد وهو مرجع العمارة والبناء ما به يتمّ تصوّر إحداث الإسناد للكلام ودوره الأساسي فيه.

وكان من الممكن لو طوّر مفهوم الإسناد بما هو شكل من التركيب أو العقد الذي يتلازم عنصراه بالشكل المذكور أن نصل إلى دراسات تميّز بين أنواع المركّبات وفق معنى التلازم وشدّته والتميز مثلا بين تلازم افتقاريّ كالذي بين المسدّ والمسند إليه وبين ضروب من المركّبات المبنية وتلازم غير افتقاريّ كالذي في بقية المركّبات. وبهذا تتّجه دراسة المركّبات وجهة تبحث في العلاقة بين التلازم التركيبي ودرجاته وما يقتضيه من التلازم الدلالي. وقد لا يكون من الضروريّ في هذا السياق من التفكير أن نصل إلى فكرة التفاضل بين المسدّ إليه والمسند كالذي تكرّس لاحقا من تعديل المتصوّر فأقصى إلى تفضيل المسند إليه. ذلك لأنّ التلازم لا يفضي إلى المفاضلة بين التلازمين خصوصا إذا كان الواحد منهما محتكماً في وجوده إلى الثاني. لكنّ انفتاح مفهوم الإسناد على الإخبار جعله يتّجه نحو مسار آخر ركّز فيه على اهتمامات أخرى هي : اعتبار الأساس في الكلام إخبارا، واعتبار الإسناد رابطا ؛ والمفاضلة بين طريّ الإسناد للإقرار بأفضليّة الركن المسدّ إليه وجعل الإسناد إليه خصيصة من خصائص الاسمية. وقد برى من المفيد التوقف على اعتبار النحاة

الإسناد رابطة مما هي نتيجة متصلة في عمقها بسبب من الأسباب العامة في تطوير السياقات أو ما اعتبرناه قواعد تطور السياق.

لقد اقتضى ارتباط الإسناد بالإخبار أن ينظر إلى الإسناد على أنه "رابط". فقال الاستراباذي شارحا قول ابن الحاجب من أن الإسناد لا يكون إلا في اسمين أو في اسم وفعل بالإسناد: "فظهر بهذا أن معنى قوله ولا يتأتى أي لا يتيسر الإسناد إلا في اسمين أو فعل واسم والباء في قوله "بالإسناد" للاستعانة أي تركب من كلمتين بهذا الرابط أو بمعنى مع هذا الرابط" (16). والرابط المقصود ليس كالروابط اللفظية التي منها الحروف وبعض الأسماء (الموصلات) بل هو رابط بالعلاقة أو بالأثر ويعني ذلك أن الإسناد الذي يحدث بالعقد والتركيب بين الكلمتين لا يحصل منه الإخبار بمجرّد دخول الإعراب المقتضى عليه بل بعد حصول "رابط منطقي" بين مخبر عنه ومخبر وليس الرابط هو نفس الدلالة على أحد الطرفين أو على الطرفين معا بل هو العلاقة التي تصلح إطارا يفهم فيها الترابط الدلالي بين ذات مخبر عنها ومخبر هو المخبر أو المحمول الدلالي. فليس الرابط في قولنا زيد مريض هو ما يجمع بين حالة هي المرض وذات هي زيد وإلا كانت عبارة زيد المريض أو زيد مريضا من الإسناد، وإنما الرابط هو العلاقة التي لا يقولها الإخبار بل يقتضيها (كما يقتضي الإعراب) وهي الإطار الذهني الذي يسمح بأن يدرك فيه زيد على أنه منسوب إليه المرض ويدرك فيه المرض على أنه حالة منسوبة إلى زيد. لذا كان الإسناد ضربا من العلاقة النسبية المخصوصة بين ذات وحالتها وليس بين ذاتين كما هو الحال في النسبة الإضافية. يقول الصبان: "نسبة المخبر إلى المبتدأ كنسبة الفعل إلى الفاعل في أن كلاً نسبة محكوم به إلى محكوم عليه فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين المخبر ومبتدئه بالفاء" (17).

والرابط الذي يستعمل في مفهوم الإسناد ليس بعيدا من جهة اللفظ والتصور من ألفاظ المناطق. فهم يستعملون هذا اللفظ في معنى الحروف عند النحاة وبصطلحون عليها بالرباطات (18) ويستعملونها في سياق القضايا (التسمية المنطقية التي توازيها الجمل

(16) المرجع نفسه، 34/1.

(17) الصبان: الحاشية، 184/1.

(18) عبد الأمير الأعسم: المصطلح الفلسفي عند العرب، ص 246.

عند النحاة) ويعنون بها ما يوازي عد النحاة العلاقة الإسنادية ؛ فالرابطة هي : "عبارة عن ما يوجب جعل جزأي الجملة موضوعا والآخر محمولا كـ(هو) و(كان) و(يكون) و(وجد) و(يوجد) وبحو ذلك" (19)، والقضية الجملة هي "عبارة عن ما كان حكم النسبة الخبرية ثابتة بجزأها وهي غير ثابتة لأحد الجزئين كقولنا الإنسان حيوان والإنسان ليس نمرس" (20). ومن خلال هذين الشاهدين المعرفين لعبارتي "الرابطة" من ناحية و"القضية الجملة" من ناحية أخرى ملاحظ أن العبارة الأولى يقترب مجال استعمالها من مجال استعمال الرابط في سياق خطاب الاسترابط الساق. فإذا افترضنا لتعريفه عبارات المناطق أعلاه قلنا إن الرابط في الإسناد هو ما يوجب جعل أحد جزأي الجملة الاسمية والمعنية الأساسيين مسندا والثاني مسندا إليه. ونفس المقارنة بين معنى النسبة الذي استخدمه المنطقة في الحديث عن قضاياهم يقرب من معنى النسبة التي استخدمها الصان في الحديث عن العلاقة الإسنادية. فالنسبة الخبرية هي عند النحاة النسبة الإسنادية ويمكن أن يصطلح عليها بنفس العبارة باعتبار الترادف الموجود في الآداب النحوية بين الإحار والإسناد.

لسنا نرمي من خلال هذا القول إلى أن نستنتج أن النحاة قد تأثروا في هذه المتصورات بالمناطق فأخذوا عنهم عباراتهم فنحن لسنا نؤمن بإمكان التخليط في العلوم بين فنون متباعدة فلكل فن وجهة نظره للمسائل التي ربما اشتركت تسمياتها واقتربت متصوراتها. إنما عايننا من إبراز هذه القرابة بين المفاهيم النحوية والمطقية أن بين كيف أن السياق يمكن أن تتدخل في تطويره عناصر أجنبية أو حارجة عن السياقات النحوية المخصصة. لكن هذا التأثير - بقطع النظر عن كميته - لا يمكن أن يتم من غير أن تسمح له مبادئ النظرية النحوية بذلك. وفيما يخص المفهومين "السبة" و"الرابط" فإن ما سمح لهما بالتعامل مع العبارات المطقية وخصوصا مع النحاة المتأخرين من ذوي الثقافة المطقية أو الكلامية، أن مفهوم الرابط على النحو الذي حللناه وعرضنا تصور المنطقة له، هو مفهوم يساعد على تفسير خصوصية الترابط بين المسند والمسند إليه بأنه رباط منطقي

(19) المرجع نفسه، ص 365 .

(20) المرجع نفسه، ص 364 .

لا حرف له ولا تقدير له، وإنما هو صلة تخصّ طرفي الإسناد لا طرفاً واحداً منهما. وأمّا النسبة وهو مفهوم متواتر عند المناطقة والمهندسين فإنّه مفيد في إبرار وجه آخر من العلاقة وهي أنّ أحد الطرفين لا يفهم إلّا في علاقته النسبيّة مع الطرف الثاني. وهكذا فإنّ الاستعادة من المفهومين كانت في حدود تبسيط المتصور الأصل الذي هو الإسناد. فهي استعادة في مستوى خارج دائرة المتصور لأنّ الفكرة الأصليّة لم تكن معدومة قبل دخول هذين اللفظين، بل زادت السياق وضوحاً، ويكون الأمر أكثر وضوحاً إذا كان المتلقّي المشروح له المفهوم عارفاً بهذه الألفاظ في علومها الأصليّة وبذا يشرح لفظ ينتمي إلى سياق معرّي بآخر ينتمي إلى سياق معرّي آخر.

3 - تجلّد الخطاب ومبدأ الملازمة : مصطلح المجاري في الكتاب :

3-1 . في معنى التلاؤم الاصطلاحي :

نقصد بالتلاؤم الاصطلاحي في الخطاب النحوي بحث النحاة عن المناسبة بين عباراتهم والمتصورات التي تعينها. ومراجعة كثير من العبارات الاصطلاحية بالتهذيب أو بالتغيير كان تحت ضغط هذا المبدأ. ذلك أنّ النحاة على اعتقاد بأنّ هناك صلة وارتباطاً بين الركن الاسمي والركن التصوري وأنّ وسم المتصورات ينبغي أن يكون بما يشاكلها من اسميات وما يشتقّ من صلب متصوراتها⁽²¹⁾. ولم يكن النحاة يتورعون عن فتح أبواب النقاش على المناسبة بين الاسم ومتصوره أو حول اقتضاء لتصور لاسم معيّن أو العكس. ولم يكن الأمر يحمل عندهم على أنّه نقاش لفظي لا يهمّ إلّا الأوضاع الاسميّة ولا يتجاوزها إلى جوهر النطريّة. على العكس من ذلك كانت تلك الملاحظات والاعتراضات نجابه بحجج من جوهر النطريّة النحويّة. ولعلّ تلك المناقشات كانت دليلاً لا يستهان به على شدّة لملازمة والامتراج ما بين قضايا المصطلح وقضايا العلم نفسه. وتحت نقف على بعض من هذا التدحّل من خلال مصطلح "المجاري" الذي استعمله سيبويه وأثار لدى اللاحقين بعض الجدل.

(21) للتوسع ينظر فريرة : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب .

3-2. مصطلح المجرى بين اقتضاء الاسم واقتضاء السياق التصوري :

من المصطلحات التي أثارَت في الكتاب تعليق النحاة اللاحقين مصطلح "المجرى"، وهو مصطلح اشتقت منه عبارة الإجراء المرادفة للإعراب. ورد للمصطلح في الباب الثاني من الكتاب وهو "باب مجاري أواخر الكلم في العربية"، وفيه قال سيبويه : "وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجزم والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجزم والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف" (22). وليس المشكل في هذا السياق الغموض، فواضح من السياق أن المجرى هو الحرف الذي يجري فيه صوت الحركات الدالة على الإعراب من رفع وجرّ ونصب وجزم والدالة على البناء من ضمّ وخفض وفتح ووقف. وما يزيد د هذا المفهوم وضوحاً قولُ صاحب الكتاب في تنبيه كلامه السابق: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه - وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها صرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب" (23).

فالمجرى هو الحرف الذي يسمّى حرف الإعراب نكته سمي كذلك باعتبار الموضع الذي يلحظ فيه الإجراء ونقيضه الذي هو البناء. لكنّ هذا الفهم لم يستسغه بعض النحاة ووجدوه غير ملائم لحقيقة الإعراب وما يقتضيه معنى الإجراء الاصطلاحي. فهذا المعنى يقتضي أن يكون المجري للحركة التي تدخل وتخرج على حرف الإعراب وليس على الحركة التي يبنى عليها الحرف بناء لا يزول عنها. ومتى سلّمنا بهذا الاقتضاء فإنّ المسألة سوف تطرح في عدد المجاري فهي مقصورة على الحركات الأربع التي تخصّ الإعراب. هذا الرأي هو تلخيص للاعتراض الذي نقله السيوبي عن المازني (ت، 247 هـ). فقد نقل أنّه "غلط سيبويه في قوله "على ثمانية مجار" وزعم أن المبنيات حركات أواخرها كحركات

(22) سيبويه : الكتاب، 13/1 .

(23) المرجع نفسه، 13/1 .

أوائلها وإثما الجري لما يكون مرة في شيء يزول عنه والمبني لا يزول عن بنائه وكان ينبغي أن يقول على أربعة مجاز على الرفع والنصب والجزم ويدع ما سواه⁽²⁴⁾. إن الاعتراض الذي قدّمه السوراني كان محكوماً بمراجعة السياق الاصطلاحي الذي وردت فيه عبارة "الجري"، لا في ضوء ما تقتضيه النظرية كما هو الحال في العبارة السابقة بل في ضوء الملاءمة بين ما يقتضيه الاسم وما هو طاقة دلالية موجودة سلفاً ومعلومة بمعناها المعجمي وما تقتضيه أحوال المعرب من الكلام والمبنى.

3-2-1. المصطلح طاقة دلالية موجودة سلفاً (الاقضاء المعجمي) :

اعتبر المازني أن الجري اسم ينبغي أن يسند إلى "ما يكون مرة في شيء يزول عنه". وهذه الحجة استمدتها من الدلالة العامة التي تكون للعبارة سواء أكانت في هذا السياق الاصطلاحي أم في غيره. وخلف الحجة تصوّر للصناعة الاصطلاحية تقتضي أن يكون الاسم الذي يسمّي الحقائق المتصورة غير متكرّر لأصل معناه المعجمي ويكون الأمر وفق فهمه الذي يقاسمه فيه أغلب النحاة متصلاً باستعارة الاسم وتخصيص مدلوله وليس توسيعه بالشكل الذي يصبح فيه الجري مرتبطاً بالثابت (المبني) ارتباطه بالتحول (المعرب). ففي المصطلح طاقة دلالية موجودة سلفاً لا يمكن تجاوزها بهذا الشكل فإنّ تمّ ذلك حدث عدم تلاؤم بين الاسم ومسمّاه وتشويش من النظرية الاصطلاحية على ما يقتضيه الاسم من دلالة معجمية.

إنّ إيمان النحاة بأنّ السياق الذي يُداول فيه الاسم المنقول من المعجم ينبغي أن يرتبط بالسياق العام الذي كان يُداول فيه في اللغة هو الذي جعلهم يؤسسون في الخطاب الاصطلاحيّ النحويّ ركناً يسمّونه "اشتقاق" المصطلح، فيه يرجعون العبارات المتداولة في فنّهم إلى أصولها المعجمية. ويدخل هذا العمل ضمن ما يسمّيه المحدثون من علماء المصطلح بالتحفيز الاصطلاحيّ motivation terminologique، وهو الذي يندرج فيه قول ابن الخشاب (ت. 567 هـ) متحدثاً عن أقسام الكلمة الثلاثة : "ولكلّ منها حدّ وعلامات واشتقاق"، فالحدّ يحصر ذات المحدود والعلامة تعرّفه والاشتقاق يكشف عن وضع للفظه"

(24) العيرافي : شرح كتاب سيويوه، 64/1 .

(25). وما يستوجب ركن الاشتقاق هو إيمان النحاة بأن العلاقة بين المصطلح والمتصور الذي يعينه هي علاقة ارتباطية. والمهم من كل ذلك فيما يتصل بالسياق أن السياق المعجمي الذي نت فيه المصطلح أول مرة قبل أن يقل إلى التداول الاصطلاحي يظل رقيباً على السياق الاصطلاحي حتى إذا ما لوحظ ضرب من العدول الانحرافي عن الاشتقاق الأول بُد إليه وعدّ الأمر سوء تدبر لما تقتضيه صناعة المصطلح.

ودفع السيرافي عن سيبويه بأن استعمل الحجة الاشتقاقية حين اعتبر أن المجازي اسم لم يسقط عنه سيبويه الدلالة القديمة على الجري، فهو قصد على حدّ رأيه أواخر الكلم التي "لا يوقف على حركاتهم وإنما تلمهّن الحركات في الدّرج وليس كذا صدور الكلام وأوساطها فجار أن تصف حركات أواخر الكلم من الجري بما لا تصف به أوائلها وأوساطها" (26)؛ بيد أن هذه الرؤية للصناعة الاصطلاحية رؤية لغوية بمعنى أنها لا تستطيع أن تتخلص وهي في سياق النظرية العلمية من عادات لغوية قديمة قد لا تقتضيه صناعة المصطلح ضرورة. ذلك أن الملاءمة بين الأسماء الاصطلاحية ومتصوراتها ليست شرطاً ضرورياً لجعل العبارة العلمية تتمتع بقدرة على التداول فائقة، فكثيرة هي الأسماء الاصطلاحية التي تتداول في الفنون والمعارف ولا يعرف أصحابها أصلها الاشتقاقي. كما أنه لا يمنع أن تنقل العبارات عن أصولها الدلالية نقلة فيها انحراف تامّ عن السياق الذي كانت تُتداول فيه في الكلام. فكل اقتراض للاسم من اللغة إلى الاصطلاح لا يستوجب أن يطلّ رقيباً بحريّة أو بالكلية لما كان له من دلالة. لأن الاسم سيوضع وضعا جديداً في النظرية لا يتطلب ذاكرة.

3-2-2 اقتضاء النظرية : أي مرجع نظري نراجع به السياق الاصطلاحي ؟

"علّط" الماربي سيبويه في عدد المجازي فرأها أربعة باعتبار أن الجري يكون في الإعراب ولا يكون في البناء. فبي حجته على ما يقتضيه الإجراء من تغير حركات الإعراب اللاحقة بالأسماء وبالأفعال . ودافع السيرافي على سيبويه باعتماد حجة أخرى غير

(25) بن الخشاب : المرتجل، ص 5

(26) السيرافي : شرح كتاب سيبويه، 641.

متصور الإعراب وما يقتضيه من ملائمة الاسم لما يقع عليه. فكانت حجتة لفظية تنظر إلى المصطلح أكثر من نظرها إلى ملائمته للمتصور. فجمع في تلك الحجة بين المرادفة بين "المجرى" و"حرف الإعراب" من ناحية وجعل الوسم الذي في اللفظ من باب تسمية الشيء بما يكون (في حال الإعراب) وبما ينبغي أن يكون (في حال البناء). قال السياري: "أو آخر الكلم من مواضع التعير، فيجوز إطلاق لفظ المجاري عليهن وإن كان بعض حركاتهم لأرما في حال. ومثل ذلك تسمية سيبويه لأواخر الكلم عامة "حروف الإعراب". وقد علمت أن المبنيات لا يُعرب وإنما سمّاهن حروف الإعراب لأن الإعراب يكون فيهن إذا أُجريت الكلمة" (27). على أن الإشكال في رد السياري ليس في التقيد بالاعتبار الذي بي عليه النقد وحسب وهو الموازنة بين الاسم وما يقتضيه والنظرية وما تستوحجه بل في إثبات جدوى اسم مجرى وما اقتضته من قسمة ثمانية قياسا على مصطلح "حروف الإعراب" وهذا ما يلحظ في كلامه السابق وفي غيره (28). ومما ينجرّ عن هذا الضرب من الحجاج أن السياقات التصورية تتداخل بدعوى المرادفة بين عبارتين اصطلاحيتين. ومعلوم أن الترادف الاصطلاحي مسألة موهومة بناء على أن كلّ عبارة مؤسسة على اعتبار اصطلاحيّ مختلف. فحرف الإعراب تسمية تعين الحرف الذي يقع عليه الإعراب بقطع النظر عن وسم الإعراب بسمه إضافية كالتّي نجدها في اسم المجرى الذي يعين الحقيقة السابقة وزيادة سمتين على الأقلّ هما: الحركة التي في دخول الإعراب وخروجه وموضع ذاك الدخول والخروج (إذا ما اعتبرنا اللفظ اسم موضع وليس مصدرا ميمًا). والتداخل السياقي الذي يقتضيه هذا حطّ يتمثل في أن ما يفترض من حديث عن الإعراب بما هو سرورة وإجراء وانتقال بين الحركة وختها وبين السكون وبما هو واقع في موضع هو مجرى يتداخل مع السياق الذي يقتضيه حرف الإعراب الذي يفترض منه أن يوجه الخطاب إلى مشاغل أخرى مرتبطة بهذه وهي قسمة الكلمة إلى صدر وحشو لا يخص الإعراب وآخر يحمل علامات التركب والإجراء وهو حرف الإعراب. لقد أخطأ السياري المرجع المطري الذي يصلح للدفاع عن مصطلح سيبويه وهو كامس في المسألة أعلاه في نظرية الإعراب نفسها

(27) المرجع نفسه، 64/1 - 65.

(28) المرجع نفسه، 65/1 - 67.

من جهة اتساعها لتشمل المبنيات مع المعربات (وهو تصوّر موجود في ثانيا الكتاب) أو عدم شمولها لها (وهذا متصوّر آخر للإعراب يقابل به البناء)

لقد حدث في مناقشة المدرسي لسيبويه عدول سياقيّ نعه عدول في إخراج المتصوّر ومن ورائه المصطلح على الصّورة التي يسغي إخراجها عليها. العدول السياقي حدث من إخراج المدرسي المسألة من سياق إعرابيّ إلى آخر. من إعراب وسمناه في بحث لنا سابق بالإعراب الأكبر إلى إعراب هو مقابل الساء وسمناه بالإعراب الأصغر (29). الإعراب الأكبر هو الإعراب الذي لا يمكن تصوّر الكلام العربيّ منجزاً إلاّ به. فهو المتحكّم في لعلاقات العامليّة، التي تحدث في بنية أحمة المجرّدة والتي تتحكّم في المحلّات الإعرابيّة، التي يتصوّر الساحة العرب أنّ الكلام واقع فيها. وهذه المحلّات تختصر في اثنين كبيرين هما محلّ العمدة وعلامته الرفع ومحلّ الفصلة وعلامته النصب. وفي هذين المحلّين تقع العناصر التي تمثّلها من معربات ومبنيات فإن كانت معربات ظهرت على السطح علاماتها وإن كانت مبنيات لارمت حياة واحدة من الحركات. ولا يعني لزومها تعطلّ حركيّة الإعراب الأصغر. وبالرجوع في ضوء هذه المعطيات لنظرية إلى حديث سيبويه عن أجرى نصل إلى الملاحظات التالية المساعدة على فهم أفضل للسياق الاصطلاحيّ المثير للجدل :

أولاً : أنّ أجرى هو تسمية مجرّدة وتعيين من البنية العميقة للموضع الذي يحدث فيه التوافق بين مقتضيات العمل الإعرابيّ في مستوى المحلّات المجرّدة و ما ينبغي أن يظهر منه على سطح البنية المنجزة.

ثانياً : أنّ تحديد عدد ابحاريّ بشمانية هو اقتضاء من أحوال البنية السطحيّة استوجه التمييز الإبحاريّ الدقيق بين حركات تظهر على ابحاريّ وتكون للإعراب الأصغر وأخرى تظهر عليها وتكون لغير الإعراب. ولذلك قال سيبويه إنّ هذه الثمانية ابحاريّ راجعة في اللفظ إلى أربعة. بما يعني أنّ المعتر ليس النطق بالحركات (عرض صوتي) وإنّما المعتر هو الإجراء النظريّ المذكور.

(29) ينظر قريّة : المصطلح النحويّ .

ثالثاً : إن ربط المجرى بالعامل مقبول ولكن ربطه بعير العامل بدا غير مقبول. لأنّ
 ماربي حَرَّحَ الرأي على فكرة لإعراب الأصغر. وإخراج الإعراب على بنية الإعراب الأكبر
 تقتضي أن يكون العامل موجوداً سواء أظهر الإعراب على السطح أم لم يظهر وهذا ما
 قصده سيبويه بقوله : "ما يبى عليه الحرف ساء لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل"
 (34). لقد عدل المازني عن لمقتضيات النظرية التي طرح فيها سيبويه فكرة المجاري وضيق
 منها قبل أن يغلط سيبويه في العبارة وما يقتضيها. فما وقع هو ضرب من الاتجاه بالسياق
 من اتساع يوقره الإعراب الأكبر إلى انحصار وتضييق في حدود لا يسمح بها إلا متصور
 الإعراب الأصغر. ومع المازني عصر حق لأنّ سخاة العرب بمن فيهم سيبويه قد أضلوا في
 متصور الإعراب الأصغر واحترلوا القول في الإعراب الأكبر حتّى يصبح من الممكن
 الاعتقاد بصائبية هذا المفهوم بل وبعدم وجوده أصلاً كما هو الحال في دهر كثير من
 الدّخين محدّثين الذين دعوا إلى رفض لإعراب بدعوى استقامة الكلام من دونه وهم
 يعنون الإعراب الذي يقابل البناء.

4 - خاتمة :

أدركنا الكلام في هذا المبحث حول السياق الاصطلاحيّ النحويّ وركّزنا فيه على
 السياقات المتجددة والتي يصنع تحدّها ميل النّحاة اللاحقين لسببويه إلى شرح ما بدا لهم
 عامضاً من مصطلحات أو تعديلها أو نقدها. وعلى الرّغم من أنّ هذا اشكل من التعامل
 مع الحظاب الاصطلاحيّ النحويّ كان ساء ومحدّد للنظرية ورافعا عنها ما رميت به من
 ثبات وجاهزية منذ عصر متقدّم في التطوير النحويّ هو عصر الكتاب، فإنّ مراجعة
 السياقات المذكورة من اكتاب كانت وراءها أسباب تشرّع حدوثها وم يكن الأمر
 اعتباطاً. وهذه المشرّعات -- وقد سعينا إلى انكشف عن غمادج منها من خلال دراستنا
 لمصطلحي الإسناد والمجاري -- كانت في مجملها مرتبطة بالسياق الذي ولدت فيه فهو
 يحوي عنصراً تكون نمّة امثليات التي تجعل اسقاش يتحدد حول المصطلح ومتصوراته
 فيحقق سياقات أخرى يتحدد فيها تداول العبارات نفسها. ولا تخرج مشرّعات ولود

(30) سيبويه . الكتاب، 13/1 .

خطاب اصطلاحيّ جديد يحاور القلم من اعتبارات تتعلّق بمقتضيات النظرية وبالبحث عن ملاءمة بينها وبين الأسماء التي تعينها. وهكذا أوقفنا هذا البحث على ضرب من النقاش الاصطلاحيّ بين سبويه ولاحقه . نقاش نبهنا إلى ما يناسب منها أحوال النظرية النحوية وما لا يناسبها وإلى ما يسير في حظوظ الصناعة الاصطلاحية وما يخرج عليها. وزادنا ذلك النقاش بقيا بأن مقتضيات الصناعة الاصطلاحية لا تتوافق بالضرورة مع متطلبات النظرية المعرفية. من ذلك أنّ مسألة السياق التي انخرط فيها بحثنا لا تتوافق فيه التصوّر الصناعي الاصطلاحيّ المحض مع التصوّر النحويّ : التصوّر الصناعيّ ينتظر من السياق في الخطاب العلمي أن يحوي جميع العناصر التي تكشف حقيقة متصورات العلوم من مفاهيم وأمثلة وتحليل للتعالق بين متصورات الفنّ المعنيّ .. ولكن الخطاب النحويّ مثلا يطلق في الغالب من اعتبار المفاهيم واضحة وإثما المطلوب هو وضعها على محك المناظرة والجدل. ولذلك يغلب على السياق في الخطاب النحويّ مجادلة الموهوم لا تحليل المفهوم.

توفيق قريرة

كلية الآداب والفنون والإنسانيات — جامعة منوبة

إِعَادَةُ صِيَاغَةِ الْمُصْطَلَحَاتِ الطِّبِّيَّةِ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ

تاتيانا الخوري

تتسم الكتابة العلمية العربية بازدواجية لغوية، تارة بين الفصحى والعامية وطورا بين العربية ولغة أجنبية مع ما يترتب على ذلك من تفسير للمصطلحات وتبيان لمعانيها. وفي ظلّ هذا الوضغ، باتت إعادة الصياغة وسيلة مفصصة يلجأ إليها الكاتب أو الباحث أو حتى الصحفي كلما أراد إحراج كلامه من دائرة التخصص ليتوجّه به إلى العامة، أو بالعكس من ذلك كما أراد تعريف القارئ بعالم لتخصص الذي يفرق هو فيه. ولعلّ أدلّ مثال على ذلك المشهورات العربيّة في الميدان الطبيّ الذي يتميّز بعمليات إعادة الصياغة منذ عهد طويل يعود إلى بدايات مرحلة النقل والترجمة. فكتب التراث العربي تزخر بأمثلة من هذه الظاهرة التفسيرية التي تقتضي إلحاق جملة أو مصطلح بآخر بهدف التوضيح أو التثقيف، لاسيما بعد أن ازدهر الإنتاج الطبيّ القديم في أعقاب نقل العلوم اليونانيّة والهنديّة والفارسيّة إلى لغة العربيّة، فدخل الكثير من المصطلحات الأعجميّة إلى المؤلفات الطبيّة العربيّة. وعليه فإنّ هذا البحث سينقسم إلى ثلاثة أجزاء، يتناور الأوّل منها تحديد عملية إعادة الصياغة بشكليّاتها لتعميمي والتخصصي ؛ بينما يتمحور الثاني حول إعادة الصياغة في الكتب الطبية التراثيّة ؛ ثمّ يناقش الجزء الثالث عمية إعادة الصياغة في المؤلفات الطبية المعاصرة في محاولة لدراسة ما آلت إليه هذه العملية على مرّ الزّمن.

أولاً : تحديدُ عَمَلِيَّةِ إِعَادَةِ الصِّيَاغَةِ :

قبل التّطرق إلى ماهية إعادة الصّيَاغة في النّصوص الطّبيّة، لا بدّ من التّأكيد على خصوصيّة إعادة الصّيَاغة المكتوبة باعتبارها بعيدة كل البعد عن عفوية الكلام الشفوي: فلا هي استدراك لحقوة أو زلة لسان، ولا هي تردّد في الكلام أو إعادة ذكر مفردة تم إسقاطها سهواً في الصّيَاغة الأولى. وهذا يتسبّى تحديد عملية إعادة الصّيَاغة بأنّها عودة المتحدث إلى ما قاله لصياعته بشكل جديد، إما لمزيد من الإيضاح والتبّير وإمّا بغية تزويد القارئ بالمصطلح المتخصص المقابل للصّيَاغة الأصليّة. وغالباً ما تُستهلّ إعادة الصّيَاغة بمفردات ربط على غرار 'وهذا ما يسمّى'، و'وهو المعروف بـ'، و'نعني بذلك'، و'وبعبارة أخرى' الخ (١).

كما قد تكون إعادة الصّيَاغة كناية عن أسلوب تمكّمي يسخر من طريقة في التعبير متكلّفة أو متصنّعة أو حتى ضرباً من ضروب "الموضة الكلاميّة". لكن هذا النوع من إعادة الكتابة يكاد يتفنى وجوده في النصوص الطّبية المتسمة بمجدبة ووضوح لا غنى لها عهما. وهذا يبدو الصّحّي على قدر كبير من الصرامة جهة العناية بصيَاغة الأفكار وإقصاء أي التّس، ومردّد ذلك إلى أهمية تلافي العموص في ما يتعلق بالصّحة العامّة.

وقد صنف اللسانيّون عمليّات إعادة الصّيَاغة بطرق مختلفة يهمن أن نورد في هذا البحث تصنيفين لها يحاكيان من حيث المقاربة وأسلوب المعالجة التصنيف الذي سنعتمده لدراسة هذه العمليّات في المؤلفات الطّبية العربيّة. ففي مقالتها « La Langue de l'un, et celle de l'autre l'entre parenthèses comme aire de reformulation », تتحدث ساين بوشرون عن نوعين من إعادة الصّيَاغة : تسمّي الأولى La reformulation-traduction (إعادة الصّيَاغة كترجمة) والثاني La reformulation-cloisonnement (إعادة

(١) نشير هنا إلى تقسيم تفصّله كورين روماري في كتابها *Les opérations de reformulation* إذ تقابل نوعين من إعادة الصّيَاغة : الأولى تسميه *la reformulation paraphrastique* وهي إعادة صّيَاغة تحافظ على تشابه دلالي مع الصّيَاغة الأصليّة، والثاني *la reformulation non paraphrastique* وتشمل عدة درجات من الاستدراك بحيث تكون إعادة الصّيَاغة تصحيحاً للصّيَاغة الأولى لا تفسيراً لها. وكان توليش وكوتشي (١٩٨٣) قد تناولوا أيضاً هذين النوعين لكن بدون المقابلة بينهما .

الصياغة كحاجز) ؛ فيما تفضّل جاكولين أوتيه-روفورز في مقالتها « Deux mots pour »
 «une chose : trajets de non-coïncidence» وصف مسارين في إعادة الصياغة، الأول ذو
 اتجاه خارجي un trajet centrifuge، والثاني ذو اتجاه داخلي un trajet centripète. ويركز
 هذان التصنيفان على حرص الباحث من جهة على مد جسور التفاهم بينه وبين الجمهور
 المقصود و"انزاله" من جهة أخرى عن هذا الجمهور عبر استخدام مصطلحات مبهمة
 بالنسبة إليه⁽²⁾.

وعليه فإن إعادة الصياغة في النصوص الطيّبة العربيّة ترندي نوبين اثنين : الأول
 يرمي المؤلّف من خلاله إلى تبسيط خطاب طبي تخفى الكثير من معانيه على العموم بحيث
 يصبح هذا الخطاب في متناول القارئ غير المتخصص ؛ وهذا ما سنشير إليه بإعادة الصياغة
 التعميمية. أمّا الضرب الثاني فيسلك فيه المؤلّف الاتجاه المعاكس فيلحق العبارة السهلة
 المفهومة بمصطلح دقيق متداول عند أهل الاختصاص، وذلك توخيًا للدقة العلمية. وبطبيعة
 الحال، لا تهدف إعادة الصياغة هنا إلى تبيان معنى أو توضيحه، بل نكتسي صبغة تربوية
 وتنقيمية، وسنسد إليها اسم إعادة الصياغة التخصّيصيّة.

انطلاقًا من هذا التحديد المختصر لعملية إعادة الصياغة التي سنورد لها بعض الأمثلة
 لاحقًا، لا بدّ من التّطرق إلى المدوّنات التي اعتمدناها لإجراء هذا البحث. فمن الكتب
 الطيّبة في التراث العربيّ، اخترنا "القانون في الطب" للشيخ ابن سينا (ت. 428 هـ/ 1037
 م) وكتابي ابن النفيس (ت. 687 هـ/ 1288 م) "شرح تشريح القانون" و"الشامل في
 الصناعة الطبية والأدوية والأغذية"، وقد اعتمدنا منه الجزء الأوّل : "كتاب الحمزة"، إضافة
 إلى "الكليات في الطب" لابن رشد (ت. 595 هـ/ 1198 م) و"الجامع لمفردات الأدوية
 والأغذية" لابن البيطار (ت. 646 هـ/ 1248 م). أمّا المدوّنات الحديثة التي استقينا منها
 أمثلتنا عن إعادة الصياغة فذات طابع علمي موجه للعموم. والعثور على مدونات غير

(2) في الدراسات العربيّة، نذكر مقالة فيلزة القاسم « Le rôle de la reformulation dans la traduction des textes spécialisés vers l'arabe » التي تناولت عملية إعادة الصياغة لإبراز خصائصها اللغوية ودورها في توضيح ترجمة النصوص المتخصّصة لكن بدون اللجوء إلى تصنيف عمليات إعادة الترجمة.

متخصصة ليس بالأمر العسير في العالم العربي بما أن الطب لا يُدرّس في كليات الطب باللغة العربية⁽³⁾. وبالتالي فإن المنشورات الطبية في العالم العربي هي بصورة شبه تامة منشورات مُعدّة ليفهمها الجمهور الواسع ولو أنها قد تفيد أيضاً أهل الاختصاص. وتتألف المدونات المعاصرة من منشورات صدرت في شق أصقاع الوطن العربي من المشرق إلى المغرب، وتنضمّ كتاب "زراعة الكد" للمصري أحمد الناعلي، وكتاب "أمراض الجهاز البولي" لبنانيين غسان وحسان جعفر، وكتاب "الكلى" للمغربية أمال بورقية، إلى جانب ثمانية أعداد من "مجلة الصحة" الصادرة عن وزارة الصحة العامة في قطر، وكتابي "زراعة الأعضاء في الكويت" والعلاج التعذوي لمرضى الفشل الكلوي" للكويتية بحجة عبد الحميد العوصي، فضلاً عن أعداد شهري أكتوبر ونوفمبر للعام 2004 من الحريدة السعودية الواسعة الانتشار "الشرق الأوسط". وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لا نقوم في إطار هذا البحث بمقارنة بين المدونات التراثية والمعاصرة لأنها غير قابلة للمقارنة لعدة أسباب، أهمها اختلاف الجمهور المقصود. فالمؤلفون القدامى يوجهون خطابهم أساساً إلى بطرائهم من الأطباء وطلبة الطب، والدليل ما قاله ابن النفيس الدمشقي في مقدمة كتابه "الشامل في الصناعة الطبية والأدوية والأغذية": "وقد رأينا أن يقتصر على الأدوية المشهورة فقط فلا نطوّل كتاباً هذا بذكر ما لا يوجد، وما لا يعرفه الجمهور ولأطباء من الأدوية، فإن العمر يُقصر عن ذلك"، مع الإشارة هنا إلى أن "الجمهور" الذي يتحدث عنه ابن النفيس من العلماء والمتبحرين في العلوم، وهو لا يطابق بذلك مفهومنا الحالي للجمهور الذي يشتمل على كل من يتصفح مجلة عامة أو جريدة. فغالباً ما تُفرد اليوم المجلات غير الطبية والجرائد اليومية صفحات لمواضيع طبية أو ذات طابع طبي تكون في متناول القارئ العادي. وبهذا يقتصر اهتمامنا في هذا البحث على دراسة تجليات إعادة الصياغة في المؤلفات الطبية القديمة والحديثة علناً نتبيّن بعض ما لحق بالكتابة الطبية من تغيير وتطوّر على مر العصور.

(3) خمس كليات فقط من أصل تسعين كلية طب في العالم العربي، معظمها في سوريا، تدرس الطب باللغة العربية. لمزيد من التفاصيل حول تاريخ تدريس العلوم والطب باللغة العربية، راجع مقالات كل من صادق الهلالي: "التجربة العربية في تدريس العلوم وطب" ؛ ومأمون شقنة: "تاريخ ممارسة وتدريس الطب في العالم العربي" ؛ وماجد عثمان وزهير أحمد السباعي: "دفاع عن تعليم الطب باللغة العربية".

ثانيًا : إعادة الصبغة في المؤلفات الطبية التراثية :

بعد هذا العرض للمدونات المعتمدة في هذا البحث، تنتقل إلى دراسة عملية إعادة الصبغة في النصوص التراثية، ونستهلها بالأسباب التي دفعت العرب القدامى إلى اللجوء إلى هذه العملية. ونشير أولاً إلى أن قيمة التراث الطبي العربي اليوم قيمة تاريخية أكثر مما هي قيمة علمية، لكن ذلك لا يعني إمكانية الاستفادة من تجارب العلماء العرب في تعاملهم مع المصطلحات الطبية المهمة، لا سيما في مجال إعادة صياغتها بهدف توضيحها وتبيين معانيها. وقد واجه العلماء العرب، في بداية عصر النقل، علومًا واحدة لم يشاركوا في صوغها، وترجموها إلى اللغة العربية (4). ويُميز عند العرب القدامى بين مرحلتين مختلفتين في تدريج العلوم: مرحلة النقل، ومرحلة الاستيعاب والتمثل؛ ففي مرحلة النقل التي تسبق في الزمان مرحلة الاستيعاب والتمثل، نقلت كتب الطب من اليونانية ولسريانية والفارسية إلى العربية، وفي مرحلة الاستيعاب نشأت الاستفادة من المعارف المترجمة، وبدأ إدخالها في نسيج الفكر العربي والثقافة العربية. وفي المرحلتين راح العلماء العرب يدركون المصطلحات الجديدة الواقعة في مؤلفاتهم، فبرزت الحاجة إلى إعادة صبغة مفهومها ابتغاءً للوضوح واتعادًا عن الغموض الذي كان يتسم به عمل بعض الممارسين للمهنة في تلك الحقبة، يعني بهم أدعياء الطب ممن جعلوا من الشعوذة وسيلة لإنشاء مهارتهم الطبية. وكانت الثقافة العربية قد ورثت، من العصور الهيلينية والبيزنطية خاصة، كمًّا هائلًا من الممارسات اللاعقلانية التي كانت تشكل جزءًا من العلوم السرية كالتسحر والتنجيم والطلاسم والشعوذة على اختلاف أنواعها، وازدهرت هذه الممارسات في ميدان الطب بشكل خاص. وقد شنّ الرأي (ت. 311 هـ / 923 م) حملة منهجية على ممارسة الشعوذة في الطب ففضح أساليب المشعوذين بغية مبسطة واضحة تعتمد نشر الوقائع، وكذا فعل بعده بقرون ابن رشد وآخرون من جهابذة الطب

(4) للاطلاع على لمحة تاريخية عن نقل العلوم الطبية عند العرب راجع مقالة إبراهيم بن مراد: "في الطب الإسلامي"، ومقالة يعقوب أحمد الشراح: "دور الترجمة في تعريب الطب قديمًا وحديثًا"، وراجع أيضًا كتاب عيبر محمد إبراهيم رمضان: هل تكفي اللغة العربية لتدريس الطب والعلوم، ولماذا؟

العربي (٥). وبما أن العلماء العرب كانوا يعتمدون الكتب المنقولة من اليونانية لاسيما كتب إبقراط وجالينوس، فقد أرادوا أيضاً إبعاد مؤلفاتهم عن السُّمعة التي لحقت بكتب الإغريق التي شاع فيها الغموض والإبهام. ولم يتوقف تشكيل المفاهيم ووضع المصطلحات في مرحلة الاستيعاب، لأن إنتاج المعرفة يقتضي بالضرورة تسمية هذه المعرفة دون إبطاء (٦). ومع ذلك ظلت هناك "ترسبات" أعجمية، أي مصطلحات يونانية وسريانية وفارسية نقلت إلى العربية مع الحفاظ على صورتها الأصلية وبدون تعبير وفي هذه الحالات، كانت إعادة الصياغة ضرورية طلباً للوضوح والإفهام. وقد يلجأ العالم إلى استعمال الألفاظ العامية لتوضيح مفهوم المصطلح وخاصة إذا كان أعجمياً، من ذلك هذان المثالان اللذان استعمل فيهما ابن البيطار الألفاظ العامية في عملية إعادة الصياغة التعميمية :

1 - قوله عن النبات المسمى "بادامك" : "قيل إنه الشجر المعروف عندنا بالأندلس بالبتين، وهو صنف من الصفصاف وقضبانهُ يُتخذ منها السلال والأطباق أيضاً" (٧).

2 - قوله عن نبات "البابونج" : "هذا البابونج الذي ذكره ديسقوريدوس هنا أعني النوع الأبيض الزهر منه وهو النبات المعروف اليوم بمصر بالكركاس، وأهل الأندلس يعرفونه بالمقارحة وهو اسم لطبي، وأهل أفريقية يسمونه أيضاً رجُل الدجاجة وهو الأقحوان عند العرب" (٨).

والملاحظ في عالية عمليات إعادة الصياغة التي تستخدم فيها مفردات عامية أنها تعنى أساساً بأسماء الأمراض أو النبات. ولعل السبب يكمن في أن المرض لا هو باحتراع

(5) وقد تطرق محمد عابد الجابري في مقدمته التحليلية لكتاب الكليات في الطب لابن رشد إلى دور الأطباء العرب القدامى في التصدي للمشعورين وتوعية الناس ورغبتهم في اتباع منهج في التأليف للارتقاء بالطب إلى مستوى العلم.

(6) وخير مثال على ذلك مصطلحات الكحالة (طب العيون) عند ابن سينا، وعددها حوالي تسعين مصطلحاً طبياً، فإن أكثرها عربي، مأخوذ من اللغة العربية القديمة، وتقل فيها المصطلحات الأعجمية لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، راجع مقالة محمد بوحمدى : "المصطلح الطبي من خلال القانون لابن سينا: مصطلحات الكحالة "طب العيون" نموذجاً".

(7) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية، 83/1.

(8) نفسه، ص 73/1.

أو اكتشاف ولا هو حكر على مجتمع دون سواه إلا في بعض حالات الأوبئة السائدة. وبالتالي فإن معظم ما عرفه الإغريق والرومان من أمراض لا شك في أن العرب أيضاً عرفوه. أما أنواع النبات فليس من الضرورة أن تكون كل الأصناف التي ذكرها الأطباء القدامى من معروفة عند العرب، لكن التقارب الجغرافي والمناخي لاسيما بين بلاد اليونان والروم من جهة وبلاد العرب من جهة ثانية سمح باكتشاف الكثير منها عندهم. ولم ينفك العرب القدامى يبحثون عن أنواع جديدة من الحشائش في بلادهم وخارجها ؛ ونذكر في هذا الإطار رحلة ابن البيطار العلمية المطولة التي قادته من بلاد الأندلس إلى المشرق مروراً ببلاد اليونان وتركيا وبلاد فارس والعراق وجزيرة العرب وبلاد الشام ومصر لدراسة الأعشاب والنباتات الطبية، ثم دراسته أعشاب بلاد الشام حين أقام بمدينة دمشق وهو في خدمة الملك الكامل محمد أي بكر بن أيوب وبعده في خدمة ابنه الصالح نجم الدين (٩) ؛ كما نذكر في الإطار ذاته الرحلات الاستكشافية لرشيد الدين الصوري (١٠) (ت. 639 هـ، 1241 م) في صف الأول من القرن السابع الهجري برفقة مصور إلى جبل لسان وغيره من الأماكن المعروفة سابقاً بدراستها عن كثب ونصويرها في مختلف أطوار نموها (١١).

ولا تقتصر إعادة الصياغة التعميمية عند العرب القدامى على إضافة مفردة عامة إلى مصطلح عام من غير التحصيل. فإخفاق مصطلح عربي أو أعجمي مقترض بمعزلة سرية شائعة من الطرف ابتدئية لإعادة صياغة مصطلحات مبهمة بالنسبة إلى القارئ. ولا شك في أن عملية إعادة الصياغة من هذا المنظر هي تنازل عن مصطلحات

(9) لمزيد من التفاصيل عن رحلات ابن البيطار العلمية، راجع مقدمة تحقيق إبراهيم بن مراد لكتاب تفسير كتاب دياسقوريدوس لابن البيطار، ص 23 - 24.

(10) كان الصوري نشطاً في التأليف لكن معظم مؤلفاته قد ضاع ولم يبق منها إلا بعض النصف المتفرقة في كتب من نقل عنه من العلماء. ومن جملة أعماله كتاب في الأدوية المفردة عني فيه بالنباتات عناية خاصة فصوره في مختلف مراحل نموه - ينظر حوله ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء، 216/2 - 219.

(11) كثيراً ما اقترن علم الصيدلة والأعشاب بعلم الطب في تاريخ العلوم عند العرب ويعود ذلك إلى كون "الأدوية وما يتصل بها من قوانين العلاج مندرجة كلها في الجزء العملي من علم الطب" بحسب إبراهيم بن مراد الذي تناول العلاقة بين الطب والصيدلة عند العلماء القدامى وتاريخ نشأة علم الصيدلة عند العرب في مقالته "في الصيدلة عند العرب والمسلمين".

المخاطب لصالح مفردات المخاطب. وفي ما يلي بعض الأمثلة التي أعيدت فيها صياغة مصطلحات عربية ومقترضة بمفردات عربية معروفة :

أ - إلحاق مصطلحات عربية بمفردات عربية شائعة :

- 1 - في قول ابن العيس في الأسان : "وتسمى أسنان الحلم بكسر الحاء، أي أسنان العقل، وهذا السن هو ابتداء كمال العقل" (12).
- 2 - في قول ابن رشد عن كثافة الأدوية : "... وذلك أن الشيء قد يتفق فيه أن يكون غليظاً متخلخلاً، أعني ذا مسامٍ كبارٍ فيفد النار في تلك المسام، ويتمكن من إحراقه" (13).

ب - إلحاق مصطلحات أعجمية مقترضة بمفردات عربية شائعة :

- 1 - في قول ابن سينا عن بعض أنواع الصمّوع . "كهربا : الماهية : صمغ... يجذب الثين والمهشيم إلى نفسه، ولذلك يسمّى كاهربا بالفارسية، أي سالبُ العين" (14).
 - 2 - في حديث ابن البطار عن بعض أصناف الأغذية : "ولذلك صار يحبط بالأدهان الطبية وخاصة في أخلاط الدهن المسمّى غلوقس* أي دهنٌ عَقِيدُ العنب" (15).
- انطلاقاً من هذه الأمثلة، نلاحظ أن إعادة الصياغة التعميمية تقابل شكلين من التسمية ينتميان إلى حقبات أو بلدان أو أوساط مهنية مختلفة وتهدف إلى توفير "إعادة تفسيرية" (16) للحطاب ولو على حساب الجمع بين مستويات كلامية متفاوتة وسجلات مصطلحية متباينة.

(12) ابن النفيس : شرح تشريح القانون، ص 27.

(13) ابن رشد : الكليات، ص 389.

(14) ابن سينا : القانون، ص 290.

* [في الأصل "غلوقس" ، والمصطلح يوناني أصله "Glukos" ومعناه الأصلي "الحمر العذبة". م. م.].

(15) ابن البطار : الجامع لمفردات الأدوية، 7/1.

(16) يتحدث ميشيل مورا في مقالته « C'est-à-dire ou la reprise interprétative » عن هذه الإعادة التفسيرية التي ترمي إلى مد جسور من التواصل والتفاهم مع القارئ؛ فحين يعيد المؤلف إعادة صياغة خطابه يعترف بشكل ضمني بأن صياغته الأصلية عجزت عن تلبية المعنى بشكل كامل أو صريح أو دقيق.

وبينما الهدف من إعادة الصياغة التعميمية هو تبسيط الصياغة الأولى بالانتقال من مصطلحات المتخصص إلى مفردات العامة، تقوم إعادة الصياغة التخصصية على مقابلة شكلين من التسمية أيضا لكن الهدف في هذه الحال هو الانتقال من مفردات العامة إلى مصطلحات المتخصص. وعالما ما لجأ العرب القدامى إلى إعادة الصياغة التخصصية بغية التعبير عن بعض المفاهيم بدقة اصطلاحية أكثر تنسجم مع روح العصر أو المهنة أو الحقل موضوع الدرس وذلك متى تم التأكد من أن المعلومة الأصلية قد وصلت إلى الجمهور المقصود. وفي ما يلي أمثلة عن عمليات إعادة صياغة تخصصية، سمحت للمؤلفين القدامى بالانتقال من المفردة العربية الشائعة إلى المصطلح المتخصص، سواء كان عربيا أو كان أعجميا، يحذوهم في ذلك حرصهم على الدقة والأمانة :

أ - إلحاق مفردات عربية شائعة بمصطلحات مقترضة :

1 - في حديث ابن البيطار عن سات إكرار: "إكرار (...)" وهو النبات المعروف بصامريوما بالصربية⁽¹⁷⁾.

2 - في حديث ابن رشد عن نبات الوج: "وج⁽¹⁸⁾ : صغان جَلْب * وأندلسي وهو المعروف بالأشبالة باللسان العجمي"⁽¹⁹⁾.

ب - إلحاق مفردات عربية شائعة بمصطلحات عربية :

1 - من أقوال ابن البيطار في بعض أنواع النباتات الطبية : "للم : كتاب الرحمة : اسم لشجرة القطف البحري (...)" وهو المعروف بالملوخ^{**} في كتب الأطباء وسبق ذكره في الميم، وهو أكثر خطب أهل الإسكندرية⁽²⁰⁾.

(17) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية، 52/1 .

(18) الجواهري في الصحاح : "والوج: ضرب من الأدوية، فارسي مغرب" (و ج ج).
 * [في أصل الكتاب "جلب" دون شكل، و"الجلب" هو ما جلب من مكان آخر؛ فالوج المستعمل في الأندلس في عصر ابن رشد نوعان : أحدهما مجلوب إلى الأندلس - وهو نوع هندي - ونوع أندلسي يسمى "أشبالة" - م . م.]

(19) ابن رشد : الكليات، ص 407.
 ** [في الأصل "الملوخ" بالحاء المهملة، والصواب "الملوخ" بالخاء، وقد خصه المؤلف بمادة مستقلة - الجامع، 166/4 - م . م.]

(20) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية، 110/3 .

2- في حديث ابن رشد عن هيئة الخلق والغم : "إن أقصى الغم يفضي إلى مجرّن : أحدهما من قدام، وهو الخلقوم ويسمّى قصبة الرئة، والآخر موضوع من خلف، من ناحية القفا على عجز العنق ويسمّى المريء وفيه يتفد الطعام والشراب" (21).

ولا بدّ أن يورد في هذا السياق حالة خاصة تأتي فيها المصطلحات على لسان أشخاص من العوام. فحين يعيد المؤلف صياغة عبارة مستخدماً المصطلحات التي تستعملها بعض الفئات المهنية مثل الشجّارين والعطّارين والصّبّاغين إنما يقوم باستخدام مصطلحات يتناقلها أهل هذه المهنة آتياً عن جدّ، لكنها تبقى بعيدة عن تناول سائر العوام. وفي ما يلي مثالان لابن البيطار استُخدمت فيهما مصطلحات هؤلاء العوام الذين تبتعد لغتهم عن العامة :

1 - "أنطراغالس (...) وهو الثبات المعروف بمخلّب العقّاب * الأبيّض عند شجّاري الأندلس" (22).

2 - "ويغلط من يظن أن ورق التنبل هو هذا الورق الموجود اليوم بأيدينا المشبه بورق الغار في شكله ورائحته وهو المعروف عند أهل البصرة من باعة العطر بورق القماري لأنه يجلب من بلاد يقال لها القمر..." (23).

من خلال ما تقدم من الأمثلة عن عمليات إعادة الصياغة التخصصية، نستشف رغبة المؤلف العربي في توخي الدقة الاصطلاحية قدر المستطاع عبر استخدام المفردات المناسبة في السياق المناسب. ولا ريب في أن إعادة الصياغة التخصصية التي تتمثل في إضافة كلمة منتمة إلى لغة الاختصاص لا تهدف إلى إيهام القارئ المعنى المقصود بما أن هذا الهدف قد تحقق مع الصياغة الأصلية، لكنها تبرز، لاسيما في مجال كالطب، ضرورة الابتعاد عن التسميات العامة التي قد تشكّل مصدر خطأ وإهمام بالنسبة إلى الطبيب المختص. فكلما تجنّب تسمية الأشياء بأسمائها الدقيقة، اتسع هامش الوقوع في الخطأ.

(21) ابن رشد : الكليات، ص 151

* [في الأصل "العقرب"، والصواب "العقّاب" كما ورد في تفسير كتاب ديسقوريدوس، ص 292 - م. م.]

(22) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية، ص 27/1 .

(23) نفسه، ص 133/1 - 134 .

وليس من العريب أن نصادف الوجهين التعميمي والتخصيصي ضمن إعادة الصياغة الواحدة. وسنطلق على مثل هذه العملية اسم إعادة الصياغة المختلطة، بما أن الوجهين يختلطان فيها، فيلحق المؤلف صياغته الأصلية بأكثر من مفردة تتباين من حيث الشبوع والتخصص. ففي إعادة الصياغة المختلطة نوع من الحركة ذهاباً وإياباً بين مفردات شائعة ومصطلحات أعجمية أو عربية وألفاظ عامية. وفي ما يلي مثال من كتاب الجامع لابن البيطار عن هذا النوع :

"حرف : هو أنواع كثيرة لكن المشهور منها بذلك الاسم عند الأطباء نوعان: بستانى ويُسمى الكنكر وبعجمية الأندلس قنارية (...)"، ومنه برى رؤوسه كبار على قدر الرمان وشوكه حديد وليس له ساق وتسمى البربر بالمغرب الأقصى أقران، ومنه برى أيضاً يسمونه باليونانية سقلومس، وهو المعروف عند عامة الأندلس باللصيف وصاده مكسورة" (24).

ولعل أكثر ما يميز عملية إعادة الصياغة المختلطة اشتغالها على خصائص إعادة الصياغة التعميمية من أجل الإفهام وإعادة الصياغة التخصيصية من أجل التثقيف.

ثالثاً : إعادة الصياغة في المؤلفات الطبية المعاصرة :

بعد استعراض أنواع إعادة الصياغة في الكتب الطبية التراثية، من المفيد دراسة ما آلت إليه هذه العملية في المنشورات الطبية المعاصرة. ومنشروع في البحث عن الأنواع التي سبق أن رصدناها في الكتب التراثية، أي إعادة الصياغة التعميمية والتخصيصية والمختلطة، عسنا نتبين التغيير الذي طرأ عليها على مر الزمن، باحثين في الوقت ذاته عن أنواع جديدة ظهرت مع تطور أساليب النشر والطباعة.

الواقع أن المنشورات الطبية المعاصرة تزخر بعمليات إعادة الصياغة التعميمية. ولا يرأى من الشائع إضافة لفظة عامية إلى الصياغة الأصلية كما في الأمثلة التالية :

1 - ينبغي الحصول من الطبيب على وصفات الدواء (الروشتات) (25).

(24) نفسه، ص 18/2 .

(25) أحمد الناعني : زراعة الكبد، ص 31.

2 - ويظهر التعمق السلي عند وجود ميكروبات في المسالك البولية أو في المثانة (النبولة) أو في بعض الأحيان في الكلية (26).

وبما أن الهدف من إعادة الصياغة التعميمية هو البحث عن أرسية تفاهم مشتركة مع القارئ، فإن أقرب طريق لتحقيق الهدف المنشود هو اللجوء إلى ألفاظ عامية. وهنا يتبادر إلى ذهننا ما قاله جاكوبسون في هذا الخصوص : "عندما يتحدث المرء إلى شخص آخر، يحاول دوماً اكتشاف مفردات مشتركة بينهما، سواء كان ذلك عمداً أو كان عن غير قصد. فإننا نلجأ إلى استعمال مصطلحات من نخاطب سواء أردنا إثارة إعجابه أو أردنا إفهامه أفكارنا، أو حتى التخلص منه " (27).

وفضلاً عن إضافة ألفاظ عامية، ما زال المؤلفون المعاصرون يستعملون مفردات عربية كثيرة التداول لإعادة صياغة مصطلحات عربية غامضة بالنسبة إلى الجمهور غير المتخصص. وقد تأخذ عملية إعادة الصياغة شكلين: إما بإخاق المصطلح العربي بمقابل عربي شائع، وإما بإخاقه بتفسير له .

أ - إخاق المصطلحات العربية بمفردات عربية شائعة .

- 1 - "وعالياً ما يتبعها قصر النفس (هاث) وفنور الهمة والعزعة. كذلك تتأثر مقدرة الكلى على تصريف الصوديوم (الأملاح) والمياه في حالات مرض قصور القلب" (28).
- 2 - "يحقق الصوم من انسداد الأوعية الدموية، ويقلل من ارتفاع ضغط الدم، لقلّة كميات السوائل في الأوعية الدموية، وتقلّ معها نوبات الشقيقة (وجع الرأس النصفية)" (29).

ب - إخاق المصطلحات العربية بتفسير لها :

- 1 - "إضافة إلى ذلك فإن الأطفال الخُدج الذين يولدون قبل اكتمال موعد الولادة يتعرضون لمشكلات صحية بسبب عدم اكتمال نمو أجهزة الجسم" (30).

(26) أمال بورقية : الكلى، ص 15.

(27) ينظر : 33 p. Roman Jakobson . Essais de linguistique générale.

(28) مجلة الصحة، رقم 21، ص 7.

(29) نفسه، رقم 27، ص 8.

2- '... مما قد يجعل الإصانة بالسكر وهشاشة العظام "فقدان الأملح المعدنية من العظام" أسوأ" (31).

وأول ما يسترعي انتباهنا في عمليات إعادة الصياغة المذكورة أنفاً استغناؤها، في معظم الحالات، عن مفردات رتبط إذ يتم الاكتفاء بوضعها بين قوسين أو مزدوجين أو ضفرين. وقد ساهمت علامات الوقف والطباعة بشكل كبير في تبدل طرق إعادة الصياغة في النصوص الحديثة. فغالباً ما يحلّ المزدوجان أو القوسان محلّ عبارات مثل "أي، عبارة أخرى، ويعني بذلك". وربما تعود "شعبية" هذه العلامات في النصوص الحديثة إلى قدرتها على تفريع الخطاب أي على الاستطراد لإضافة معلومات أو تقديم تفاصيل، وذلك بسهولة ودون حاجة إلى المساس بتركيب الجملة الأصلية. وإذا كانت هذه العلامات الطبائية تشي، فسحة كلامية خاصة يتم فيها تقاسم المعنى مع الآخر، فأما ترسم أيضاً حدود اهوة بين كلمات البعض وكلمات البعض الآخر.

ومما أن المراجع التي يطلع عليها المؤلفون غالباً ما تكون بلغة أعجمية، مثل لغة تدريس لطب في معظم الجامعات العربية، فإن المؤلفات الطبية المعاصرة تزرح بالمصطلحات الطبية الأعجمية، لاسيما الإنكليزية والفرنسية. ومن هنا كان من الضروري إعادة صياغتها بمفردات عربية كي يفقهها الجمهور الواسع. ولا يتردد المؤلفون أحياناً في ذكر المصطلح بالأحرف اللاتينية، ولعلهم يفعلون ذلك لاعتبارهم أن القارئ العربي قادر على قراءه هذه الأحرف. وفي ما يلي مثالان على ذلك :

1 - "ارتفاعه مؤشر فردي لحالة تسمى Hemochromatosis "زيادة تلون الدم" (32).

2 - 'وبعض الحالات التي يضطرب فيها امتصاص الحديد في الجسم مثل، إسهال اشحمي والسيرو Sprue "التهاب مزمن في الغشاء المخاطي للقناة الهضمية" (33).

(30) نفسه، رقم 17، ص 18.

(31) أحمد الناعني، زراعة الكبد، ص 26.

(32) بهجة عبد الحميد العوضي: العلاج التغذوي لمرضى الفشل الكلوي، ص 16.

(33) مجلة الصحة: رقم 16، ص 9.

في المقابل، ونظرًا إلى الازدواجية اللغوية السائدة في العالم العربي، قد تُستعمل في إعادة الصياغة التعميمية مصطلحات أعجمية لتوضيح مصطلحات عربية. وقد تكون هذه المصطلحات الأعجمية المقترضة مفردات متداولة في المعنى (كما يبيّنه المثال رقم 1) أو في العامة (مثال رقم 2) :

1 - "وهنا يكون المسافر عرصة للإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وبعض الأمراض الجنسية الأخرى" (34).

2 - "عملية غسل الكلّي، تمّ وضع جهاز ترشيح (فلتر) لإزالة المواد العالقة بالماء والاحمرار الموجود فيه" (35).

والملاحظ أنّ نسبة المصطلحات الأعجمية في النصّ العربي تتفاوت حسب نوع البلد لعلومها. فتقل هذه النسبة مثلاً في سوريا حيث تُدرّس علوم الأحياء وغيرها كالفيزياء والكيمياء بالعربية منذ الصفوف الابتدائية، فضلاً عن أنّ المناخ العام من إعلانات وبرامج متلفزة ومنشورات علمية يعزز مكانة العربية. وبالتالي فإن مصطلحات مثل "جهاز الترشيح" مأنوفة لدى القراء السوريين، بينما يستسهل قراء عرب آخرون الكلمات الأجنبية المتداولة في عاميتهم كما هو واضح من الأمثلة السابقة .

على صعيد آخر، نكتسي إعادة الصياغة التخصيصية أهمية ملموسة في النصوص المعاصرة، وهي تتجلى في ثلاثة أشكال : فإما أن يتم إلحاق لفظة عربية أو مقترضة بمصطلح عربي، كما في المثال التالي :

"وتشمل هذه الحالات الشلل الدماغي بمختلف أنواعه والتخلف العقلي الشديد حصراً تلك المصاحبة للتشوهات الموسمية (الصيفية) أو تلك التي تحدث بسبب خلل في الجهاز الهضمي" (36).

(34) نفسه ، رقم 26، ص 8.
(35) الجمعية الكويتية لزراعة الأعضاء : زراعة الأعضاء في الكويت، ص 12.
(36) مجلة الصحة : رقم 17، ص 18.

وإنّما أن يتم إلحاق لفظة عامية بمصطلح عربي. ومثل هذه الصياغة نادرة بما أن العامية غالباً ما تستعمل في عملية إعادة الصياغة التعميمية للتوضيح والإفهام. وفي ما يلي مثال على هذه العملية :

"... بعض الفواكه وما تحتويه من الصوديوم والبوتاسيوم : الدّلاح (البطيخ)" (37).

وإنّما أن يتم إلحاق لفظة عربية بمقابلها الأعجمي المكتوب بأحرف عربية أو لاتينية. وهذه أكثر حالات إعادة الصياغة التخصيصية شيوعاً في المنشورات الطبية المعاصرة. ونذكر في هذا السياق المثالين التاليين :

1 - "من جانبها تتحدث السيدة لؤلؤة العبيدي رئيسة قسم التمريض بوزارة الصحة العامة عن مرض فقر الدم (أنيميا Anemia)" (38).

2 - "وهي تنشأ في المريء oesophagus والمعدة" (39).

ولا تخلو المنشورات الطبية الحديثة من أمثلة على إعادة الصياغة المختلطة التي تزاوج بين الوجهين التعميمي والتخصيصي وتمزج بين العربية ولغات أجنبية. و نورد على سبيل الذكر مثالا على هذا النوع من إعادة الصياغة :

"البريدنسولوني هو "سترويد" يشبه ذلك الذي تنتجه عادة الغدة الكظرية (الغدة فوق الكلية) adrenal gland في جسم كل شخص منا" (40).

لكن أحياناً لا تخدم إعادة الصياغة غرضاً تعميمياً أو تخصيصياً بل يستوي فيها شطرا التسمية من حيث الوضوح. وسنسمّي هذا النوع من إعادة الصياغة بإعادة الصياغة التفصيلية. ويُعنى هذا النوع من إعادة الصياغة بإعطاء تفاصيل عن تطبيق العلاجات الطبية بكل دقة. وهنا لا بد من صياغة الأفكار بأسلوب صريح دقيق منعا لأي التباس في أذهان المرضى، فكل خطوة لها أهميتها وإن كانت في الظاهر غير ذات شأن. ومن الأمثلة عن إعادة الصياغة التفصيلية نذكر :

(37) أمال بورقية : الكلى، ص 39.

(38) مجلة الصحة : رقم 19، ص 6.

(39) احمد الناعلي : زراعة الكبد، ص 10.

(40) نفسه، ص 37.

1 - "لا يجب على المريض غسل السرنجة بعد الاستعمال ولكن عليه فقط أن يمسحها (يجففها) بمنديل ورقي نظيف" (41).

2 - "يجب على المريض ابتلاع الكبسولات ككل (بدون مضغ) باستخدام كوب ماء وعند فتح العبوة فإن شرائط الكبسولات يمكن حفظها لعام في جو جاف ومكان بارد (ليس الفريديج)" (42).

قبل ختام هذا البحث، لا بد من التوقف عند عنصر جديد في النصوص المعاصرة كان له الأثر الملموس في تغيير طرق إعادة الصياغة الحديثة، ونعني به الرسوم والصور (43). فالمقالات المصورة في المجلات أو الكتب الطبية قد ساهمت بشكل كبير في التخفيف من الشرح المفصل وفي توضيح دلالات المفاهيم. وهذا الاتجاه أخذ في الازدياد لاسيما مع الانتشار المطرد للمنشورات المصورة والملونة. وهذا ما أشار إليه فينيه Vigner عندما تحدث عن "تعبئة كافة أشكال المعرفة مهما اختلفت قنواتها" (44) بغية إيصال المعلومات إلى المتلقي.

ولعل من المفيد، بعد استعراض أنواع عمليات إعادة الصياغة، أن نورد أرقاماً ونسباً عن هذه العمليات بكافة أنواعها بغية ملاحظة الفروق بين المؤلفات القديمة والحديثة. فقد احتسبنا وقابلنا نسباً مختلف أشكال إعادة الصياغة، التعميمية والتخصيصية والمختلطة والتفصيلية، في كل من المؤلفات التراثية والمعاصرة مستثنين في ذلك إلى 150 مثلاً

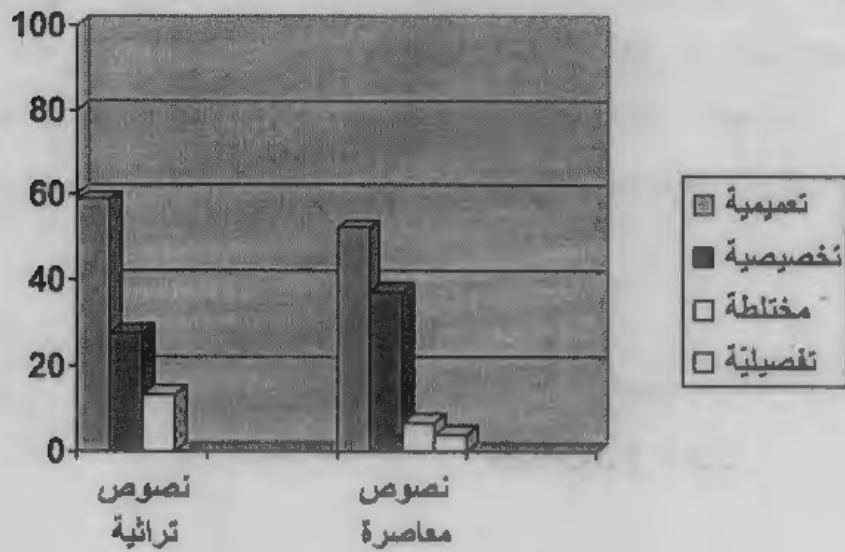
(41) نفسه، ص 34.

(42) نفسه، ص 34.

(43) إشارة إلى أن بعض كتب العرب القدامى تميزت برسوم فصلت شروحهم، نذكر منها على وجه الخصوص كتاب العشر مقالات في العين لحنين بن اسحق (ت 264 هـ/877 م) الذي يضم أقدم صورة لتشريح العين، وكتاب الأنوية المفردة لرشيد الدين الصوري (ت 639 هـ/1241 م) الذي أسلفنا الحديث عنه، وقد صورت النباتات فيه بالألوان، وكتاب التصريف لمن عجز عن التأليف لأبي القاسم خلف بن عيسى الزهراوي (ت 403 هـ/1013 م) الذي تحتوي المقالة الثلاثون منه على مائتي آلة جراحية موصوفة ومرسومة، جلها من اختراعه، وقد ترجمت المقالة الثلاثون إلى أكثر من لغة ونشر نصها العربي برصومه، وآخر نشرة مترجمة لها : Abulcasis : On Surgery and Instruments. A Definitive Edition with English Translation and Commentary, by M. S. Spink and G. L. Lewis, University of California Press, 1973.

(44) بنظر : Gérard Vigner : "La représentation du savoir: mise en page et mises en textes dans les manuels scolaires", in Cahiers du français contemporain, N° 4, 1997, pp. 65-80

استخرجناها من المذونات المذكورة في مطلع هذا البحث، وقسمناها مناصفة بين قديمة وحديثة. وفي ما يلي رسم بياني يوضح هذه النسب :



أمثلة من مؤلفات تراثية (75)	أمثلة من مؤلفات معاصرة (75)	
58.66% (44 حالة)	52% (39 حالة)	إعادة صياغة تعميمية
28% (21 حالة)	37.33% (28 حالة)	إعادة صياغة تخصيصية
13.33% (10 حالات)	6.66% (5 حالات)	إعادة صياغة مختلطة
—	4% (3 حالات)	إعادة صياغة تفصيلية

ومن الملاحظ أن عمليات إعادة الصياغة التعميمية تستأثر بحصة الأسد في المؤلفات التراثية والحديثة، إلا أن أشكالاً أخرى من إعادة الصياغة تحتل أيضاً مكانة لا يستهان بها. ويحذر الإشارة إلى النسبة العالية التي تسجلها عمليات إعادة الصياغة التخصيصية توجد في المؤلفات الحديثة؛ ولعل ذلك يكشف عن ميل متعاظم إلى تثقيف العامة في عصر تبادل المعلومات. كما تشير إلى النسبة الضئيلة لإعادة الصياغة التفصيلية التي تنتفي في الأمثلة التراثية المدروسة، والسبب عائد على الأرجح إلى أن هذا النوع هو من خصائص الخطاب الطبي الشفوي لاسيما أثناء شرح الطبيب لمريضه كيفية اتباع العلاج.

وعتامةً، نستخلص مما تقدم إقبال العرب القدامى والمعاصرين على استخدام مختلف أنواع إعادة الصياغة لما لهذه العملية من فوائد توضيحية وثقافية. لكن إعادة الصياغة سيف ذو حدين ؛ فهي تكسر من جهة بنية النص عبر نقل الخطاب من مستوى كلامي إلى مستوى آخر فتزعزع بذلك تناسق الأسلوب الواحد، لكنها في المقابل تعين على إيصال المعلومة الطبية إلى القارئ وتسمح بخلق تتابع فكري في أذهان الجمهور المقصود. وبهذا تضحى إعادة الصياغة بتناسك المستوى اللغوي بغية تخطي إطار اللغة نحو عالم التواصل الخطابي.

تاتيانا خوري

جامعة ليون 2 - فرنسا